الـجمهوريـة الجـزائـريـة الـديمقـراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليـم العـالي و الـبحث العلـمي

جـامعـة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية – قسنـطينـة-

كليــة أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية.

الرقم التسلسلي:.....

قسم: *السنة وعلومها.*

عنوان البحث:

أصول الحافظ أبي حاتم ابن حبان في الرواة الذين تفرد بجرحهم

مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير

إعـداد الطـالب:

الياسين بن عمراوي

إشـراف الأستـاذ:

د. مختار نصيره

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الصفة	الجامعة
أ.د. سلمان نصر	رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر
د. مختار نصيره	مشرفا و مقررا	جامعة الأمير عبد القادر
د. صالح عومار	عضوا	جامعة الأمير عبد القادر
د. حكيمة حفيظي	عضوا	جامعة الأمير عبد القادر

السنة الجامعية:

1430-1431هـ/ 2009-2010

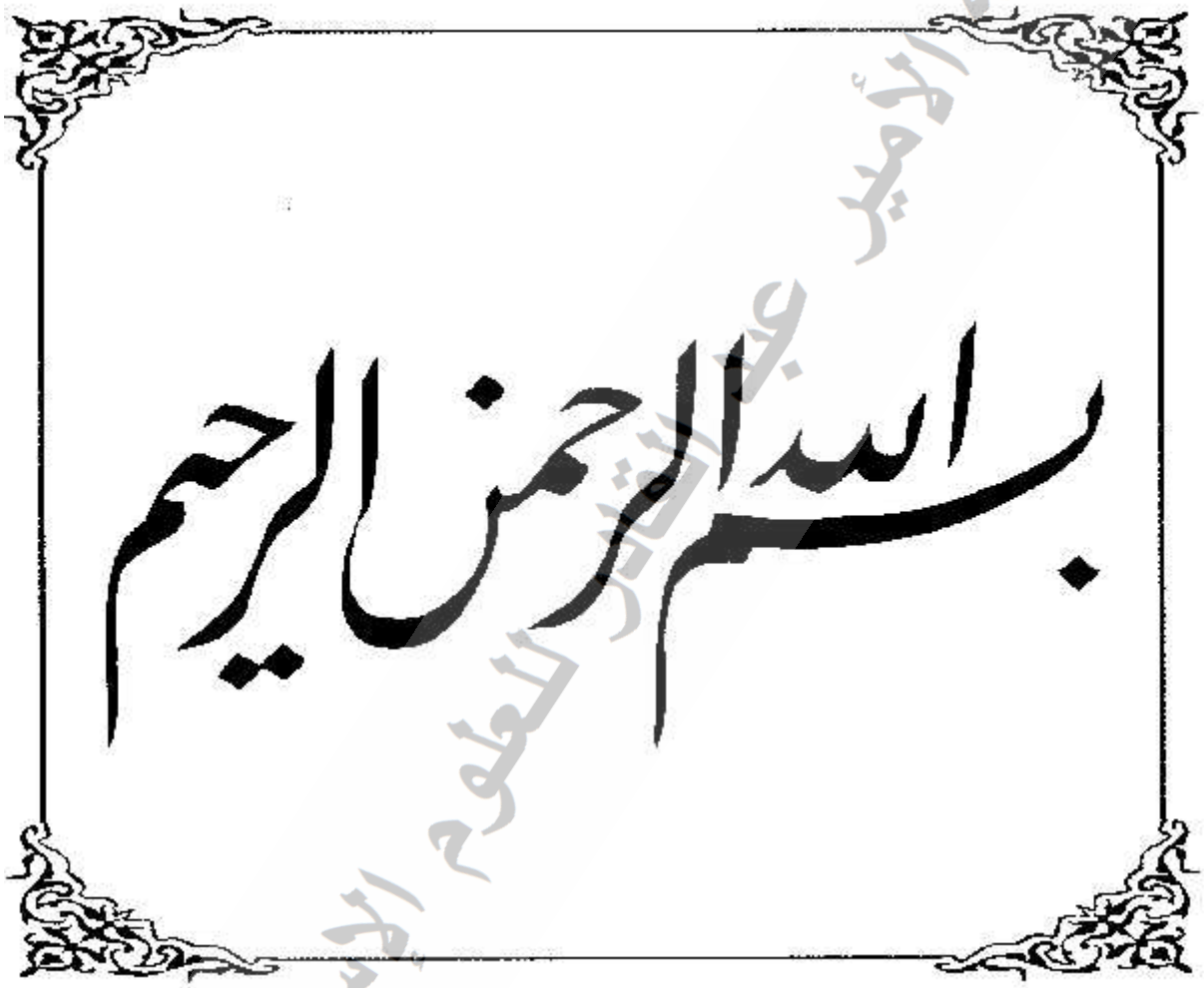

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وعرفان.

لا يفوتني أن أعرف لأهل الفضل فضلهم، ولأهل المعروف معروفهم، ومن باب قوله صلى الله عليه وسلم:" ومن لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل".[1]

لذا أتقدم بجزيل شكري، وجميل ثنائي، وعظيم تقديري لكل من ساعدني في هذا البحث، سواء كان تشجيعا أو توجيها، أو إعارة كتاب في أثناء إعدادي لهذا البحث، وأخص بالذكر:

أستاذي الفاضل المشرف الدكتور مختار نصيره، الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه، فله مني الشكر الوافر، والثناء العاطر، وأسأل الله أن يعظم له المثوبة والأجر ويجزيه في الدنيا والآخرة.

كما أشكر كل أساتذة قسم الكتاب والسّنة كلّ باسمه الخاص..

[1]- أخرجه : أبو داود، السنن، كتاب: الأدب، باب : في شكر المعروف، (403/4)، والترمذي: الجامع، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، (437/4)، والحديث صححه الشيخ الألباني في: السلسلة الصحيحة، (رقم:417)، و صحيح الجامع: (رقم:6541).

الإهداء.

أهدي هذا البحث إلى:

الوالدة الغالية _ رحمها الله _.

الذّي اعتنى بتنشئتي على حبّ الإسلام،

فربّاني على الخلق والإيمان ... والدي العزيز.

من اتخذ الكتاب والسنة منهجا في الحياة....

من اتخذ النبي عليه الصلاة والسلام إماما وقدوة....

الياسين بن عمراوي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إن الحمد لله نحمده،ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا، من يهديه الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

" يَا أَيُّهَا الذِّينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُم مُسْلِمُونَ".[آل عمران:102]

" يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ".[الحج: 01].

" يَا أَيُّهَا الذِّينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُم أَعْمَالَكُم وَّ يَغْفِر لَكُم ذُنُوبَكُم وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا".[الأحزاب: 70- 71]

لقد حفظ الله دينه وذلك بحفظ القرآن الكريم، وهذا يستلزم أيضا حفظ أقوال النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنها وحي منه، لشرح وتفسير وبيان كلامه تعالى، و لهذه المكانة للسنة وية في التشريع الإسلامي فقد اعتنى بها علماء الأمة اعتناء منقطع النظير، واجتهدوا في لحفاظ عليها حتى دونت في الدواوين، وانتشرت في مشارق الأرض ومغاربها، ولازال الناس في رواية الحديث جيلا عن جيل؛ ولما وقعت الفتن وبدأ الكذب على رسول الله صلى الله عليه، انتدب للحفاظ عليها صافية نقية جهابذة أهل العلم والنقد، فأخذوا في تمحيص الأخبار والتنقير عن الرجال، فميزوا العدل من غيره، وبينوا الثقة والضعيف والمتروك... من أجل بيان صحيح الآثار من سقيمها، فظهرت على إثرها علوم تتعلق بالسنة النبوية، كعلم العلل، والجرح والتعديل.

فقد قيض الله في كل عصر من العصور الذهبية للسنة جهابذة للحفاظ عليها علما وعملا، ومن هؤلاء العلماء النقاد إمام الجرح والتعديل في القرن الرابع الهجري مع ابن عدي(365هـ)، و الدارقطني (385هـ)، الحافظ أبي حاتم محمد ابن حبان البستي(354هـ)، فقد جرح وعدل، وصحح وضعف، وانتقد، فترك في ذلك إرثا علميا كبيرا، ومن المؤلفات التي تركها هذا العلَم، كتابا في جرح رواة الأخبار ونقلة الآثار – وإن لم تخل كتبه الأخرى من الكلام في الرجال، كالصحيح مثلا–، إنه كتاب " المجروحين"، حيث كان أشهر من تكلم في

هذا العلم في عصره من خلال مؤلفاته، و لقد كان كتابه "المجروحين" الأهمية الفائقة، و المكانة المرموقة عند المحدثين لما اشتمل عليه من أحكام على الرواة و بيان ما استنكر من مروياتهم، غير أن ما رمي به الحافظ ابن حبان من التشدد و التعنت في الجرح و لّد بعض الغموض و اللبس في منهجه في الحكم على الرواة خاصة أن هناك رواة تفرّد و استقل بجرحهم و خالف أكثر أهل النقد في أحوالهم، و هذا ما يدفع بالباحث إلى بيان منهجه في هؤلاء الرواة من خلال سبر مكنونات هذا الكتاب و البحث عن أصوله وقواعده في جرح الرواة.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- من أهم الأسباب و الدوافع التي جعلتني أختار هذا الموضوع و المتعلق أساسا بالجرح والتعديل، هو الغموض الذي مازال يكتنف منهج الحافظ ابن حبان في الجرح و التعديل و غيره من الأئمة، لذلك كان لزاما على الباحثين أن تتجه جهودهم إلى دراسة مناهج هؤلاء الأئمة لمعرفة مصطلحاتهم و معانيها التي أطلقوها على الرواة، خاصة أن الحافظ ابن حبان اختص بإطلاق عبارات كثيرة الألفاظ في جرح الرواة.

- إطلاق كثير من الأئمة: أن الحافظ ابن حبان متشدد في الجرح و متساهل في التعديل هذا يدفع بالباحث إلى بيان أصوله و قواعده في الحكم على الرواة الذين استقل بجرحهم من أجل نفي أو إثبات هذا الإطلاق، أو أنه متشدد أحيانا ومعتدل أحيانا أخرى حسب ملابسات الرواية.

- أهمية كتاب "المجروحين" الذي يعد موسوعة علمية في هذا الباب، حوى أحكام أحد كبار نقاد الحديث في عصره، هذه الأحكام ذات الأهمية البالغة عند العلماء و قد اعتمده العلماء في العزو لبيان أحوال الرواة خاصة إذا تعلق الأمر بالمجروحين، كذلك فيه تخريج الروايات المنكرة والأحاديث الموضوعة المستنكرة على الرواة التي اعتبرها الحافظ ابن حبان سببا رئيسا في جرح الرواة.

– عدم وجود دراسة شاملة تعنى ببيان منهج الحافظ ابن حبان في الرواة الذين تفرّد بجرحهم، فالذين تناولوا منهج الحافظ ابن حبان خصّوه بكتبه الأخرى، أو تناولوا منهجه العام في الجرح والتعديل، أما أصوله في جرح هؤلاء الرواة فلم يبحث فيه حسب اطلاعي إلى اليوم.

أهداف البحث:

– إن الهدف و الغاية من هذا البحث هو بيان و دراسة جهود الحافظ ابن حبان البستي في الجرح والتعديل من خلال كتابه "المجروحين" ، دراسة استقرائية تحليلية لجميع الرواة الذين تفرد بجرحهم.

– و من أهداف البحث أيضا، بيان مدى صحة ما رمي به الحافظ ابن حبان من التساهل في التعديل و التعنت في الجرح و هل يرمي الراوي بما لا يوجب جرحه، أم له منهجا خاصا في الرواة ؟.

– بيان أهمية أحكام الحافظ ابن حبان النقدية خاصة في الرواة الذين عاصرهم و سبر مروياتهم.

إشكالية البحث:

– و الإشكالية في البحث المختار هو ما يلاحظ من مكانة أحكام الحافظ ابن حبان في الرواة ولكن لم يطرق البحث في بيان منهجه في الرواة الذين تفرد بجرحهم رغم استفادة كثير من الأئمة من جهوده في هذا العلم.

– و السؤال الرئيس الذي يطرح نفسه أمام الباحث هو: ماهي القواعد و الأصول العلمية التي انتهجها الحافظ ابن حبان (ت 354 هـ) في الحكم على الرواة الذين جرحهم؟، و ما هو المنهج الذي رسمه لنفسه في ذلك ؟

– ثم ما هو الشيء الذي تفرد به الحافظ ابن حبان حتى عدّه بعضهم متشددا في الجرح ومتساهلا في التعديل ؟ و هل صحيح أن الحافظ ابن حبان يغمز الراوي بالغمزة و الغمزتين فيجرحه ؟ أم له مبرراته العلمية التي اعتمدها الحافظ ابن حبان؟.

– و هـل هنـاك رواة جـرحهم ثم أوردهـم في "الثقـات"أو وثّقهـم و أخـرج لهـم في"صحيحه"؟ و إلى أي مدى يمكن اعتماد قوله في الرواة إن فعل ذلك؟ و هل جرح رواة الجمهور على توثيقهم؟، وما هو أثر ذلك في الحكم على الأخبار تصحيحا و تعليلا؟

و البحث كفيل ــ إن شاء الله ــ بتقديم الجواب الكافي عن كل هذه التساؤلات، و ذلك وفق خطته المرسومة.

المنهج المتبع في الدراسة:

و المنهج الذي سوف أسلكه في هذه الدراسة، هو المنهج التاريخي؛ وذلك في التعريف بالحافظ ابن حبان، ثم المنهج الاستقرائي التحليلي، لأنه الكفيل – في مثل هذه المواضيع – بإبراز منهج الحافظ ابن حبان في الحكم على الرواة، و بيان قواعده وأصوله في نقد الرجال الذين استقل بجرحهم و تكلم فيهم في كتابه "المجروحين"، أي: استقراء وتتبع رواة هذا الكتاب، وبيان الرواة الذين جرحهم دون غيره من النقاد، مع مقارنة أحكامه على الرواة بأحكام غيره من الأئمة وبيان أوجه المخالفة والموافقة، وتحليل الأسباب العلمية التي اعتمدها الحافظ ابن حبان في أحكامه تلك، ثم النظر في مدى التزامه بقواعد الجرح و التعديل العامة، أو مخالفته إياها، و هذا كي تتضح لنا معالم و منهج هذا الإمام في نقد الرجال من خلال كتابه" المجروحين".

وأما منهجية صناعة الهوامش وعزو الأقوال والأحاديث فهي كالأتي:

– عزوت النصوص المنقولة إلى مصادرها مع ذكر اسم الكتاب، ثم اسم مؤلفه، والجزء والصفحة، حيث اعتمدت في الأول الاسم الكامل ؛ وإن كان طويلا اكتفيت بجزء منه أو اسم الشهرة، واعتمدت في الثاني اسم الشهرة ، إلا نادرا، أي: إذا كان من المعاصرين، ثم

إذا تكرر استعمال المصدر والمرجع اكتفيت باسم الكتاب دون ذكر مؤلفه، أما ما تعلق بمعلومات الطبع والتحقيق النشر، فأرجأت ذلك إلى قائمة المصادر والمراجع.

- إذا كان للكتاب طبعتين، فإني أعتمد المشهورة، و إن كان العزو للثانية بينت ذلك في الهامش بذكر اسم المحقق ليظهر التمايز بينهما، وقد اعتمدت في هذه الدراسة على كتاب " المجروحين" في نسخته التي حققها محمود زايد، وإذا كان العزو للنسخة التي حققها حمدي السلفي بينت ذلك، كذلك كان الاعتماد في العزو إلى صحيح ابن حبان (مع الإحسان) إلى نسختين: الأولى بتحقيق: كمال يوسف الحوت، والثانية بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، وهذه الأخيرة اعتمدتها في مبحث:" أثر أحكام ابن حبان في التصحيح والتعليل".

- وأما تخريج الأحاديث فالعزو يكون للكتب الستة ومسند الإمام أحمد عادة، ولكتب السنة الأخرى أحيانا، وإن كان الحديث فيه مقال فقد حاولت استيعاب المصادر التي خرجته أو تكلمت عليه، خاصة كتب العلل والموضوعات والتخريج العامة، وإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما ربما اقتصرت في العزو إليهما، وأما ترتيب الآيات في الفهارس العلمية فجاءت وفقا لترتيب المصحف، والأحاديث جعلتها على حروف المعجم، وكذلك فعلت في قائمة المصادر والمراجع.

- أما ترجمة الأعلام، فقد رفت ببعضهم مما أرى أنه يجب أن يعرف بهم؛ مما يخدم البحث، وله علاقة بأحد قضاياه المدروسة في أحد مطالبه، أو للتعرف أكثر على أئمة المسلمين في هذا العلم، مع الاختصار وترك الإمعان والطول.

- أما في سرد أسماء الرواة الذين تفرد الحافظ ابن حبان بجرحهم، فقد اكتفيت بذكر أقوال العلماء _ مما وقفت عليه _ الذين خالفوا ابن حبان في جرحه لهؤلاء الرواة، خاصة منهم الذين في الكتب الستة، مع عزوها إلى كل من "الميزان" و"اللسان"، وإلى أصولها أحيانا لزيادة التوثيق و إفادة للقارئ والباحث؛ إذا كان الراوي ليس من رجال الستة، وذلك تخفيفا للهوامش.

- وفي أثناء بيان أصول الحافظ ابن حبان في الرواة الذين تفرد بجرحهم اكتفيت بالتمثيل ببعض الأمثلة من خلال دراسة معايير جرح هؤلاء الرواة دون استيعاب كل الرواة؛ لأن ذلك يحتاج إلى بحث مستقل. والله أعلم.

الدراسات السابقة:

لم أقف حسب إطلاعي وبعد استشارة أساتذتي الكرام على بحث هذا العنوان، و كل ما وقفت عليه لا يعدو أن يكون إشارات إلى تشدد الحافظ ابن حبان في الجرح من غير تتبع لمنهجه في هؤلاء الرواة، لبيان صحة ذلك من عدمه.

و لعل من بين الذين أكثروا الإشارات إلى ذلك الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" أثناء تراجمه، و تعقبه في بعضها عند إيراد قوله، و ربما شنع عليه، غير أنه في بعضها لا يورد إلا قول الحافظ ابن حبان، ثم بعده الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان"؛ الذي تعقبه في بعض الرواة.

أما كتابات المعاصرين فلم تُعن بدراسة منهج الحافظ ابن حبان في الرواة الذين استقل في جرحهم، و ما كان من دراسات فهي إلماحات إلى ذلك؛ كالإمام المعلمي في التنكيل، و بعض هذه الدراسات تناولت الحافظ ابن حبان من جوانب فقهية أو أصولية، أما في علوم الحديث فهي قليلة جدا و هذا عرضها كما يأتي:

- الإمام ابن حبان البستي و منهجه في الجرح و التعديل، لعداب محمود الحمش رسالة ماجستير، إشراف أحمد نور سيف، جامعة أم القرى مكة المكرمة (1405هـ-1985م)، و لم يتسن لي الإطلاع عليها بعد البحث، ثم علمت أنها لم تطبع بعد، والله أعلم.

- الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في "المجروحين" وأعادهم في "الثقات"، مبارك سيف الهاجري، بحث علمي مستقل، حيث حاول حصر الرواة الذين ذكرهم ابن حبان في

الكتابين معا، وقد فاته بعض الرواة، ثم بين الأسباب التي لأجلها أوردهم في الكتابين معا؛ حيث بين أن منهم من فرق بينهم ابن حبان سواء الذين أصاب فيهم أو وهم فيهم، والرواة الذين لا يستقيم إيرادهم في الكتابين معا، والذين تغير فيهم اجتهاده فيهم إما تصريحا أو من خلال التتبع، وأشار إلى الذين أخرج لهم في الصحيح، وقد استفدت منه في حصر الرواة من هذا الجانب، خاصة في بيان أثر هذا المنهج في التصحيح والتعليل.

- أراء الإمام الحافظ ابن حبان الحديثية من خلال كتابه "الصحيح" إعداد: علي سيكوش، إشراف منصور كافي، كلية العلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر، باتنة (2006-2007). تناول فيها الباحث أراء الحافظ ابن حبان في التصحيح و التعليل من خلال كتابه الصحيح، فقد بحث في الفصل الأول أصول وأراء ابن حبان في التصحيح، ثم حصص الفصل الثاني لبيان أرائه في التعليل، ولم يتعرض لجوانب الجرح و التعديل للرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حبان في كتابه "المجروحين".

- زوائد الحافظ ابن حبان: دراسة و نقد: محمد عبد الله أبوصعيليك، إشراف: د. همام سعيد، و د. سلطان العكايلة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، سنة 1989.
- منهج الحافظ ابن حبان في مشكل الحديث في صحيحه. إعداد: إبراهيم أحمد العسعس، إشراف د. محمد عويضة. ماجستير جامعة اليرموك سنة 1992م.

ولقد اعتمدت في هذا البحث على عدة مصادر ومراجع للمتقدمين والمتأخرين وحتى المعاصرين، خاصة كتب الجرح والتعديل والطبقات والسير؛ وفي مقدمتها كتاب "المجروحين" للحافظ ابن حبان، الذي هو محل الدراسة، وكتاب" الثقات" و " الصحيح" له أيضا، ثم كتب الجرح الأخرى، كتاريخ ابن معين، و " الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، و كتب السؤالات، وكتب متون الحديث، كالصحيحين، والسنن، و المسانيد، والمعاجم و وكتب التخريج المختلفة،

...، وأكثر كتب مصطلح الحديث، وكتب الحافظ الذهبي، كـ" تاريخ الإسلام" و " ميزان الاعتدال" و" المغني" و " الكاشف"، ولا يستغني الباحث عن مؤلفات الحافظ ابن حجر، " كلسان الميزان" و " التهذيب" و" التقريب" و " فتح الباري"، ومن المراجع المعاصرة؛ كتاب "الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في "المجروحين" وأعادهم في "الثقات"، مبارك سيف الهاجري، وسبق الحديث عما فيه وما عليه، وكتاب" ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل" لأحمد معبد عبد الكريم، وغيرها كثير.

صعوبات البحث:

لا يخلو بحث علمي من صعوبات سواء كانت ذاتية أم موضوعية، التي لا تكاد تنفك عن الباحث خاصة إذا تعلق الأمر بالسنة وعلومها، ومن أهم الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث:

- صعوبة استقراء كتب الجرح والتعديل لمعرفة تفرد ابن حبان بالجرح دون غيره من الأئمة مما استدعى تفحص كثير من هذه الكتب من أولها إلى آخرها وذلك المرة بعد المرة، إذ قد علم من خلال التتبع أن هناك رواة لم أقف عليهم في "المجروحين"، ولكن العلماء المتأخرين عن ابن حبان قد نبهوا أنه إنما ذكرهم في ذيل الكتاب.
- كون البحث في الدراسات الحديثية، لا مجال فيه إلا للدليل العلمي، الذي يتحرى فيه أقصى درجة الصواب، مع الحظ الوافر من علوم الحديث التي تدرك بسعة الاطلاع وسبر كتب أهل العلم، إضافة إلى الصبر على النظر فيها مع التجرد من الهوى، حتى يكون الإنسان على بصيرة وحذر من إثبات شئ لغير قائله، أو تأويل كلام لم يقصده صاحبه.

و قد من الله علي بفضله أن استوى هذا البحث العلمي على سوقه في فصل تمهيدي و ثلاثة فصول أخرى، وبيانها كالآتي:

المقدمـة: وبينـت فيهـا أهميـة البحـث، وأسـباب اختيـاره، والدراسـات السـابقة، وصـعوبات البحث، ثم خطة الدراسة.

أما الفصل التمهيدي: فقد خصصت مبحثه الأول للتعريف بالحافظ ابن حبان مع بيان أهم ملامح الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية للقرن الرابع الذي عاش فيه ابن حبان، ثم بينت شخصية هذا الإمام من حيث اسمه ونسبه، وحياته العلمية، وشيوخه وتلاميذه، وثناء العلماء عليه، وأهم مؤلفاته، أما المبحث الثاني فهو خاص بالتعريف بمؤلفه في الجرح والتعديل أعني كتاب " المجروحين"، فتحدثت عن اسمه وموضوعه، ثم عن سبب تأليف ابن حبان له وشرطه فيه، مع بيان مكانته بين كتب الجرح والتعديل، وأهم موارد صاحبه فيه.

أما الفصل الأول: فقد خصصته للحديث عن أسباب الجرح عند الحافظ ابن حبان، فكان المبحث الأول خاصا بتعريف الجرح وأحكامه ، والثاني لبيان أسباب الجرح سواء المتعلقة بالعدالة أم بالضبط، والثالث فيه توضيح لمراتب الجرح عند الحافظ ابن حبان.

وأما الفصل الثاني: فقد خصصته لحصر الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم سواء الذين وافقه المتأخرون عنه أم لا، ثم بينت أحكامه على هؤلاء الرواة من خلال التمثيل دون استيعاب كل الرواة، لأن ذلك يحتاج إلى بحث آخر، حيث اخترت التمثيل لثلاثة أصناف منهم، وهم: الذين وثقوا، وهو على خلاف ما قاله الحافظ ابن حبان، والذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد، والرواة الذين هم من أقرانه أو هم في طبقة شيوخه، ثم بينت ألفظ الجرح التي استعملها في نقد الرواة ، مع بيان دلالة بعض الاصطلاحات والعبارات التي أطلقها على الرواة.

وفي الفصل الثالث: فقد تحدثت فيه عن أصول ابن حبان في الحكم على الرواة، حيث بينت معايير الحافظ ابن حبان في ذلك؛ كالتفرد، والمخالفة،... ثم عرجت لبيان لماذا اختلفت أحكام ابن حبان على الرواة في " المجروحين" و " الثقات"، وفوق ذلك أخرج لبعضهم في "الصحيح"، وما أثر تلك الأحكام في الحكم على الأحاديث تصحيحا وتعليلا.

وأخيرا ختمت البحث بمجموعة من النتائج المتوصل إليها، ثم توصيات لمزيد بحث.

وأسأل الله جل وعلا أن يجعل هذا البحث خالصا لوجهه الكريم، ولا يفوتني أن أشكر مرة أخرى المشرف فضيلة الدكتور مختار نصيره على حسن إشرافه وتوجيهاته، كما أشكر كل أعضاء لجنة المناقشة التي تجشمت عناء قراءة هذه الرسالة وتقويم ما فيها من أخطاء من أجل أن تخرج في ثوب قشيب، فاللهَ أسأل أن يجزل لهم المثوبة.

هذا فما كان في البحث من صواب فمن الله وحده، وما كان من نقص وعيب، فمن نفسي والشيطان، وعذري فيه أن بضاعتي مزجاة، والعذر عند كرام الناس مقبول، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل التمهيدي:

التعريف بالحافظ ابن حبان وكتابه "المجروحين".

المبحث الأول: التعريف بالحافظ ابن حبان.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب" المجروحين".

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل التمهيدي : التعريف بالحافظ ابن حبان وكتابه "المجروحين".

المبحث الأول: الحافظ ابن حبان وحياته العلمية:

ما من شك أن للأوضاع السياسية والاجتماعية أثرها البارز في حياة أي إنسان قبل و بعد نبوغه العلمي، وقبل الحديث عن حياة الحافظ ابن حبان العلمية، لا بأس أن نتحدث عن تاريخ عن هذه الحقبة التي عاش فيها.

المطلب الأول: أهم ملامح عصر الحافظ ابن حبان:

إن الحديث عن الجانب السياسي لأي دولة أو خلافة يكون بشقيه الداخلي والخارجي، فعز أي دولة عند الأمم الأخرى، يكون بقوة شوكتها الداخلية، ومدى سيطرتها على أوضاعها، وكيفية سياستها لأمور رعيتها، والشأن نفسه بالنسبة لدولة بني العباس التي عاش فيها الإمام ابن حبان.

وحيث لم تضن علينا كتب التاريخ بأحداث هذه الفترة، سنحاول تلخيصها؛ حتى تتجلى لنا الصورة أكثر عن عصر هذا الإمام.

لما اتسعت رقعة الإسلام، ودخل فيه العجم كساسة وجند، وفد من بينهم الأتراك إلى بغداد كجند في جيش المسلمين، ثم ما لبثوا أن قويت شوكتهم، فأصبح منهم قادة من ذوي المراتب العليا، وزاد نفوذهم حتى تآمروا على خلفاء بني العباس فقتلوا المتوكل سنة 248هـ، ومن هنا بدأ عصر الضعف لهذه الدولة، فأصبح الأمر والنهي بيد الجند، والسلطة العليا ما عليها إلا توقيع التعليمات، فلم يبق منها إلا الاسم، وتزامن هذا ظهور الفتن والقلاقل العظام، فخرجت الطوائف والعقائد للظهور علانية.[1]

[1] – التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، (13/6).

ولعل أهم الفتن فتنة مدعي النبوة؛ كعلي العلوي، الذي تصدى له الموفق وابنه المعتضد في وقعة هامة بين المسلمين وبين هذا الخبيث الذي استمال الكثير من الناس وبايعوه فأوردهم المهالك، فاستأصل الموفق شوكته، وأوتي برأسه على الملأ في بغداد وكان يوما مشهودا، فرجع الناس إلى الأمصار التي سيطر عليها هذا الدعيّ.[1]

وفي عصر هؤلاء _ الأتراك_ الذي دام ما يقارب مائة عام (247- 334هـ) ظهرت شوكة آل بويه من الشيعة فساد الفساد والمنكرات، وعمت الفوضى بشكل أكبر، وكثر الخلاف بين الشيعة والسنة، فظهرت إمارات ودول شيعية؛ كالحمدانيين في بلاد الشام، والفاطميين في المغرب ومصر، وسيطر القرامطة على أغلب الجزيرة، وكثرت الدول في المشرق فكانت الصفارية، والسامانية، والغزنوية، ولم تكن هذه الدول سوى صورة مصغرة عما كانت عليه الخلافة في بغداد، فالعسكريون هم المسيطرون سواء كانوا تركا أم فرسا.[2]

أما في الحرمين فأدهى و أمر، حيث دخل محمد وعلي ابنا الحسين بن جعفر فقتلا خلقا كثيرا ونهبوا أموالا طائلة، وتعطلت الصلوات فيه أربع جمع لم يحضر الناس الجمعة ولا الجماعة.. وجرت بمكة فتنة أخرى فاقتتل الناس على باب المسجد الحرام.[3]

ثم ظهر السلاجقة الأتراك في بلاد ما وراء النهر، حيث دخلوا بغداد بالجيش، وقضوا على ضلالات الشيعة، والقرامطة وأتباعهم في اليمامة، وقضوا على الدولة الفاطمية، وانتصروا على الروم البزنطيين، وقد استمر حكمهم إلى سنة: 447 هـ.[4]

وأما في الجانب الخارجي، فكان الكفار من دولة الروم وغيرهم يتربصون الدوائر ويتحينون فرص لما رأوا ضعف المسلمين وانقساماتهم الداخلية، فأخذوا يستفزونهم هنا وهناك بإثارة حروب ضدهم ليمتحنوا قوتهم، فحاولوا دخول " دبيل" سنة: 315هـ، ولكن الله سلم، فردهم المسلمون على أعقابهم خاسرين، ولم يكتفوا بهذا فقد فتحوا بلاد الروم حتى وصلوا إلى "عمورية"سنة 319هـ، ثم تقهقر جيش المسلمين فعاد الروم إلى" بزكري" فخربوها، ودخلوا

[1] – العبر في تاريخ من غبر، الذهبي، (1/387- 388).

[2] – التاريخ الإسلامي، (6/14).

[3] – البداية والنهاية، ابن كثير، (11/49).

[4] – التاريخ الإسلامي، (6/14- 15).

"خلاط"، وساروا إلى " سيمساط" حيث حكموا المسلمين وتسلطوا عليهم،[1] ثم دخلوا " حلب" سنة351هـ، فاشتدت الحرب بين المسلمين والروم، ثم تركوا المدينة.[2]

وهكذا كانت الحرب سجالا بين المسلمين والكفار، حيث عاد المسلمون إلى قتال العدو، وطردوهم من أرض الإسلام في حروب كثيرة، ومعارك قل فيها النظير بعد عصر الصحابة، واستمرت الفتوحات مرة أخرى حتى دخلوا المدائن سنة 353هـ، وما لبث أن عاد الروم حيث اشتدت شوكتهم على أهل الإسلام فدخلوا " طرسوس" بعدما حررها المسلمون، وكذلك فعلوا بـ" مصيصة" وأعملوا السيف في أبناء المسمين، ولم يرفعوه حتى تعبوا، حيث قتلوا وسفكوا دماء كثيرة، وكان ذلك لما اشتدت وطأت الفرق والحركات الباطنية الهدامة، وكثرت حركات الخروج عن خلافة الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها.[3]

هكذا قبعت الدولة في خلافاتها فأصبح الوهن يجري في دولة العز، حتى فارقت الحياة بسقوط بغداد سنة656هـ.

أما الحياة الاجتماعية فقال عنها ابن الجوزي وهو يستعرض أحداث تلك الفترة فيذكر؛ "أنه بظهور هذه الفرق والطوائف التي بدأت تغزو يمينا وشمالا حتى أحدهم لا يأمن على نفسه وماله وعرضه، حيث كانت جيوشهم تستبيحها، فدب الخوف إلى الأهالي، وضعفت الخلافة في رد العدوان، فعاش الناس في فوضى اجتماعية، وتدني لمستوى المعيشة لما يصرف من أموال في محاربة الخارجين عن الخلافة".[4] ث اتسعت الهوة بين طبقات المجتمع، فأصبح الترف والنعيم غالبا على الملوك والوزراء، والبؤس والشقاء لعامة الناس؛ كالزراع والصناع،[5] ... حتى الأغنياء لم تسلم أموالهم من النهب والمصادرة من طرف السلطان.[6]

---

[1] – الكامل في التاريخ، ابن الأثير، (217/6).

[2] – المصدر نفسه، (2/7).

[3] – المصدر نفسه، (13/7)، و تاريخ الإسلام، الذهبي، (13/26).

[4] – المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (15/13).

[5] – تاريخ الإسلام، (625/4).

[6] – الكامل، (222/6).

ومن مظاهر الفقر انتشار نزعة التصوف والدجل والتخريف واستغلال ذلك للكسب والغنى،[1]... لكن كان لكل وجهة من الهوى والمجون ما يقابلها من الهدى والصلاح؛ فظهر الزهاد والوعاظ يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر..[2]

ويقول أيضا محمود شاكر:" ويكمن الخطر والسوء في الحكم العسكري في العلاقات القائمة بين الناس، فعندما يكون الجند طرفا ويقع الخلاف بين الجانبين يكون فرق بين خصمين أحدهما يحمل السلاح آخر أعزل، يتكلم الأول بسلاحه والآخر بعقله، فينتصر السلاح ويسكت العقل مرغما فتنعدم الحرية، ويقع الجور، ويتم كبت الفكر، ويحدث للناس الذل فيكرهون المتسلطين، وتكون المفاصلة بين المسؤولين والرعية...وتتأخر البلاد اجتماعيا، كما تتأخر اقتصاديا؛ إذ يحرص الطغاة على الإفادة من وضعهم فيجمعون ما يمكن جمعه، ناهيك عن أعمال النهب والسلب والتعديات التي يقوم بها القادة العسكريون...وبالتالي يقل الإنتاج لأن السكان يهملون ذلك كي لا يتعرضوا للنهب والدفع، أو الطغيان عليهم...".[3]

أما الحياة العلمية فتختلف تماما عن الحياة السياسية، فرغم الفتن والقلاقل والاضطرابات، والتفكك والضعف، فقد نشطت الحياة الثقافية في الحديث و الفقه، والتفسير، حتى العلوم الكونية كانت في تطور أيضا، وذلك بمساهمة الخلفاء والحكام للعلماء، وتشييد المدارس والمكتبات، ومن الحواضر العلمية المزدهرة: بغداد، و نيسابور، وبخارى،..[4]

وفي مصر اهتم الفاطميون بنشر الثقافة، فقد شيدوا جامع الأزهر، ثم ما لبث أن كان جامعة يؤمها طلبة العلم من كل حدب وصوب؛ لأخذ العلوم والفنون.[5]

وفي الأندلس افتتحت المعاهد والمدارس في قرطبة والزهراء، وازدهر العلم، فأصبحت الأندلس وجهة المسلمين والإفرنج لطلب العلوم المختلفة.[6]

---

[1] – الكامل، (167/6)، البداية والنهاية، (132/11).

[2] – تاريخ الإسلام، (625/4).

[3] – التاريخ الإسلامي، (15/6).

[4] – تاريخ الإسلام، (420/4)، والبداية والنهاية، (30/12).

[5] – تاريخ الإسلام، (422/4).

[6] – المصدر نفسه، (337/3).

وأما في المغرب فقد أنشأ الأدارسة جامع القرويين الذي أصبح من المراكز العلمية المهمة.[1]

ولقد برز في هذه الفترة(القرن الرابع) علماء في كل العلوم الإسلامية، ففي الحديث مثلا اشتهر: أبو يعلى الموصلي صاحب المسند؛ (ت 307هـ)، والإمام النسائي؛ (ت303هـ) صاحب المصنفات السائرة، وأبو بكر ابن خزيمة إمام الأئمة؛ (ت 311هـ)، وهم من شيوخ الحافظ ابن حبان؛ (354هـ)، والحافظ الطبراني؛ (360هـ)، واشتهر: ابن عدي؛ (ت365هـ)، و الدارقطني؛ (385هـ)، وغيرهم كثير.

ثم يقول الإمام الذهبي وهو يتحدث عن حالة العلم بعد ابن حبان وطبقته:" ومن هذا الوقت تناقص الحفظ، وقل الاعتناء بالآثار، وركن العلماء إلى التقليد، وكان التشيع والاعتزال والبدع ظاهرة بالعراق، لاستيلاء آل بويه ثمّ، وبمصر والشام والمغرب لاستيلاء بني عبيد الباطنية".[2]

[1]- تاريخ الإسلام، (422/4).

[2] - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص: 209.

المطلب الثاني: اسم الحافظ ابن حبان ونسبه ومولده:

هو أبو حاتم محمد ابن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد بن سهيد بن هدبة بن مرة بن سعد، التميمي البستي، نسبة إلى "بست".[1]

هذا ما ذكره جل من ترجّم له.[2] أعني بإسقاط "شهيد" أحد أجداده، ولكن قال تلميذه محمّد البخاري ـ غُنْجار ـ الحافظ بعد ما ذكر نسبه إلى معبد، قال: "ابن معبد بن سعيد بن شهيد بن هدبة بن مرة ،ثم ساق نسبه إلى إلياس بن مضر.[3]

وقيل : "..ابن سعيد بن شهيد بن معبد بن هدبة بن مرة..." كذا قيل أيضا مع تأخير معبد عن سعيد وشهيد.[4]

والأقرب إلى الصحيح ما قاله الحافظ"غنجار" لسببين:

الأول: أن الحافظ "غنجار" أحد تلاميذ الإمام ابن حبان وبالتالي هو أعرف به من غيره.

الثاني: تأكيد ذلك من الحافظ ابن عساكر في تاريخه إذ هو الأقرب إلى عصر ابن حبان ثم إنه ينقل ذلك بأسانيد لنفسه ، والذين خالفوا إنما مادتهم من هؤلاء وربما اعتراها التصحيف.

ولد الحافظ ابن حبان سنة سبعين ومائتين للهجرة.[5]

المطلب الثالث:رحلاته وشيوخه:

كان الحافظ ابن حبان ـ رحمه الله ـ رحّالة في طلب العلم، مع الصبر والجلد، والهمة العالية في التحصيل على ما أعطاه الله من ذكاء مفرط، وفطنة متقدة، فرحل إلى البلدان والأمصار، وطاف الفيافي والقفار، ودخل المدارس في كل الأقطار، والتقى بالشيوخ الكبار.

---

[1]- "بست": قبيلة من بلاد كابل بين هراة و غزية ـ نواحي أفغانستان حاليا ـ وهي بلدة حسنة كثيرة البساتين، ينظر: معجم البلدان، (492/1)، دائرة المعارف الإسلامية، (625/3).

[2]- الأنساب، السمعاني، (348/1)، تذكرة الحفاظ، للذهبي، (920/3)، سير أعلام النبلاء، (92/16).

[3]- معجم البلدان، (493/1).

[4] - ينظر : تهذيب تاريخ دمشق، ابن منظور، (89/12).

[5]- تذكرة الحفاظ، (921/3).

وقد بدأ في سماع الحديث ببلده على رأس الثلاثمائة،[1] أي: لما كانت سنه ثلاثين، على عادة أهل الشام في بدء السماع،[2] مما يعني أن تلك البلاد كانت على هذه السنة، و قال الحاكم:"قدم نيسابور، فسمع من عبد الله بن شيرَوَيه، وغيره، ورحل إلى بخارى فلحق عمر بن محمد بن بُجير، ثم ورد نيسابور سنة 334هـ، وسار إلى قضاء "نسا"، ثم انصرف إلينا سنة سبع وثلاثين؛ فأقام بنيسابور فبنى الخانقان، ثم خرج إلى وطنه "سجستان" عام أربعين، ورحل إليه للسماع منه".[3]

وكان ـ رحمه الله ـ منقطع النظير في الطلب، وكان عالي الهمة يكتب كل شيء، قال أحمد بن سعيد النيسابوري:" كنا مع أبي بكر ابن خزيمة في بعض الطريق في نيسابور، وكان معنا أبو حاتم البستي، وكان يسأله ويؤذيه؛ فقال له محمد بن إسحاق:" تنح عني يا بارد لا تؤذني، أو كلمة نحوها " فكتب أبو حاتم مقالته، فقيل له تكتب كل شيء، فقال: "نعم أكتب كل شيء".[4]

وقد أكثر الحافظ ابن حبان من سماع الشيوخ، حتى قال:" لعلنا كتبنا عن ألفي شيخ ".[5]
وقد تعلم الفقه والحديث والطب والنجوم والعربية، رأسا في معرفة الحديث، قال تلميذه ـ غنجار ـ :"كان مكثرا من الرحلة والشيوخ".[6]

أما شيوخه فقد ساق ياقوت الحموي جملة كثيرة منهم، رأيت أن أذكر منهم، أكثر من حدث عنهم كما في مقدمة المجروحين؛ لأنه يذكر مكان السماع، ثم حصرهم أمر غير يسير، إنما نذكر أشهرهم، حيث سمع بنيسابور من:

1- محمد بن إسحاق بن خزيمة، إمام الأئمة، أخذ عنه الفقه والحديث، وهو أشهر من أخذ عنه.

---

[1]- ميزان الاعتدال، الذهبي، (506/3).

[2]- ينظر مسألة: بدأ سماع الحديث، الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض، ص:62- 63، و التبصرة والتذكرة، العراقي، (19/2).

[3]- تذكرة الحفاظ، (921/3).

[4]- معجم البلدان، (497/1).

[5]- مقدمة الصحيح (84/1 مع الإحسان).

[6]- معجم البلدان، (493/1).

2- الضحاك بن هارون.[1]

وسمع من:

3- أبي يعلى أحمد بن المثنى، صاحب المسند المشهور، بالموصل.[2]

4- هارون بن عيسى .[3]

5- الفضل بن الحباب.[4]

6- أحمد بن سعيد المروزي.[5]

7- عبد الكبير بن عمر الخطابي، بالبصرة.[6]

8- عبد الله بن محمد بن مسلم.[7]

9- أحمد بن مكرم البرتي.[8]

10- عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، ببغداد.[9]

11- محمد بن الحسن بن قتيبة، بعسقلان.[10]

12- يعقوب بن يوسف، ببخارى.[11]

13- محمد بن عبد الله بن عبد السلام، ببيروت.[12]

14- أحمد بن محمد بن الفضل، بدمشق.[13]

---

[1] – مقدمة المجروحين، ابن حبان، (14/1).

[2] – المصدر نفسه، (33/1).

[3] – المصدر نفسه، (33/1).

[4] – المصدر نفسه، (16/1).

[5] – المصدر نفسه، (57/1).

[6] – المصدر نفسه، (50/1).

[7] – المصدر نفسه، (6/1).

[8] – المصدر نفسه، (9/1).

[9] – المصدر نفسه، (12/1).

[10] – المصدر نفسه، (23/1).

[11] – المصدر نفسه، (24/1).

[12] – المصدر نفسه، (35/1).

[13] – المصدر نفسه، (41/1).

15- أحمد بن الحسن المدائني.[1]

16- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، صاحب السنن، بمصر.

17- أحمد بن عبيد الدارمي، بأنطاكية.[2]

18- علي بن أحمد الجرجاني، بحلب.[3]

19- محمد بن يعقوب، بالأهواز.[4]

20- مهران بن هارون، بالري،[5] وغيرهم كثير.

المطلب الرابع: تلاميذه.[6]

لقد كثر الآخذون عن الحافظ ابن حبان، فحدثوا في البلدان الأمصار، وكانوا مبرزين في الحديث والفقه منهم :

1- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ، أحد أئمة النقد والعلل، (ت 375).

2- أبو عبد الله ابن منده، الحافظ المشهور، (ت395).

3- منصور بن عبد الله الخالدي الهروي، (ت 401).

4- أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت405).

5- عبد الرحمن بن محمد رزق الله.

6- أبو علي منصور بن عبد الله الهذلي، (ت402).

7- الحافظ محمد بن محمد البخاري غنجار، (ت412).

8- أبو سعد عبد الرحمن الاستراباذي، (ت405).

---

[1] – مقدمة المجروحين، (41/1).

[2] – المصدر نفسه، (23/1).

[3] – المصدر نفسه، (57/1).

[4] – المصدر نفسه، (48/1).

[5] – المصدر نفسه، (92/1).

[6] – ينظر: معجم البلدان، (495/1)، سير أعلام النبلاء، (94/16)، تذكرة الحفاظ، (921/3)، شذرات الذهب، لابن العماد، (16/3).

9- عبد الله بن محمد بن حشنام الشروطي، راوي كتاب روضة العقلاء عن ابن حبان.

10- جعفر بن شعيب السمرقندي.

11- الحسن بن محمد بن سهل الفارسي.

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه.

لقد حظي الحافظ ابن حبان بمنزلة عالية عند عامة الناس وأئمة الدين، وأثنى عليه جماعة من أهل العلم.

قال أبو عبد الله الحاكم: " كان من أوعية العلم في اللغة والحديث والفقه، والوعظ، وكان من عقلاء الرجال".[1]

وقال محمد بن عبد الله غنجار: " الإمام العلامة الفاضل المتقن، كان مكثرا من الحديث والرحلة والشيوخ، عالما بالمتون والأسانيد، أخرج من علوم الحديث ما عجز عنه غيره، كان بحرا في العلوم".[2]

وقال أبو سعد الإدريسي: " كان على قضاء سمرقند زمانا، وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالما بالطب والنجوم، وفنون العلم".[3]

وقال الخطيب البغدادي:" كان ثقة فهما نبيلا".[4]

وقال السمعاني:" كان أبو حاتم إمام عصره، صنف تصانيف لم يسبق إلى مثلها".[5]

وقال الحافظ ابن كثير:" أحد الحفاظ الكبار المصنفين المجتهدين".[6]

---

[1]- معجم البلدان، (495/1، 496)، الأنساب، (349/1).

[2]- معجم البلدان، (493/1).

[3]- تذكرة الحفاظ، (921/3).

[4]- سير أعلام النبلاء، (94/16).

[5]- الأنساب، (349/1).

[6]- البداية والنهاية، (259/11).

وقال الذهبي لما قال ابن حبان:" لعلنا كتبنا عن ألفي شيخ: كذا فلتكن الهمم، هذا مع ما كان عليه من الفقه والعربية، والفضائل الباهرة، وكثرة التصانيف".[1]

وقال أيضا:" كان من أئمة زمانه، .. وكان عارفا بالطب والنجوم والكلام والفقه، رأسا في معرفة علوم الحديث".[2]

وقال في حوادث353هـ: " وفيها توفي الحبر العلامة أبو حاتم..".[3]

وقال الحافظ ابن حجر:"كان صاحب فنون، وذكاء مفرط، وحفظ واسع إلى الغاية".[4]

وقال ابن العماد: " كان حافظا ثبتا إماما حجة، أحد أوعية العلم".

وقال في حوادث353هـ:" وفيها توفي العالم الحبر ، والعلامة البحر، .. وكان من أوعية العلم في الحديث والفقه واللغة والوعظ وغير ذلك حتى الطب والنجوم والكلام".[5]

وقال الإمام المعلمي:" ابن حبان و الخطيب أعرف بالفن ودقائقه من البيهقي".[6]

وقال الزركلي:" مؤرخ، علامة، جغرافي محدث".[7]

المطلب السادس: محنة الحافظ ابن حبان:

لقد اقتضت سنة الله تعالى في الأولين والآخرين من أهل التوحيد من الأنبياء والعلماء أن يمروا بمحن وابتلاءات؛ ليعلم الله المجاهدين ويعلم الصابرين، والحافظ ابن حبان أحد هؤلاء العلماء الذين جرى فيهم قدر الله بالابتلاء وكانت له محنة مع أهل سجستان أخرج بسببها.

---

[1]- سير أعلام النبلاء، (94/16).

[2]- ميزان الاعتدال، (506/3).

[3]- العبر، (94/2).

[4]- لسان الميزان، (121/5).

[5]- شذرات الذهب، (16/3).

[6]- التنكيل، (278/1).

[7]- الأعلام، الزركلي، (78/6).

قال أبو إسماعيل الهروي: سألت يحي بن عمار[1] عنه فقال: نحن أخرجناه من سجستان، كان له علم ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأنكر الحد لله فأخرجناه".[2] قال الذهبي معلقا:" إنكاره الحد وإثباتكم للحد نوع من فضول الكلام، والسكوت من الطرفين أولى، إذ لم يأت نص ينفي ذلك ولا إثباته، والله تعالى ليس كمثله شيء، فمن أثبته قال له خصمه: جعلت لله حدا برأيك، ولا نص معك بالحد، والمحدود مخلوق، تعالى الله عن ذلك، وقال هو للنافي: ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حد له، فمن نزه الله وسكت وتابع السلف".[3]

وقال أيضا:" كلاهما مخطئ، إذ لم يأت نص بإثبات الحد ولا نفيه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه،[4] . وزاد في موضع آخر. والإيمان بأن الله تعالى ليس كمثله شيء من قواعد العقائد".[5]

وانتصر السبكي لابن حبان فقال:" فيا ليت شعري من أحق بالإخراج، من يجعل ربه محدودا، أو من ينزهه عن الجسمية".[6]

وقال الحافظ ابن حجر:" إنا لا نسلم أن القول بعدم الحد يفضي إلى مساواته بالعدم، بل تحقق وجوده، والحق أن الحق مع ابن حبان فيها".[7]

قال المعلمي اليماني:"وقد نسب إليه أنه أنكر الحد لله، ولعلله امتنع عن التصريح بإثبات الحد باللفظ الذي اقترح عليه، أو أتى بعبارة حملها المشنعون على إنكار الحد كما اتفق للبخاري في القرآن .."[8].

---

[1] – يحي بن عمار: إمام محدث من شيوخ سجستان، وكان متحرقا على المبتدعة والجهمية، بحيث يؤول به ذلك إلى تجاوز طريقة السلف، وقد جعل الله لكل شيء قدرا، إلا أنه كان له جلالة عجيبة بهراة وأتباع وأنصار"، توفي سنة: 483هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، (481/17).

[2] – تذكرة الحفاظ، (922/3).

[3] – ميزان الاعتدال، (507/3)، تاريخ الإسلام، (114/26).

[4] – تذكرة الحفاظ، (922/3).

[5] – تاريخ الإسلام، (113/26).

[6] – طبقات الشافعية، (13/2).

[7] – لسان الميزان، (120/5. 121).

[8] – التنكيل، عبد الرحمن المعلمي، ص: 668.

إن أسماء الله توقيفية وكذلك صفاته العليا، إنما تثبت بنص الكتاب أو السنة فقط، ولا مجال للرأي فيها البتة، ومن رام إثبات شيء أو نفي شيء ثابت بغير نص ورد أودية التشبيه والتعطيل، وهذا يتنافى مع توحيد الله في أسمائه وصفاته.

ثم يُسأل عن معاني هذه المباني الجديدة التي أطلقت، ومنها هذا ـ الحد ـ فإن أراد به القائل أن الله محدود في مكان تحيط به المخلوقات، فهذا تشبيه لله بخلقه، والله ليس كمثله شيء.

وإن أراد به القائل المكان فإن الله في السماء، مستوٍ على عرشه ، بائن عن خلقه، ثبت ذلك بالكتاب والسنة، ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)).[1]

ولأن الكلام حمّال ذو وجوه فوجب السكوت ومتابعة السلف.

أما محنته في شقها الثاني: وهي لما أنكروا عليه قوله" النبوة علم وعمل".فحكموا عليه بالزندقة وهجر، وأمر الخليفة بقتله فخرج من سجستان.[2]

قال الحافظ الذهبي:" وقوله : النبوة: العلم وعمل، كقوله عليه السلام:" الحج عرفة"[3] وفي ذلك أحاديث، ومعلوم إن الرجل لو وقف بعرفة فقط ما صار بذلك حاجا، وإنما ذكر أشهر أركان الحج، وكذلك قول ابن حبان، فذكر أكمل نعوت النبي، ولا يكون العبد نبيا إلا أن يكون عالما عاملا، ولو كان عالما فقط لما عد نبيا أبدا، فلا حيلة لبشر في اكتساب النبوة".[4]

ونحو هذا الكلام في الميزان، ثم قال:" غير أنا لا نسوغ لأحد إطلاق هذه إلا بقرينة، كقوله عليه الصلاة والسلام "الحج عرفة" وإن كان عنى الحصر، أي: ليس شيء إلا العلم والعمل، فهذه زندقة وفلسفة".[5]

---

[1]- الشورى، الآية:11.

[2]- تذكرة الحفاظ، (922/3).

[3]- أخرجه: أبو داود، السنن، كتاب الحج، باب: من لم يدرك عرفة، (259/9مع بذل المجهود)، وقال الألباني: إسناده صحيح، (صحيح أبي داود، (195/6)، والترمذي: الجامع، أبواب التفسير، وقال:" حديث حسن صحيح"، (282/4)، والنسائي، السنن، كتاب المناسك، باب: فرض الوقوف بعرفة، (256/3)، وباب: فيمن لم يدرك الصبح مع الإمام، (264/3)، ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر، (273/2)، وإرواء الغليل، الألباني، رقم: 1064.

[4]- تاريخ الإسلام، (114/26).

[5]- ميزان الاعتدال، (508/3).

الذي يظهر أن الحافظ ابن حبان لم يقصد هذا الأخير، ثم قال أيضا:" ولا ريب أن إطلاق ما نقل عن أبي حاتم لا يسوغ، وذلك نفس فلسفي".[1]

قال المعلمي:" إن صح هذا عنه فهو قول مجمل، وابن حبان معروف عنه أنه في جميع تصانيفه أنه يعظم النبوة حق تعظيمها، ولعله أراد أن المقصود من إيحاء الله عز وجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعلم هو ويعمل، ثم يبين للناس فيلموا فيعملوا".[2]

قال الحافظ ابن كثير:" ونسبه بعضهم إلى القول بأن النبوة مكتسبة، وهي نزعة فلسفية، والله أعلم بصحة عزوها إليه ونقلها عنه..".[3]

وقال الحافظ الذهبي:" هذه حكاية غريبة، وابن حبان من كبار الأئمة".[4]

وفي كلام ابن كثير و الذهبي ما يومىء إلى نكارة القصة، وأنها منسوبة إليه، وفي سياق القصة ما يوحي بذلك؛ فإنه ذكرها بإسناد آبي إسماعيل الهروي عن عبد الصمد بن محمد عن أبيه: قال أنكروا على ابن حبان قوله:" النبوة علم وعمل".[5]

هكذا أطلقها ولم ينسبها إلى أحد، فهي مجهولة المخرج، غريب مثل هذا عن الأئمة، فإن كانت من عوام الناس فقد استُريح منها، وإن كانت من خاصتهم فلا يعدو أن تكون من باب الحسد لمكانة الحافظ ابن حبان العلمية، وقد قال الإمام الحاكم:" أبو حاتم كبير في العلوم، وكان يحسد لفضله وتقدمه".[6]

المطلب السابع: وفاته وآثاره:

---

[1]- تذكرة الحفاظ، (922/3).

[2]- التنكيل، ص: 668.

[3]- البداية والنهاية، (259/11).

[4]- سير أعلام النبلاء، (94/16).

[5]- المصدر نفسه، (96/16).

[6]- معجم البلدان، (498/1).

وبعد رحلة علمية طويلة مليئة بالعلم والتعليم والتأليف في شتى علوم الحديث والفقه حل الحافظ ابن حبان في مدينته "بست"، وفيها توفي ليلة الجمعة لثمان باقين من شوال سنة354هـ.[1]

وقد خلف إرثا علميا كبيرا لا يستغني عنه المبتدئ ولا العالم المنتهي، أخرج تصانيف بديعة، في مناهج متنوعة، أسبغ عليها حللا متناهية من النكت الأدبية، والتاريخية، والكلامية، والاجتهادات الفقهية والحديثية. ولكن الكثير منها قد ضاع، وقد سأل الخطيب مسعود السجزي عن كتب الحافظ ابن حبان فقال:" إنما يوجد منها الشيء اليسير، والنزر القليل".[2]
و يرجع سبب ذلك هو تحويل ابن حبان بيته إلى مدرسة جعل فيها كتبه ؛ لينتفع بها الناس ولكن ضيعوها، قال الخطيب أيضا في سبب ضياعها:" إن ابن حبان قد وقف كتبه في دار، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان؛ ضعف أمر السلطان، واستيلاء المفسدين".[3]
وقال الإمام الخطيب وهو يتحسر على ضياعها:" ومثل هذه الكتب كان يجب أن يكثر به النسخ، فيتنافس فيها أهل العلم، ويجلدوها إحرازا لها، ولا أحب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد بمحل العلم وأهله وزهدهم فيه، ورغبتهم عنه، وعدم بصيرة به ".[4]
ولهذا لا نجد من كتبه إلا القليل، وبعضه لا يزال مخطوطا.

الكتب المطبوعة:

1. " المسند الصحيح على التقاسيم و الأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها"[5] المشهور بصحيح ابن حبان، وقد طبع على وفق ما رتبه الحافظ ابن بلبان؛ حيث جاء

[1] – الإعلام بوفيات الأعلام، الذهبي، ص: 151.
[2] – المصدر نفسه، (496/1).
[3] – سير أعلام النبلاء، (95/16).
[4] – معجم البلدان، (496/1).
[5] – ينظر: مقدمة ترتيب صحيح ابن حبان، ابن بلبان، (80/1)، و العنوان الصحيح للكتاب، حاتم العوني، ص: 67، غير أن جل من ترجم للحافظ ابن حبان ذكره باسم " الصحيح" أو " الأنواع والتقاسيم" أو " المسند الصحيح"= =اختصارا وتنبيها على الباقي، وفرق الزركلي في الأعلام (78/6)؛ فأورده على أن كل منهما كتاب مستقل، وقال عن الثاني" الأنواع والتقاسيم "جمع ما كان فيه من الكتب الستة، محذوفة الأسانيد"، وهذا وهم منه ؛ لأن الذهبي وغيره قد

على أبواب الفقه وسماه" الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان"، مع المحافظة على تقاسيمه وأنواعه، فقد وضع عند كل حديث رقم القسم والنوع الذي وضعه مصنف الأصل، وهذا ثابت في طبعة مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، ومفقود في طبعة دار الفكر، تحقيق كمال الحوت، على ما في هذه الأخيرة من سقط كثير.

2. " مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار" ، طبع في مؤسسة الكتب الثقافية في طبعته الأولى سنة 1408هـ/1987م ، تحقيق:مرزوق علي إبراهيم عن نسخة المستشرق"فلايشهمر" الذي نشره أول مرة عام 1379هـ بالقاهرة، وكانت كثيرة التصحيف والتحريف والحذف وإضافة أشياء ليست من أصل الكتاب، وإنما هي استدراكات النساخ.[1]

وفي هذا الكتاب ترجم فيه ابن حبان لأشهر أعلام الصحابة والتابعين وأتباعهم وفق البلدان التي دخلوها، بدأ بترجمة للنبي صلى الله عليه وسلم، ثم الخلفاء الأربعة، حتى جاء إلى مشاهير أتباع التابعين بخراسان، ويصدر ذلك بقوله مثلا: ذكر مشاهير الصحابة بمكة، ثم يسرد تراجمهم، وجاءت هذه الأخيرة مختصرة أطولها تقارب نصف صحيفة، وآخرها لا تتجاوز السطر الواحد، وفي الكتاب:(1602) ترجمة حسب عد المحقق.

3. "كتاب الثقات": ذكر فيه ثقات المحدثين ورواة الآثار، رتبه على الطبقات، بدأ بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم طبقة الصحابة، قال" إنهم عدول كلهم، ولا يصح القدح في جنابهم" ، ثم ذكر ثقات التابعين وهكذا..

طبع الكتاب في دائرة المعارف العثمانية، بالهند، بتحقيق وتصحيح العلامة المعلمي اليماني . رحمه الله .

4. " المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين": وقد طبع عدة طبعات، أشهرها:

ذكروه على أنه كتاب واحد، ثم إن قوله " جمع فيه الكتب الستة... ، غير صحيح، ومن نظر في كتابه علم أنه بأسانيد لنفسه، وأنه خرج ما وقع على شرطه في التصحيح، وله زوائد على الكتب الستة، وإن وافقهم في تخريج الكثير منها، وللحافظ الهيثمي :" موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان"، خرج زوائد الكتاب على الصحيحين، وقد طبع بالمطبعة السلفية، بحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة.

[1]- ينظر: مقدمة التحقيق، ص: 10.9.

طبعة دار الوعي، بحلب، بتحقيق: محمود زايد سنة:1402هـ، وسيأتي تفصيل عن الكتاب في المبحث الآتي.

5. كتاب" روضة العقلاء ونزهة الفضلاء"[1]، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977/1397م.

المؤلفات المخطوطة:[2]

- كتاب "العظمة": مخطوط في مكتبة عارف حكمت.
- مختصر في "الحدود": مخطوط في مكتبة باتافيا رقم:(170).
- أسماء الصحابة: مخطوط في مكتبة عارف حكمت.
- تفسير القرآن : مخطوط في جامعة استنبول رقم:(1910).
- "حديث الأقران" مخطوط في المكتبة الظاهرية رقم: (53/1).

المؤلفات المفقودة: وهي كثيرة جدا، ذكرها العلماء في أثناء الترجمة لابن حبان، كالخطيب البغدادي، و الحموي، والذهبي، والأرناؤوط، وكمال الحوت في مقدمة تحقيق الإحسان. ومنها:

- الفصل بين النقلة.[3]
- شرائط الأخبار.[4]
- كتاب العلل.[5]
- كتب صفة الصلاة.[6]
- آداب الرحلة.[7]
- كتاب وصف المعدِل والمعدَل.[1]

---

[1] - ولقد اشتهر عن المؤلف، ولكن وهم صاحب كشف الظنون إذ نسبه لأبي الشيخ ابن أبي حبان، (1/ 927).

[2] – يُنظر: مقدمة الإحسان، كمال الحوت، (12/1- 15).

[3] – الثقات، (13/1).

[4] – المصدر نفسه، (12/1)، و المجروحين، (104/2).

[5] – الثقات، (40/1).

[6] – الإحسان، (260/3).

[7] – المصدر نفسه، (362/2).

- التنبيه على التمويه.[2]
- الميزان.[3]
- حجة المبتدئين.[4]
- العالم والمتعلم.[5]
- حفظ اللسان.[6]
- الوداع والفراق.[7]
- الثقة بالله.[8]
- التوكل.[9] وغيرها كثير.

[1] – معجم البلدان، (418/1).
[2] – المجروحين، (64/3).
[3] – الإحسان، (436/3).
[4] – روضة العقلاء، ص: 33.
[5] – المصدر نفسه،ص: 41.
[6] – المصدر نفسه،ص: 50.
[7] – المصدر نفسه،ص:114.
[8] – المصدر نفسه،ص: 132.
[9] – المصدر نفسه،ص: 157.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "المجروحين":

وفيه عدة مطالب تتعلق باسم الكتاب وموضوعه، ومنهج المؤلف فيه، وكيف رتبه، وما هي الشروط التي اشترطها في الرواة حتى يدخلهم في الكتاب، ثم أهم موارده في الجرح، ومكانة الكتاب بين كتب الجرح والتعديل.

المطلب الأول: اسم الكتاب وموضوعه:

قد بين الحافظ ابن حبان اسم كتابه فقال:" قد أملينا من حضرنا من ذكر **الضعفاء والمتروكين**"[1]، وقال في موضع آخر : "وكتابا أبين فيه الضعفاء والمتروكين"[2]، وسماه أيضا:" المجروحين من المحدثين"،[3] وسماه أيضا:" الضعفاء بالعلل"[4]. كذلك ذكر في كشف الظنون؛ أن ابن حبان ألف في الضعفاء والمتروكين في رواة الحديث ووضع له مقدمة قسم فيها الرواة إلى نحو عشرين قسما.[5]

ونحو هذا قاله جل من ترجم للحافظ ابن حبان فبعضهم سماه: "الضعفاء" وآخرون سماه: "تاريخ الضعفاء".[6]

، الزركلي:" معرفة المجروحين من المحدثين"، ثم قال:" رأيت مخطوطة قديمة في الرباط (رقم1503كتاني) شوهتها الأرضة مبتورة الآخر كتب عليها:
"سِفْر فيه المجروحين والضعفاء من رواة الحديث".[7]

وكذلك ذكر المعلمي أنه طبع في حيدر آباد باسم"المجروحين"، وقد طبع في عام(1970)

---

[1]- المجروحين، (160/3)

[2]- الثقات، (10/1).

[3] - مقدمة الصحيح، (87/1).

[4]- المصدر نفسه، (13/1)، وهو حريٌّ بهذا الاسم؛ إذ ذكر فيه جملة من علل الأحاديث.

[5]- (1087/2).

[6]- ينظر: سير أعلام النبلاء، (94/16)، التقييد والإيضاح، ص: 433.

[7]- الأعلام، (78/6).

بالمطبعة العزيزية ، ولكن طبع منه الجزء الأول فقط ووقف محققه إلى "الصباح بن محمد" ".[1]

وقال أيضا:" إن هناك نسخة نادرة من مكتبة آيا صوفيا تحت رقم(496) باستنبول، وعليها تعليقات أبي الحسن الدارقطني".[2]

وقال محمود زايد:" إن الاسم الموجود على النسخة الخطية المودعة بدار الكتب المصرية هو: "معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين".[3]

وهذا أقرب إلى قاله الزركلي وعليها اعتمد في تحقيق الكتاب حيث يظهر على طرة الكتاب اسم" المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين".[4]

وعلى النسخة التي ذكرها المعلمي اعتمد حمدي السلفي في تحقيق الكتاب مرة أخرى، ولكن حذف تعليقات الدارقطني إلا نادرا، لكون هذه الأخيرة طبعت مستقلة،[5] فطبع الكتاب باسم:"كتاب المجروحين من المحدثين".[6]

والذي يظهر أن الاسم الذي ذكره محمود زايد ثم السلفي هو الأقرب إلى الاسم الحقيقي؛ لأن ابن حبان نفسه ذكر الجزء الأهم من اسمه وهو" الضعفاء والمتروكين"، وأما الباقي فهو تبع له لزاما ، إذ المقصود من الضعفاء والمتروكين هم المحدثون الرواة للآثار، ثم إن الضعف والترك من عبارات الجرح التي وصفوا بها.

ومن جهة أخرى، فإن واقع الكتاب يشهد بذلك، فقد ذكر فيه ابن حبان المحدثين والرواة الذين تكلم فيهم بجرح سواء كان الجرح شديدا أم يسيرا؛ فمن كان فيه الجرح شديدا فهو إلى الترك أقرب، ومن كان فيه الجرح يسيرا فهو إما ضعيف، أو صدوق يخطيء.

وأما الذين ذكروا اسم كتاب ابن حبان على غير الذي الوجه الذي ظهر به لا يخلو من أحد أمرين:

---

[1]- الثقات، (13/1)، تعليق المحقق، هامش رقم: (6).

[2]- المصدر نفسه، (13/1)، تعليق المحقق، هامش رقم: (6).

[3]- مقدمة التحقيق: ص: (و).

[4]- صدرت عن دار الوعي، حلب:ط1، 1412، ولكنها كثيرة الأخطاء والإضافات التي ليست من صلب الكتاب، إضافة إلى سقوط بعض التراجم. ينظر: مقدمة السلفي على المجروحين، ص: (5- 6).

[5]- ينظر: مقدمة التحقيق، حمدي السلفي، (6/1-7).

[6] - صدرت عن دار: الصميعي، الرياض، ط1، 1415هـ.

الأول: اكتفاء بعضهم بالمعنى العام للكتاب ،أي: أن ابن حبان ألف في الضعفاء.
الثاني: اكتفاء الآخرين باختصار اسم المؤلف، قال العوني:" لأن الاسم الوارد في السماعات الأكثر فيه أن يختصر، فإن عارضه اسم مطول، يعلم أن ما في السماعات إنما هو اختصار له، فيكون أولى بالاعتماد، أما إن كان الاسم الذي في السماعات هو المطول، فهذا يجعلني أرجحه على اسم آخر مختصر".[1] بذكر جزء من اسمه تنبيها على الباقي. والله أعلم بالصواب.

المطلب الثاني: سبب تأليف الكتاب و شرط المؤلف فيه:

أما سبب تأليفه فقد صرح المؤلف به، ذلك أنه لما ألف كتابه" التاريخ الكبير" رأى صعوبة حفظ ما فيه من الرواة لكثرة الأسانيد والطرق، ثم إنه حوى الثقات العدول، والمجروحين والضعفاء، فاختصره وفصَل الثقات عن المجروحين؛ ليكونا أسهل للتناول.

قال ــ رحمه الله ــ :".. واقنع بهذين الكتابين المختصرين عن كتاب " التاريخ الكبير" الذي خرجناه لعلمنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد والطرق و الحكايات؛ ولأن ما نمليه في هذين الكتابين إن يسر الله ذلك وسهله من توصيف الأسماء بقصد ما يحتاج إليه يكون أسهل على المتعلم إذا قصد الحفظ، وأنشط له في وعيه إذا أراد العلم..".[2]

وإنما قصد من تأليفه هذا" تبليغ هذا العلم من معرفة العدول من غيرهم إلى من أراد حفظ تاريخ الرواة؛ إذ به قوام معرفة الصحيح من الضعيف في الأخبار."[3]

وقد اشترط الحافظ ابن حبان عدة شروط في كتابه وهي:

[1] – العنوان الصحيح للكتاب، ص:39.

[2] – الثقات (11/1). أما كتابه التاريخ الذي ذكره فلعله المحفوظ في نسختين الأولى باسم "كتاب التاريخ" وفيه الجزء الأول، والنسخة الثانية باسم" تاريخ أبي حاتم"، وقد يكون هو " تاريخ الصحابة". ينظر فهرس مخطوطات مكتبة، أزاد عليكر، الهند، (146/1)،(31/2). نقلا عن المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث. والله أعلم.

[3] – المصدر نفسه، (8/1-10)؛ باختصار.

ضعفاء المحدثين وأضداد العدول الماضين وأنسابهم ممن جرحهم الأئمة، وصح فيهم القدح.. ذكر سبب الجرح، وعلة القدح في الراوي.

. الاختصار في التراجم والإشارة بما يفي بالغرض دون التطويل.

قال وهو يتحدث عن الشروط الثلاثة:" وإني ذاكر ضعفاء المحدثين وأضداد العدول الماضين، ممن أطلق أئمتنا عليهم القدح، وصح عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جرح، العلة التي بها قدح، ... وأقصد في ذلك ترك الإمعان والتطويل، وألزم الإشارة في نفس التحصيل".[1]

. ذكر أحاديث الراوي التي أخطأ فيها، ويستدل بها على وهنه وضعفه.

. ترتيب الرواة على حروف المعجم؛ لأنه أدعى وأسهل للحفظ، قال_ رحمه الله . في بيان هذين الشرطين:" وإنا نملي أسامي من ضعف من المحدثين، وتكلم فيهم فيه الأئمة المرضيون، ونذكر طرف من أنسابهم، ونذكر عند كل شيء منهم من حديثه ما يستدل به على وهائه في روايته تلك، وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم، إذ هو أدى للمتعلم إلى حفظه، وأنشط للمبتدئ في وعيه، وأسهل عند البغية لمن أراد..".[2]

المطلب الثالث: ترتيب الكتاب و منهج المؤلف فيه:

لا شك أن لكل مؤلف منهجه الخاص في ترتيب كتابه، إذ له في ذلك مقصد علمي، رغم تشابه مناهج الأئمة في عرض تراجم الرواة الذين تكلموا فيهم جرحا وتعديلا، والناظر في كتاب الحافظ ابن حبان يمكن استخراج منهجه في ترتيب الرواة؛ من حيث عرض ترجمة الراوي، وأقوال أهل العلم فيه، ثم دلائل ابن حبان في جرح الراوي.

[1] - المجروحين، (4/1).

[2] - المصدر نفسه، (95/1).

. ترتيب الكتاب:

بدأ المؤلف كتابه" المجروحين" بمقدمة طويلة نفيسة، حوت دررا من علوم الحديث ذكر فيها عدة فصول؛ استدل لها بأدلة علمية لإثباتها حيث اشتملت على ما يأتي:

آ/ ذكر الأحاديث في الحث على حفظ السنن ونشرها، قال . رحمه الله . :"الواجب على كل من ركب الله فيه آلة العلم أن يرعى أوقاته على حفظ السنن رجاء اللحوق بمن دعا لهم النبي صل الله عليه وسلم...".[1]

ب/ فصل في التغليظ في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: حيث بين حديث عليه الصلاة والسلام:" بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".[2]

قال الحافظ ابن حبان:" ...إنما أمر بالتبليغ عنه ما قاله عليه السلام وما كان من سنته فعلا أو سكوتا عند المشاهدة لا أنه يدخل به في قوله صلى الله عليه وسلم (نضر الله امرأ)[3] المحدثون بأسرهم، بل لا يدخل في هذا الخطاب إلا من أدى صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم دون سقيمه..."، ثم ذكر أدلة تؤيد هذا.[4]

ج/ ذكر الأمر بجرح الضعفاء: قال:" .. وأرجو أن الله تبارك وتعالى يؤيد من فعل ذلك بروح القدس، كما دعا لحسان بذب الكذب عنه، وقال اللهم أيده بروح القدس ...".[5]

د/ ذكر أول من وقى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مع ذكر سبب منع عمر رضي الله عنه الصحابة من الإكثار من الحديث.[6]

ثم ذكر طبقات نقاد الحديث وهي:[1]

---

[1] – المجروحين، (5/1).

[2] – أخرجه البخاري، كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (606/6 مع الفتح).

[3] - أخرجه: الترمذي، الجامع، كتاب: العلم، باب: ما جاء في تبليغ السماع، (34/5)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه، مقدمة السنن، باب: من بلغ علما، (84/1)، وابن حبان، الصحيح(مع الإحسان)، كتاب: العلم، باب: الزجر عن كتبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ، (268/1)، والحاكم، المستدرك، كتاب: العلم، (164/1).

[4] – المجروحين، (6/1-7).

[5] – المصدر نفسه، (11/1).

[6] – المصدر نفسه، (35/1).

1. طبقة الصحابة: عمر بن الخطاب، ابن عباس..
2. طبقة التابعين: سعيد بن المسيب، سالم بن عبد الله، خارجة بن زيد..
3. الطبقة الثالثة: وذكر فيها؛ الزهري، يحي القطان، هشام بن عروة..
4. الطبقة الرابعة: سفيان الثوري، مالك، شعبة، الأوزاعي، حماد ابن زيد، الليث...
5. الطبقة الخامسة: ابن المبارك، وكيع، ابن مهدي، الشافعي...
6. الطبقة السادسة: أحمد بن حنبل، ابن معين، ابن المديني، ابن أبي شيبة، أبو خيثمة...
7. الطبقة السابعة: الذهلي، الدارمي، أبو زرعة، البخاري، مسلم، أبو داود...

هـ/ ذكر أنواع جرح الضعفاء وقد بلغت عشرين نوعا، ولم يسبق لمثل هذا التفصيل.[2]

و/ ذكر إثبات النصرة للطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، وقال: إنها أهل الحديث.[3]

ز/ ختم المقدمة بذكر أجناس أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، وهي ستة أجناس ثم قال:" .. وإن كان غير هذا الكتاب به أشبه، وإن لم يطل الكلام فيه لئلا يغتر بعض من لم ينعم النظر في صناعة الأخبار، ولا تفقه في صحيح الآثار، فيحتج على من لم يكن العلم صناعته بخبر من هذه الضروب الست، ولئلا يخرجه في الصحاح إلا بعد أن يصح له على الشرائط التي وصفناها".[4]

وبعد المقدمة بدأ في سرد تراجم الرواة قال:" فمن المحدثين من ابتدأ اسمه على الألف..."، ثم شرع في الترجمة للرواة على حروف المعجم، وقد بلغ عددهم: 1246راويا.

ثم عرج على باب الكنى، وقد بلغ عددهم: واحدا وثلاثين(31) راويا.

وبلغ العدد الإجمالي للرواة: 1277راويا.[5]

---

[1] – المصدر نفسه، (1/37-57)

[2] – المجروحين، (1/62 وما بعدها).

[3] – المصدر نفسه، (1/88-89).

[4] – المصدر نفسه، (1/94).

[5] – هذا العدد حسب طبعة: دار الوعي بحلب، تحقيق: محمود زايد.

. منهج الحافظ ابن حبان في الكتاب:

لقد أفصح الحافظ ابن حبان عن منهجه في ترتيب الرواة، وأنهم على حروف المعجم، وقد سبق أن بين شرطه؛ أنه يذكر الضعفاء من المحدثين ممن صح فيهم الجرح مستندا إلى أقوال أهل العلم الذين سبقوه، مع ذكر ما يستدل به على صحة القدح في الراوي، بسرد بعض مروياته المنكرة، وقد سبق بيان ذلك،[1] هذا ما يعطينا تصورا عن منهج المؤلف في الترجمة لراوي؛ من ذكر اسمه ونسبه .. ومن حيث نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وكيف بين مرويات الراوي التي استنكرها عليه أهل العلم.

أ/ منهجه في عرض ترجمة الراوي:

اعتمد الحافظ ابن حبان فيها أسلوب الاختصار والإيجاز، فغالبها لا يتجاوز نصف صحيفة، أو صحيفة، إلى ثلاث أو أكثر، وهذا الأخير نادر في الكتاب.

1_ يذكر اسم الراوي، واسم أبيه، ثم كنيته، ونسبته في البلدان والأمصار: ومن أمثلة ذلك قوله في التراجم الآتية:

- أبان بن أبي عياش:قال الحافظ ابن حبان:" من أهل البصرة، كنيته أبو إسماعيل، واسم أبيه فيروز، مولى لعبد قيس...".[2]
- حفص بن سليمان الأسدي القارئ: قال الحافظ ابن حبان:" أبو عمر البزار و هو الذي يقال له حفص بن أبي داود الكوفي، وكان من أهل الكوفة وسكن بغداد..".[3]
- النهاش بن قهم: قال ابن حبان:" كنيته أبو الخطاب، من أهل البصرة، من بني قيس..".[4]

2_ يذكر عقيدة الراوي، وسنة ميلاده و وفاته؛ وهذا أحيانا: ومن أمثلة ذلك:

- مغيرة بن سعيد: قال الحافظ ابن حبان:" شيخ كان بالكوفة من حمقى الروافض يضع الحديث.."[1]

---

[1] – ينظر: المطلب الثاني من هذا المبحث.

[2] – المجروحين، (96/1).

[3] – المصدر نفسه، (255/1).

[4] – المصدر نفسه، (56/3).

- عمرو بن شمر الجعفي: قال الحافظ ابن حبان:" ..كان رافضيا يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ... مات سنة سبع وخمسين ومائة في آخر ولاية جعفر..".[2]
- عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي المصري: قال الحافظ ابن حبان:" ... كنيته أبو عبد الرحمن، ..كان مولده سنة ست وتسعين ومات سنة أربع وسبعين ومائة...".[3]

3 . يذكر بعض شيوخه، ومن روى عنه، وربما أبهم؛ وقال: أخذ عنه أهل المصر الفلاني: ومن أمثلة ذلك:

- الحكم بن عطية العيشي: قال الحافظ ابن حبان:"من أهل البصرة، يروي عن ثابت وابن سيرين، روى عنه أبو داود الطيالسي..".[4]
- الخليل بن مرة: قال الحافظ ابن حبان:" يروي عن جماعة من البصريين والمدنيين، روى عنه الليث بن سعد..".[5]
- يزيد بن يوسف الصنعاني: قال الحافظ ابن حبان:" من أهل دمشق من صنعائها، يروي عن الأوزاعي وابن جابر، روى عنه الوليد بن مسلم، قدم بغداد فكتب عنه العراقيون..".[6]

4_ يذكر رأيه في الراوي ثم ينقل كلام أهل النقد، ولكنه لا يكثر إلا نادرا،[7] وكثيرا ما يقر من سبقه، حيث يفصل كلامه عن كلام غيره بقوله" وقال أبو حاتم" أو يقول:" وهو الذي روى...". ومن أمثلة ذلك:

- إسحاق بن يحي بن طلحة: قال الحافظ ابن حبان:" كان رديء الحفظ، سيء الفهم، يخطيء ولا يعلم، ويروي ولا يفهم.." ثم نقل عن ابن معين أنه قال:" ضعيف"، وقال: قال أبو حاتم:" وهو الذي روى عن ابن كعب بن مالك عن أبيه قال سمعت رسول الله

---

[1] – المصدر نفسه، (7/3).

[2] – المصدر نفسه، (75/2).

[3] – المصدر نفسه، (11/2). ينظر أيضا: تر: خالد بن رباح، (277/1).

[4] – المصدر نفسه، (248/1).

[5] – المصدر نفسه، (283/1).

[6] – المصدر نفسه، (106/3).

[7] – فعل ذلك في ترجمة الإمام أبي حنيفة ، (61/3 وما بعدها)، وترجمة: عبد الله بن لهيعة المصري، (11/2).

صلى الله عليه وسلم يقول: "من طلب العلم ليجاري به العلماء، أو ليصرف به وجوه الناس إليه أدخله الله النار".[1]

- عمر بن سعيد الدمشقي: قال الحافظ ابن حبان:" ... كان يروي كتبا لم يسمعها عن أقوام أكرههم ، قال أحمد بن حنبل تركته لأنه أخرج إلي سعيد بن بشير فإذا هي أحاديث ابن أبي عروبة".[2]
- الهذيل بن بلال المدائني: قال الحافظ ابن حبان:" كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل على قلة روايته، فلما كثر مخالفته الثقات فيما يرويه عن الأثبات خرج عن حد العدالة إلى الجرح وصار في عداد المتروكين ممن لا يحتج به. ثم نقل عن ابن معين قوله: ليس بشئ".[3]

5_ يذكر الأحاديث المستنكرة على الراوي، وأحيانا يبين عللها ووجه الصحة فيها، وهذا المنهج يكاد يكون مطردا في كتابه إلا أن لا يجد ما يسوق له من الأحاديث، ومن أمثلة ذلك:

- الحسن بن زريق الطهوي: قال الحافظ ابن حبان:"شيخ يروي عن ابن عيينة المقلوبات تجب مجانبة حديثه على الأحوال ، روى عن ابن عيينة عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :" يا أبا عمير ما فعل النغير" ... ما روى هذا الخبر الزهري ولا ابن عيينة قط، والمتن صحيح والإسناد مقلوب".[4]
- عمرو بن محمد بن الأعْشَم: قال الحافظ ابن حبان:" شيخ يروي عن الثقات المناكير وعن الضعفاء الأشياء التي لا تعرف من حديثهم، ويضع أساميَ للمحدثين، لا يجوز الاحتجاج به بحال" ثم ساق له أربعة أحاديث استنكرها عليه، ثم قال :" وهذه الأحاديث كلها موضوعة لا أصول لها من حديث الثقات..".[5]

---

[1] – المجروحين، (135/1). والحديث أخرجه الترمذي، الجامع، أبواب طلب العلم، (35/5)، وابن ماجه: بنحوه: السنن، المقدمة، باب: الانتفاع بالعلم والعمل به، (95/1- 96).

[2] – المصدر نفسه، (89/2).

[3] – المصدر نفسه،(95/3). ويمكن التنبيه إلى أمر مهم وهو أن ابن حبان لا يذكر في بعض الأحيان الأحاديث التي أخطأ فيها الراوي، ولكن الغالب أنه يذكر.

[4] – المصدر نفسه، (240/1).

[5] – المجروحين، (74/2- 75).

وسيأتي مزيد من الأمثلة عند الحديث عن منهجه في عرض مرويات الراوي المنكرة.

6 _ الاختصار في الترجمة دون الإمعان والطول، إلا نادرا،[1] و ذلك حسب ما ذكره من بيان الجرح في الراوي ثم أقوال العلماء فيه ما دلائل من حديثه تبين صحة الجرح فيه، وقد سبق بيان ذلك في المطلب الثاني من هذا المبحث.

ب/ منهجه في عرض أقوال الأئمة:

لقد علم ضرورة أن ما من متأخر إلا وقد استفاد من متقدم، ثم بنى عليه، وابن حبان واجد منهم؛ فقد أخذ من أقوال الأئمة السابقين في الجرح والتعديل إليها علما غزيرا، ونكتا عزيزة، فقل ما تمر ترجمة إلا ونقل كلام من سبقه إلا أن يكون الراوي ممن عاصره وكان في طبقة شيوخه، أو لا يوجد فيه جرح، وفوق كل هذا كان أمينا " ثقة في نقله"،[2] غير أنه ربما تصرف في عبارة الأئمة، و يتلخص منهجه في عرض أقوالهم في الآتي:

1_ ينقل كلام الأئمة في الراوي بلفظه و بإسناده إليهم، وربما نقله معلقا؛ وهذا كثيرا ما يتصرف فيه، فيقول مثلا: مرض القول فيه فلان، أو زعم فلان أنه ضعيف، كان فلان سيء الرأي فيه، وربما تعقب بعضهم، أما عبارات التعديل فلا يذكرها إلا نادرا جدا، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- إسماعيل بن مسلم المكي: قال الحافظ ابن حبان :" ..ليس هو البصري صاحب أبي المتوكل، ذلك ثقة، وهذا ضعيف ، الثقة يقال له العبدي، وأما هذا كان من فصحاء ا لناس، ..وقد ضعفه ابن المبارك، وتركه يحي القطان وابن مهدي".[3]
- إسماعيل بن رافع بن عويمر: قال الحافظ ابن حبان:" ..كان رجلا صالحا، إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها".

[1] – ينظر مثالا عن ذلك ترجمة: الإمام أبو حنيفة النعمان، (61/3-73)، و عمرو بن شعيب، (72/1-74).

[2] – المغني في الضعفاء، الذهبي، (564/2).

[3] – المجروحين، (120/1)، ينظر أمثلة أخرى تر: عيسى بن أبي عيسى، (117/2)، مقاتل بن سليمان، (15/3).

أخبرنا الهمداني ثنا عمرو بن علي قال: لم أسمع يحي ولا عبد الرحمن يحدثان عن إسماعيل بن رافع بشيء قط، قال يحي: وقد رأيته.

ثنا مكحول ثنا جعفر بن أبان قال: سألت يحي ابن معين عن إسماعيل بن رافع فقال: ليس بشيء".[1]

- الحكم بن عطية العيشي: قال الحافظ ابن حبان:" ...كان أبو داود شديد الحمل عليه ، ويضعفه جدا..".[2]
- يحي بن عبيد الله بن موهب التيمي: قال الحافظ ابن حبان:"...سقط عن حد الاحتجاج به، وكان سيء الصلاة وكان ابن عيينة شديد الحمل عليه.

أخبرنا الهمداني قال ثنا عمرو بن علي قال: كان يحي يحدث عن يحي بن عبيد ثم تركه.

سمعت محمد بن محمود يقول: سمعت الدارمي يقول: سألت يحي بن معين عن يحي ابن عبيد الله فقال: ليس بشيء.

سمعت ابن خزيمة قال: سمعت أبا موسى يقول: كان يحي بن سعيد روى عن يحي بن عبيد الله ثم ترك الرواية عنه...".[3]

- مطرح بن يزيد الكناني: قال الحافظ ابن حبان بعد نقل قول الإمام ابن معين:"ليس بشيء" قال:" وهذا الذي قاله أبو زكريا _ رحمة الله عليه_ ليس مما يعتمد عليه مطلقا؛ لأنا لا نستحل القدح في مسلم بغير بينة ولا الجرح في محدث من غير علم..".[4]

2- تصرفه في عبارات الأئمة النقد كما سبق وهذا ما عرضه لتخطئة بعض الحفاظ، كابن الصلاح حيث قال:" ربما غلط الغلط الفاحش في تصرفاته".[5]

---

[1] – المجروحين، (124/1). ينظر أمثلة أخرى تر: عمارة بن جوين، (177/2)، نُفيع بن الحارث، (55/3).

[2] – المصدر نفسه، (248/1)، ينظر أمثلة أخرى تر: محمد بن فضاء الجهضمي، (274/2)، يزيد بن عبد الملك بن نوفل، (102/3).

[3] – المصدر نفسه، (122/3).

[4] – المصدر نفسه، (27/3).

[5] – ولكن العلامة المعلمي لم يرض ذلك فقال:" وابن الصلاح ليس منزلته أن يقبل كلامه في مثل ابن حبان بلا تفسير، والمعروف مما ينسب إلى ابن حبان فيه إلى الغلط أنه يذكر بعض الرواة في الثقات ثم يذكرهم في الضعفاء، أو يذكر الرجل

وأقره الذهبي وقال:" وله أوهام كثيرة تتبع بعضها الحافظ ضياء الدين".[1]

لذلك اشترط العلماء في المحدث والمؤرخ اعتماد اللفظ دون المعنى.[2]

3_ نقل كلام بعض الأئمة وعدم نسبته إليهم، إما لشهرته في الراوي، أو عدم استحضار قائله حين إملاء الكتاب، أو لم ينشط لذلك، ومن أمثلة ذلك نقله عن الإمام البخاري في مواطن من كتابه:

- ترجمة: عبد الله بن خالد بن سلمة القرشي: قال البخاري:" منكر الحديث".[3]

  وقال الإمام ابن حبان:" منكر الحديث، يجب التنكب عن روايته إلا فيما يوفق الأثبات، والاعتبار بروايته فيما لم يخال الثقات".[4]

- ترجمة: خارجة بن مصعب أبو الحجاج الخراساني: قال الإمام البخاري:" ..كان يدلس عن غياث ابن إبراهيم و غياث ذهب حديثه..".[5]

  وقال الإمام ابن حبان:"كان يدلس عن غياث بن إبراهيم و غيره...".[6]

ج/ منهجه في عرض مرويات الراوي:

يختلف منهج الحافظ ابن حبان في عرض منكرات الراوي ، وما أخطأ فيه من ترجمة إلى أخرى، إذ في بعضها لا يورد شيئا من المرويات، وإنما يكتفي بذكر الجرح فقط. ويتلخص منهجه هذا في الآتي:

مرتين أو في طبقتين ونحو ذلك، وليس ذلك بالكثير، وهو مغفور في عامة ذلك وكثير من ذلك أو ما يشبهه قد وقع لغيره كابن معين والبخاري"، التنكيل، ص: (666-667).

[1] – تذكرة الحفاظ، (921/3)، ميزان الاعتدال، (507/3)،

[2] – ينظر: قاعدة في المؤرخين، والجرح والتعديل، السبكي، ص: 68.

[3] – الضعفاء الصغير، ص: 452، التاريخ الكبير، (78/5).

[4] – المجروحين، (26/2).

[5] – الضعفاء الصغير، ص: 430.

[6] – المجروحين، (284/1). ينظر مثالا آخر: موسى بن أبي كثير في: الضعفاء الصغير، ص: 486، و المجروحين، (240/2).

1_ يصدر ما روى الراوي بقوله: "وهو الذي روى عن فلان ..."، ثم يذكر الإسناد والمتن معا، أو يقدم المتن وطريقه ثم إسناده إليه، وربما اقتصر على مخرج الحديث فقط. ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- الحكم بن مصعب: قال الحافظ ابن حبان:"... لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه، إلا على سبيل الاعتبار وهو الذي يروي عن محمد بن علي عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال : قال صلى الله عليه وسلم:" لو يربي أحدكم بعد سنة ستين ومائة جرو كلب خير له أن يربي ولد صلبه".

ثم قال : "حدثناه محمد بن المسيب ثنا محمد بن عبد الله بن ميمون ثنا الوليد بن مسلم عنه".[1]

- عبد الله بن عمر بن حفص أخو عبيد الله: قال الحافظ ابن حبان بعد أن جرحه:" ... روى عن نافع عن ابن عمر:" أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ خلل لحيته".[2]

- العلاء بن زيدل: قال ابن حبان:" .. لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب.. _ ثم ساق له أربعة أحاديث يرويها عن أنس بن مالك عن النبي _صلى الله عليه سلم _ ثم قال: أخبرنا بهذه الأحاديث محمد بن زهير ثنا عمر بن يعلى الأبلي قال: لاء بن زيدل عن أنس بن مالك في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد كلها موضوعة مقلوبة".[3]

---

[1] – المصدر نفسه، (249/1). والحديث أخرجه الحاكم، المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة، (343/3)، ينظر أيضا: تر: الحكم بن عبد الله بن سعد الأبلي، (248/1).

[2] – المصدر نفسه، (6/2)، والحديث أخرجه: ابن ماجه، السنن، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في تخليل اللحية، (148/1)، من حديث أنس، وابن خزيمة، الصحيح، كتاب الوضوء، باب: تخليل اللحية، (78/1)، والدارمي، كتاب الطهارة، باب: ما جاء في تخليل اللحية، (179/1)، والدارقطني، السنن، كتاب: الطهارة، باب: ما روي في= = الحث على المضمضة، (86/1)، والحاكم، المستدرك، كتاب الطهارة، (149/1)، كلهم من حديث عثمان رضي الله عنه، ومن هنا يتضح لنا أن كلام ابن حبان على الحديث إنما من أجل إسناده الذي تفرد به عبد الله عن ابن عمر.

[3] – المجروحين، (180/2-181).

2_ يذكر علل الأحاديث ووجه الصحة فيها، ونوع المخالفة، وإن كان له أصل صحيح نبه عليه، وأشار إلى صحته من وجه آخر، وهذا في بعض التراجم. ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- ترجمة يزيد بن أبي زيد مولى بني هاشم: قال الحافظ ابن حبان بعد أن جرحه:" ..أخبرنا الحسن بن سفيان قال: ثنا حرملة بن يحي قال: سمعت الشافعي يقول: ثنا ابن عيينة قال:

حدثنا يزيد بن أبي زيد بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال:" رأيت النبي عليه الصلاة والسلام إذا افتتح الصلاة رفع يديه" قال سفيان: فلما قدم يزيد الكوفة سمعته يحدث بهذا الحديث وزاد فيه:" ثم لم يعد" فظننت أنهم لقنوه.

قال أبو حاتم: هذا الخبر عول عليه أهل العراق في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند رفع الأس منه ، وليس في الخبر " ثم لم يعد" وهذه الزيادة لقنها أهل الكوفة يزيد بن أبي زياد في آخر عمره فتلقن كما قال سفيان بن عيينة..".[1]

- ترجمة إسماعيل بن داود بن مخراق: قال الحافظ ابن حبان:" روى عن مالك عن يحي بن سعيد عن أنس قال: ما صليت خلف أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتى، يعني عمر بن عبد العزيز.

أخبرنا أبو يعلى أحمد بن زهير ثنا رزق الله بن موسى عنه، وهذا خبر باطل، ليس من حديث مالك ، ولا من حديث يحي بن سعيد الأنصاري ، وإنما رواه شريك بن أبي نمر عن أنس فقط".[2]

3. إذا كان الراوي صاحب نسخة موضوعة بإسناد معين ، يسرد جملة منها مع التنبيه على ، ليعلم من يشتغل بهذا العلم، أن كل ما جاء بإسناد هذا لراوي فهو منكر، و لا أصل له، مثل:

- نسخة إسماعيل بن عباد عن سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه.[3]
- نسخة عمر بن حماد عن سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه.[1]

[1] – المصدر نفسه، (3/99-100)، والحديث أخرجه: أبو يعلى، المسند، رقم: (1691).

[2] – المصدر نفسه، (1/148). ولمزيد من الأمثلة ينظر أيضا: (1/150)، (1/171)، (1/193).

[3] – المجروحين، (1/123).

- نسخة عبيد بن القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.[2]

المطلب الرابع: مكانة الكتاب بين كتب الجرح والتعديل:

لقد كانت كتب ابن حبان رائقة، حتى صارت عمدة لأصحاب الحديث والفقه؛ رغم أنها عزيزة الوجود، قال أحمد بن علي بن ثابت الخطيب:" ومن الكتب التي تكثر منافعها إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعها مصنفات أبي حاتم محمد بن حبان البستي".[3]

إن نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه مجمع عليه، إلا ما كان من قول الحسين بن علي الحافظ أن: عمر بن سعيد بن سنان المنبجي كان له ابن رحل في طلب الحديث وأدرك هؤلاء الشيوخ وهذا تصنيفه، وأساء القول في أبي حاتم.[1]

---

[1] – المصدر نفسه، (87/2).

[2] – المصدر نفسه، (175/2).

[3] – معجم البلدان، (495/1).

وهذه القصة ذكرها الحموي وحده، وقد وُجدت في كتاب السليماني، وذكر المعلمي أن الأئمة لم يحكوا تلك العبارة في ترجمة ابن حبان، ثم قال: " و إنما لفقت عن السليماني من: قيل، وقالوا، وزعموا، فعلى كل حال لا وجه للتعويل عليها، ولا الالتفات إليها".[2]

وهل يعجز ابن حبان أن يخرج كتابا لنفسه حتى يسرق كتب غيره، وهو من هو في علوم الحديث وغيرها، ثم إن من طالع كتب ابن حبان جزم ببطلان هذا الإدعاء، فابن حبان يشير في كتبه الأخرى إلى هذا المصنف.

وهذا المغمور الذي يدعي كتبا لنفسه ثم لا ينسبه إليه أهل العلم دليل أنه هو المنتحل لسرقة كتب غيره وإن لم يكن هذا تهمة فهو لا يعدو أن يكون حسدا. والله أعلم بالنيات.

وعلى هذا فقد حظي كتاب ابن حبان ـ " المجروحين" ـ بمكانة عظيمة بين كتب الجرح والتعديل، وحتى بين كتب العلل، ويكفيه أهمية أن بعض التراجم للرواة لا توجد إلا فيه؛ ممن كان من شيوخ الحافظ ابن حبان الذين جالسهم وخبر مروياتهم، أو حدثه عنهم شيوخه حيث نقل أقوالهم.

وإنما شرف المؤلَف بقدر مكانة مؤلفه، و الحافظ ابن حبان أحد أئمة النقد والجرح والتعديل، وممن يعتمد قوله في ذلك، وذكره الذهبي في الطبقة التاسعة من طبقات من يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[3]

وبناء على هذا فإن المتأخرين ممن ألف في الرجال؛ كابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، لم يجدوا في تراجم بعض الرواة إلا قول الحافظ ابن حبان، بل اقتصروا على رأيه في بعضها، ثم إن هذه الموسوعة الحديثية قد نقلت لنا جملة وافرة من الروايات الضعيفة والموضوعة، وقد اعتمد الحافظ ابن الجوزي أقوال ابن حبان وتعليلاته في كتابه" الموضوعات" و" العلل المتناهية في

---

[1] – المصدر نفسه، (1/497– 498).

[2] – التنكيل، ص: (668– 669).

[3] – ينظر: ص: 208.

.يث الواهية"، وساق فيهما جملة كبيرة من " المجروحين" في كلامه على الرجال و الأحاديث.[1]

كذلك اعتمد عليه الحافظ الذهبي في كتبه خاصة في ميزان الاعتدال، إذ لا يعدل عن ذكر كلامه في الراوي سواء تأكيدا، أو انتقادا، ثم يسوق منكرات الراوي مما ساقه ابن حبان، وربما زاد عليه أحاديث أخرى.

ولكثرة المرويات الضعيفة والموضوعة الواردة في كتاب:"المجروحين" اهتم الحافظ القيسراني[2] بتخريج أحاديثه على حروف المعجم مع الكلام عليها من حيث العزو والإحالة والتخريج مع اعتماد كلام الحافظ ابن حبان أولا، وقد سماه " تذكرة الحفاظ في تخريج أحاديث الأطراف كتاب المجروحين".[3]

ولما تكلم الحافظ العراقي على أحاديث المسند الموضوعة، اعتمادا على ما ذكره ابن حبان في كتابه في كلامه على الرجال وتعليل الأحاديث.[4]

كما استفاد منه المعاصرون أيضا في العزو والتخريج منهم الشيخ الألباني في كتبه كما في الضعيفة، إذ لم يعز في بعض المواضع إلا إلى كتاب الحافظ ابن حبان.[5]

---

[1] – ينظر مثلا: الموضوعات: (157/1- 295- 303)، (152/2)، والعلل المتناهية، (81/1- 152- 209- 232- 472).

[2] – هو الحافظ الجوال محمد بن طاهر بن علي القيسراني، سمع من الحسن بن عبد الرحمن و سعد الزنجاني، وعنه السلفي، ومحمد بن إسماعيل الطرسوسي، له "تاريخ أهل الشام" و"معجم البلدان" و" تذكرة الحفاظ"، توفي سنة:507هـ، ينظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ، (1053/4)، سير أعلام النبلاء، (362/19).

[3] – قال المعلمي:"وكذلك اسمه" التذكرة في غرائب الأحاديث المنكرة" أو " منكراتها" ولا يعتمد في تسميته في المطبوع " .كرة الموضوعات"، مقدمة الفوائد المجموعة، ص:(و)، وعلى الاسم الأخير اعتمد عبد الفتاح أبو غدة لما ذكر مؤلفات ابن طاهر ثم قال:" ..."وتذكرة الموضوعات" مطبوع قلد في مواضع منه ابن حبان وغيره من المتشددين"، ثلاث رسائل في المصطلح، ص:72. ولكن ابن طاهر إنما رتب الكتاب في أحاديثه على حروف المعجم= = ليسهل العودة إليها مع إثبات كلام مؤلف الأصل على الأحاديث والرواة، وقد فاته بعض المواضع، ولعل النسخة التي اعتمدها ليس فيها تلك الأحاديث، وقد طبع بتحقيق: حمدي السلفي، صدر عن دار: الصميعي، الرياض، ط1، 1415هـ، ، باسم" تذكرة الحفاظ أطراف أحاديث كتاب "المجروحين"، وبهذا الاسم ذكره السيوطي في: "اللالئ المصنوعة"، (210/1).

[4] – ينظر: القول المسدد في الذب عن المسند، ابن حجر، وقد تعقب شيخه العراقي، وابن حبان، ص: 5- 7- 10.

[5] – ينظر مثلا: السلسة الضعيفة، رقم: 1292، 1393 حيث ذكر في موضعين كلام الحافظ ابن حبان.

المطلب الخامس: موارد الحافظ ابن حبان في كتابه:

لقد استفاد الحافظ ابن حبان من كتب الجرح والتعديل التي سبقته، ككتب ابن معين بمختلف الروايات، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وذكر أقوالهم في جرح الرواة، ويمكن تقسيم المصادر التي استقى ابن حبان مادته العلمية إلى قسمين:

أ/المصادر التي أكثر منها ابن حبان:

1_ إمام الأئمة في الجرح والتعديل يحي بن معين: نقل عنه الحافظ ابن حبان ثمانية وسبعين وثلاثمائة نصاً، بأسانيد مختلفة، و بعضها نقله معلقا، وفي ما يأتي أشهر أسانيده إلى ابن معين:

محمد بن صالح الحنبلي عن أحمد بن زهير عنه، ونقل بهذا الإسناد ثلاثة وعشرين ومائة (123)نصا.[1]

_ محمد بن محمود عن الدارمي عنه، ونقل بهذا الإسناد ثلاثة وسبعين (73) نصا.[2]

_ محمد بن المنذر عن عباس الدوري عنه، ونقل بهذا الإسناد ثلاثة وأربعين (43) نصا.[3]

_ مكحول الشامي عن جعفر بن أبان عنه، ونقل بهذا الإسناد خمسة وثلاثين(35) نصا.[4]

_ محمد بن زياد عن ابن أبي شيبة عنه، ونقل بهذا الإسناد أربعة عشر (14) نصا.[5]

_ يعقوب ابن إسحاق أبو عوانة عن الدارمي عنه، ونقل بهذا الإسناد عشرة (10) نصا.[6]

---

[1] – ينظر مثلا: (157/2- 188- 209- 245- 272- 283)، (22/3- 53- 79- 86- 104- 133).

[2] – ينظر مثلا: (218/2- 155)، (20/3- 106).

[3] – ينظر مثلا: (101/1- 103- 196)، (13/2- 114- 160)، (24/3- 29- 148).

[4] – ينظر مثلا: (102/1- 120- 264)، (3/2)، (66/3- 105- 110).

[5] – ينظر مثلا: (125/1- 167- 232)، (9/2- 99)، (111/3- 143).

[6] – ينظر مثلا: (169/1- 181)، (140/2- 222).

كما نقل ابن حبان عنه سبعة وخمسين نصا معلقا، وأربعة وعشرين أخرى بأسانيد مختلفة، فيكون عدد النصوص عن ابن معين من غير تلك التي نقلها في المقدمة: سبعة وسبعون وثلاث مائة (377) نصا.

2- عبد الرحمن بن مهدي: نقل عنه الحافظ ابن حبان خمسون (50) نصا، خمسة عشر منها معلقة ، ونصا واحدا بإسناد عبد الله بن أحمد العسكري عن محمد بن هاشم عن علي بن عبد الله عنه،[1] ونقل أربعة وثلاثين (34) نصا عن عمر بن محمد الهمداني عن عمرو بن علي عن ابن مهدي.[2]

3- يحي بن سعيد القطان: وأشهر أسانيده إليه:

_ عمر بن محمد الهمداني عن عمرو بن علي عنه، ونقل بهذا الإسناد خمسة وخمسون (55) نصا.[3]

_ محمد بن المنذر عن أبي زرعة عن أحمد بن حنبل عنه، نقل نصا واحدا.[4]

_ محمد بن زياد عن ابن أبي شيبة عن علي بن المديني عنه نصين فقط.[5]

_ مكحول الشامي عن عثمان بن خرزاد عنه نصا واحدا.[6]

وغيرها من النصوص فهي معلقة وبلغت: ثمانية عشر (18)نصا.[7]

4- أحمد بن حنبل: نقل عنه الحافظ ابن حبان عنه ثمانية وأربعين (48) نصا،[8] سبعة وثلاثين منها معلقة، وأحد عشر نصا مسندا، بأسانيد مختلفة من بينها:

_ محمد بن محمود عن علي بن سعيد عنه، ونقل بهذا الإسناد أربعة نصوص.[1]

---

[1] - ينظر: (290/1).

[2] - ينظر مثلا: (100/1)، (206/2- 218- 247)، (8/3- 55).

[3] - ينظر مثلا: (117/2- 193- 223- 224)، (3/ 11- 79).

[4] - ينظر: (248/2).

[5] - ينظر: (269/1- 283).

[6] - ينظر : (56/3).

[7] - ينظر مثلا: (239/2- 283).

[8] - ينظر مثلا: (100/1)، (290/2- 112- 276)، (8/3).

ـ إسحاق بن إبراهيم القاضي عن أبي داود السجستاني عنه.[2]

ـ محمد بن إبراهيم الفارسي عن المهنى بن يحي عنه.[3]

5- عبد الله بن المبارك: ونقل عنه الحافظ ابن حبان واحدا وعشرين نصا، سبعة منها مسندة، والأخرى كلها معلقة.[4] ومن أسانيده إليه ما يأتي:

ـ الحسن بن صالح عن أبي زرعة الرازي عن إبراهيم بن موسى رباح بن خالد عنه.[5]

ـ عباس الدغولي عن محمد بن عبد الله قهر زاد عن أبي إسحاق الطالقاني عنه.[6]

ـ أحمد بن محمد بن الحسين عن الحسين بن عيسى عنه.[7]

ـ محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الله قهر زاد عن أبي إسحاق الطالقاني عنه.[8]

6- شعبة بن الحجاج أبو البسطام: ونقل عنه الحافظ ابن حبان عشرة نصوص، وأهم أسانيده إليه:

ـ أحمد بن منصور عن نعيم بن حماد عن وكيع عنه.[9]

ـ عمر بن محمد الهمداني عن عمرو بن علي[10] عن أبي داود عنه.[11]

ـ محمد بن عبد الله بن عبد السلام عن جعفر بن أبان عن أبي الوليد عن أبي قتيبة عنه.[12]

---

[1] ـ ينظر مثلا: (12/2)، (101/3).

[2] ـ ينظر: (177/2).

[3] ـ ينظر: (244/2).

[4] ـ ينظر مثلا بعض النصوص المعلقة: (105/1- 120- 166- 232)، (131/2).

[5] ـ ينظر: (201/1).

[6] ـ ينظر: (100/1).

[7] ـ ينظر: (351/1).

[8] ـ ينظر مثلا: (23/2).

[9] ـ ينظر: (209/1).

[10] ـ هو الإمام الحافظ الحجة الثبت عمرو بن علي الفلاس، اشتهر بالفلاس، سمع سفيان الثوري، ومعتمر بن سليمان، روى عنه الستة، توفي سنة: 249هـ، ينظر: تذكرة الحفاظ، (487/2)، تبصير المنتبه، (1116/3)، التقريب، (741/1).

[11] ـ ينظر : (244/2).

[12] ـ ينظر: (218/2).

ب/ المصادر التي أقل منها الحافظ ابن حبان:

أما غير من تقدم من الأئمة فلم ينقل عنهم إلا النزر اليسير القليل، ولكنها قد كثرت وتنوعت، بعضها مسند والآخر معلق ومن أهم الأئمة الذين نقل عنهم:

ـ عبد الله بن نمير: يروي عن مكحول عن جعفر بن أبان عنه.[1]

ـ محمد بن إسماعيل البخاري: نقل عنه نصوصا معلقة.[2]

ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة: نقل عنه بعض النصوص أيضا:[3]

ـ الإمام محمد بن إدريس الشافعي: نقل عنه نصين.[4]

ـ سليمان بن حرب: نقله عنه نصين معلقين.[5]

ـ الإمام مالك بن أنس:نقل عنه خمسة نصوص.[6]

ـ سفيان بن عيينة: ونقل عنه أربعة نصوص.[7]

ـ سفيان الثوري: نقل عنه ثلاثة نصوص.[8]

ـ علي بن المديني: نقل عنه بعض النصوص.[9]

المطلب السادس: مميزات منهج الحافظ ابن حبان في كتابه:

1ـ من حيث نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل:

أ/ عدم نقل تعديل الأئمة في الراوي إن وجد ذلك، إلا نادرا، وذلك لاعتبارين:

---

[1] – ينظر مثلا: (247/2)، (83/3).

[2] – ينظر مثلا: (274/1).

[3] – ينظر مثلا: (306/2).

[4] – ينظر: (222/2)، (10/3).

[5] – ينظر: (274/2).

[6] – ينظر مثلا: (8/2- 258).

[7] – ينظر مثلا: (17/3- 15)

[8] – ينظر مثلا: (146/2- 249).

[9] – ينظر مثلا: (290/2- 215- 210).

- لأنه في موضع جرح الرواة كما هو موضوع الكتاب.

- ربما ترجح عند وتأكد الجرح دون التعديل، إما متابعة لمن سبق، أو من خلال سبر و استقراء أحاديث الراوي ومروياته.

ب/ عدم الاكتفاء بأقوال من سبقه، بل يبين رأيه أيضا في الرواة بحسب ما ترجح عنده، بناء على قواعد أهل هذا الفن، وهذا ظاهر جلي في الكتاب.

ج/ نقله كلام الأئمة بأسانيد لنفسه كما هي عادة المحدثين الأئمة، كما علق عنهم الكثير من النصوص، وهذا غالبا ما يعتمد المعنى دون اللفظ، إما أنه لم يصله ذلك الكلام والنص بعينه عن قائله بالإسناد فيتورع فيورده معلقا، وإما فعل ذلك اختصارا لشهرته. والله أعلم.

د/ تفسير نصوص العلماء المتعلقة بالجرح المبهم، فكثيرا ما يبين سبب الجرح ويفسره، ولا يكتفي بالجرح المبهم إلا نادرا.[1]

2_ من حيث ذكر مرويات الراوي:

أ/ ذكر أكبر عدد ممكن من المرويات المنكرة على الراوي، وإذا روى نسخة موضوعة، أو منكرة اكتفى بالإشارة إليها وبيان ما يستدل على مثلها.

ب/ يذكر الحافظ ابن حبان ما استنكره على الراوي، ولو كان أصله صحيحا من طريق آخر، كأن توجد فيه زيادة منكرة، أو أن الراوي دخل عليه حديث في حديث، فقلب الإسناد أو المتن.[2]

ج/ يذكر الحافظ ابن حبان أسانيده لتلك الأحاديث المنكرة من طريق الراوي نفسه المتكلم فيه.

د/ يبين الحافظ ابن حبان علل الأحاديث ووجه الصحة فيها إذا اقتضى الأمر ذلك.

هـ/ يذكر في الكتاب كل من جرح أو ظهر له أن هذا الكتاب أولى به من كتاب الثقات، ذلك أنه يورد كل من تكلم فيه، ولو كان ذلك بأدنى جرح، أو تكلم فيه آحاد النقاد.

---

[1] - ينظر مثلا: تر: زياد بن المنذر، (302/2)، وعبد الله ابن ميمون، (21/2)، وليث بن أبي سليم، (231/2).

[2] - ينظر مثلا: حديث الغار، (300/2). وقد أخرجه البخاري، كتاب: الإجارة، باب: من استأجر أجيرا فترك أجره، (567/4- 568مع الفتح)، مسلم : الصحيح، باب: قصة أصحاب الغار الثلاثة، (55/17 مع شرح النووي).

و/ قد أورد ابن حبان رواة في المجروحين ثم أعادهم في الثقات وربما أخرج لبعضهم في الصحيح كما سيأتي في المبحث الأخير من الفصل الثالث.

ز/ التنكيت الفقهي المبني على تعليل الأخبار: حيث اعتمد تعليل لفظ:" ثم لم يعد" في حديث رفع اليدين في الركوع والرفع منه في حديث البراء بن عازب قال:" رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه"، فقال:".. هذا خبر عول عليه أهل العراق في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند رفع الرأس منه وليس في الخبر" ثم لم يعد" وهذه الزيادة لقنها أهل الكوفة يزيد بن أبي زياد في آخر عمره فتلقن...".[1]

وبهذا يظهر أهمية كتاب الإمام ابن حبان في جرح الرجال، حيث بين فيه منهجه، من حيث نقد الرواة، وبيان منكراتهم، مع الاعتماد على كلام الأئمة النقاد، ولم يكتفي بالجرح المبهم إنما فسره بما يبين حال الراوي على التفصيل، والتنبيه على أخطائه وأوهامه غالبا.

[1] – المجروحين ، (100/3).

الفصل الأول:

أسباب جرح الرواة عند الحافظ ابن حبان.

المبحث الأول: تعريف الجرح وأحكامه.

المبحث الثاني: أسباب الجرح عند الحافظ ابن حبان.

المبحث الثالث: مراتب جرح الرواة عند الحافظ ابن حبان.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: أسباب جرح الرواة عند الحافظ ابن حبان ومراتبهم.

يعتبر بيان سبب جرح الراوي بالتفصيل الذي نجده في " المجروحين" مما اختص به الحافظ ابن حبان، حيث لا يقتصر على التضعيف العام، بل يفسر الجرح بناء على أسبابه المتعلقة بالعدالة أو الضبط.

المبحث الأول: تعريف الجرح وأحكامه:

المطلب الأول: تعريف الجرح: وفيه الحديث عن التعريف اللغوي والاصطلاحي.

1- **لغة:** من جرح، يجرح والمصدر منه جرحا.

واسم الفاعل منه: "جارح"، و "مجروح" للرباعي.

ولتكثير الفعل:" جرّح" واسم المفعول:"مجرّح".

والجمع: جروح، وجرحى للرجال والنساء.[1]

والجرح في اللغة يطلق على عدة معان وهي:

أ/ الكسب: قال تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ)).[2]

قال المفسرون:" جرحتم: كسبتم".[3]

ب/ جرح يجرحه باللسان: "عابه وشتمه و تنقصه".[4]

"وجرحه بالحديدة: أي شق جلده".[5]

و قال الراغب:" الجرح أثر داء في الجلد، وسمي القدح في الشاهد جرحا تشبيها به".[6]

---

[1] – القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (317/1-318)، المصباح المنير، الفيومي، (131/1).

[2] – سورة الأنعام، الآية: 60.

[3] – الجامع لأحكام القرآن، (5/7)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (1062/2).

[4] – المصباح المنير، (131/1).

[5] – معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (451/1).

[6] – المفردات في غريب القرآن، ص: 97.

ج/ إسقاط لعدالة:" جرح الحاكم الشاهد: عثر فيه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره".[1]

قال عبد الملك في خطبته:" قد وعظتكم فلم تزدادوا على الموعظة إلا استجراحا".

قال ابن فارس معلقا:" أي: أنكم ما تزدادون على الوعظ إلا ما يكسبكم الجرح والطعن فيكم".[2]

وقال عبد الله بن عون:" كثرت هذه الأحاديث واستجرحت"، أي: أنها كثرت حتى أحوج أهل العلم بها إلى جرح بعضها أنه ليس بصحيح.[3]

2- اصطلاحا: لقد درج المحدثون على ذكر الجرح مقرونا بالتعديل كأنهما يعبران عن مصطلح واحد، ولكن هما في الأصل ليسا كذلك، قال الحاكم:" هذا العلم من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل، وهما في الأصل نوعان، كل نوع منهما علم برأسه".[4]

وقال ابن الأثير: الجرح" وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به".[5]

وهذا عام يشمل حكم المحدث والقاضي في ناقل الخبر والشاهدة.

وقيل الجرح: " هو الطعن في عدالة الراوي، أو ضبطه أو كليهما مما يقتضي رد حديثه وعدم قبول روايته".[6]

---

[1] – لسان العرب، ابن منظور، (587/1).

[2] – معجم مقاييس اللغة، (451/1).

[3] – الصحاح، الجوهري، (358/1)، معجم مقاييس اللغة، (451/1)، لسان العرب، (587/1)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، (255/1).

[4] – معرفة علوم الحديث، ص: 52.

[5] – جامع الأصول في أحاديث الرسول، (71/1).

[6] – علم أصول الجرح والتعديل، عثمان أبو لاوي، ص:71.

وسقوط العدالة والضبط ما إنما يزيد الراوي بعدا عن الاعتبار، ولهذا يكتفى في رد الرواية سقوط أحدهما، لذلك عرفه بعضهم بقوله:" ظهور وصف في الراوي يلثم عدالته، أو يخل بحفظه وضبطه".[1]

وبهذا يتضح أن الجرح عند المحدثين: وصف سالب لعدالة الراوي أو ضبطه. والله أعلم.

و هناك من فصل في مفهوم العدالة والجرح فقال:" وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردها.

فالموصوف بما يقتضي تليين روايته هو : الصدوق سيء الحفظ، تتقوى روايته بوجود قرينة مرجحة لجانب ضبطه لحديث معين.

والموصوف بما يقتضي تضعيف روايته لا يخلو تضعيفه من ثلاث حالات هي:

ل: أن يكون تضعيفا مطلقا فهذا لا تقبل معه رواية الراوي عند تفرده بها ولكن تتقوى بالمتابعة من مثله فترتقي إلى حسن لغيره.

الثانية: أن يكون التضعيف مقيدا بالرواية عن بعض الشيوخ أو في بعض البلدان أو في بعض الأوقات فيختص الضعف بما قيد به دون سواه.

الثالثة: أن بكون التضعيف نسبيا ، وهو الوقع عند المفاضلة بين راويين فأكثر فهذا لا يلزم منه ثبوت الضعف المطلق في الراوي بل يختلف الحكم عليه بحسب قرينة الحال في تلك المفاضلة.

أما الموصوف بما يقتضي رد روايته فهو الضعيف جدا فمن دونه لا يقوي غيره ولا يتقوى بغيره".[2]

المطلب الثاني: أحكام الجرح:

إن معرفة أحكام هذا العلم مما يلزم طالب الحديث؛ حتى لا يقع في محاذيره، ويشتط في أحكامه، ويتصرف في عباراته، ثم إن عليه أن يعرف تقييداته و محترزاته حتى لا يغير تعابيره.

الفرع الأول: جرح الرواة ليس من الغيبة المحرمة.

[1] – الوجيز في علوم الحديث ونصوصه، محمد عجاج الخطيب، ص: 230.

[2] – ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد العيد اللطيف، ص: (10-11).

أما الحكم الشرعي للغيبة فهي محرمة بنص القرآن الكريم، قال تعالى:((وَلَا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا)).[1]

ومحرمة بنص السنة النبوية أيضا؛ فعن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ذكرك أخاك بما يكره. قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال:" إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فقد بهته ".[2]

وقد استثنى العلماء من الغيبة المحرمة أمورا منها جرح الرواة؛ فقالوا إنها ليست من الغيبة في شيء، وذلك للمصلحة الراجحة في صيانة الشريعة، وحفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من باب النصيحة للمسلمين، وتحذيرا لهم من الشر.

قال الحافظ ابن حبان بعد ذكره لحديث أبي هريرة المتقدم وبوب عليه بقوله:" ذكر خبر توهم الرعاع من الناس ضد ما ذهبنا إليه، وقد ذكرنا سابقا أدلة استحباب معرفة المجروحين والضعفاء، قال:" احتج بهذا الخبر جماعة ممن ليس الحديث صناعتهم وزعموا أن قول أئمتنا فلان ليس بشيء، وفلان ضعيف، وما يشبه هذا المقال غيبة إن كان فيهم ما قيل، وإلا فبهتان عظيم".[3]

ولقد ذكر في غير موضع أن إطلاق الجرح في غير العدول ليس بالغيبة، وإنما الغيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه، وأن الأئمة لم يريدوا ثلبهم و الوقيعة فيهم، ثم إن هذا البيان مما لا يحل السكوت عنه، وأن إبداءه أفضل من الإغضاء عنه.[4]

ثم نقل إجماعهم على وجوب جرح من لم يكن صدوقا في الرواية، ثم قال:" على أن السنة تصرح عن المصطفى بضد ما انتحل مخالفونا فيه".[1]

---

[1] – الحجرات ، أية: 12.

[2] – أخرجه: مسلم في كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الغيبة، (142/16 مع شرح النووي)، وأبو داود، السنن، كتاب: الأدب، باب: الغيبة، (269/4)، والترمذي، الجامع، أبواب: البر والصلة، باب: ما جاء في الغيبة، وقال: حديث حسن صحيح، (220/3)، والبيهقي، السنن الكبرى، (247/10).

[3] – المجروحين، (23/1-24) طبعة السلفي.

[4] – المصدر نفسه، (18/1-21)، باختصار.

وقد جاءت نصوص كثيرة عن أئمة السلف في أن جرح الرواة ليس بالغيبة؛ إنما هو نصح للأمة، وساق الإمام مسلم جملة في مقدمة صحيحه[2] منها:

قال يحي القطان:" سألت سفيان وشعبة ومالك عن الرجل الكذاب يبين لي أمره قالوا: لا يسعك إلا أن تبين أمره".[3]

قال ابن عيينة:" تعالوا نغتب في الله عز وجل".[4]

وكان شعبة بن الحجاج يتكلم في رواة العلم حِسْبَةً منه، قال حماد بن سلمة: "وكان شعبة يتكلم في هذا حسبة"، وهو ما نقله عنه غير واحد من أصحابه.[5]

وقد قيل للإمام أحمد: إنك تغتاب، فقال:" اسكت، إذا لم نبين، فمن أين يعرف الحق من الباطل"، وقال له آخر:" لا تغتاب العلماء، فقال: ويحك هذه نصيحة وليست غيبة".[6]

وقال الإمام الترمذي:" وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال ، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال"،[7] لأنهم كما قال ابن الأثير:" لم يقفوا على الغرض من ذلك، ولا أدركوا القصد منه".[8]

وقال ابن رجب شارحا كلام الترمذي:" ومقصود الترمذي ــ رحمه الله ــ أن يبين أن الكلام في الجرح والتعديل جائز قد أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها... و قد ظن من لا علم عنده، أن ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك".[9]

---

[1] – المجروحين، (1/23-24) طبعة السلفي.

[2] – ينظر ذلك: (1/92-123).

[3] – مقدمة صحيح مسلم، (1/92)، الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: 43.

[4] – الكفاية، ص: 45.

[5] – ينظر: تقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، ص: 171-172).

[6] – طبقات الحنابلة، أبو يعلى، (1/248-249).

[7] – كتاب العلل، (10/469 مع تحفة الأحوذي)، وينظر أيضا:شرح العلل، ابن رجب الحنبلي، (1/43).

[8] – جامع الأصول، (1/72).

[9] – شرح العلل، (1/44).

ونقل الإجماع أيضا أبو بكر ابن العربي حيث قال:" وهذا أمر قد اتفقت عليه الأمة حين فسد الناس، وتغيرت المذاهب، وحدثت البدع، وظهرت الفتن، فتلعب الشيطان بالناس، وقولهم الأحاديث، وزين لهم سوء القول ومهد لهم طريق الكذب".[1]

وذكر الإمام النووي من بين الوجوه الستة التي تبيح الغيبة: جرح المجروحين من الرواة والشهود والمصنفين، وذلك جائز بالإجماع، بل واجب صونا للشريعة.[2]

وإنما ألزم الأئمة أنفسهم بذلك صونا للشريعة، وحفاظا على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم. قال الإمام مسلم:"... إنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب الرواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي تحليل أو تحريم ، أو أمر أو نهي ، أو ترغيب أو ترهيب...".[3]

وإنما جاءت هذه الأحكام عن طريق الرواة لذا وجب فحصهم والتنقير عن أحوالهم، قال ابن أبي حاتم:" ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسوله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواة حق علينا معرفتهم ووجب الفحص عن الناقلة ، والبحث عن أحوالهم".[4]

أما إذا كان الجرح على سبيل التنقُص والازدراء والعيب فهذا لا يجوز ويدخل في الغيبة المحرمة، قال القاضي عياض:"... بل لو كان أي المجرح ــ لم يحسن مقصده، وقصد محض التنقص والعيب، لا بيان الحال لأجل الحديث لكان غيبة... ولو عابه قائل بما جرح به على طريق المشاتمة والتنقص له، أُدّب وكان غيبة".[5]

ويدخل في الغيبة من تكلم في الرواة وليس من أهل هذا الشأن، قال رحمه الله:" وكذلك لو لم يكن المتكلم من أهل هذا الشأن، ولا ممن لا يلتفت إلى قوله فيه، لما جاز له ذكر ذلك، ولكان غيبة".[6]

---

[1] – عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي، (304/13)

[2] – شرح صحيح مسلم، (142/16).

[3] – مقدمة الصحيح، (1/ 123مع شرح النووي).

[4] – تقدمة الجرح والتعديل، ص: 5.

[5] – إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، (159/1-160).

[6] – المصدر نفسه، (160/1).

الفرع الثاني: حكم تعلم علم الجرح والتعديل:

إن جرح الرواة مما تقتضيه الضرورة الشرعية، والمصلحة العامة، لحفظ هذا الدين من شرور الأعداء، ومرضى النفوس من أبناء المسلمين، ولذلك انتصب للقيام به أفراد من أهل العلم، وألزموا به أنفسهم نصحا للأمة، بل جعلوا ذلك قربة، فهو واجب شرعي على أهل العلم دون غيرهم، وقد صرح بهذا الوجوب غير واحد من أهل العلم، منهم الحافظ النووي.[1]

لكن هذا الوجوب ليس على التعيين بل هو على الكفاية، لأنه ليس كل الناس أهلا للكلام في الرجال، إنما يتكلم فيه أفذاذ من أهل النقد والفحص والتنقير عن أحوال الرواة؛ إذ عليهم واجب البيان، ومن لم يفعل ذلك كان غاشا للمسلمين، قال الإمام مسلم:" فإذا كان الراوي ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها ، ولعل أكثرها أكاذيب لا أصل لها".[2]

وإذا تقرر هذا عُلم أن هذا العلم فرض على الكفاية، لذلك خصه الإمام مسلم بالمعرفة دون من جهل أمر الراوي.

قال الحافظ ابن حجر:" فأقام الله طائفة كثيرة من هذه الأمة للذب عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فتكلموا في الرواة على قصد النصيحة، ولم يعد ذلك من الغيبة المذمومة، بل كان واجبا عليهم وجوب كفاية".[3]

الفرع الثالث: شروط المجرح.

لابد لمن تكلم في الرجال ورواة الآثار، ونقلة الأخبار أن يتصف بصفات تميزه عن غيره من أهل العلم من المحدثين والفقهاء، منها:

---

[1] – ينظر: شرح صحيح مسلم، (143/16).

[2] – مقدمة الصحيح، (123/1).

[3] – لسان الميزان، (98/1).

أ/ العلم والورع والتقوى: لقد عُلم ضرورة أنه لا يتكلم في الرجال إلا أهل العلم، لكن لابد أن يزين هذا العلم التقوى والورع في الدين.

قال الإمام الذهبي:" والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع".[1]

وقال أيضا:" والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله".[2]

وقال أيضا:" فحق للمحدث أن يتورع في ما يؤديه، ويسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد ".[3]

وقال الإمام المعلمي:" ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم".[4]

ب/ معرفة أسباب الجرح والتزكية: من المعلوم أن معرفة أسباب جرح الرواة ذو أهمية بالغة، حتى لا يجرح بأسباب قد لا تكون قادحة في الراوي، لذلك قال الأئمة لا يقبل الجرح إلا مفسرا، قال ابن جماعة:" ولا يقبل الجرح إلا مفسرا لاختلاف الناس في موجبه، هذا هو الصحيح المختار فيهما".[5]

ونحوه قول السبكي؛ لأنه رب جاهل ظن الحلال حراما فجرح به، لذلك أوجب العلماء التفسير ليتضح الحال.[6]

---

[1] – ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (46/3).

[2] – الموقظة، ص: 82.

[3] – تذكرة الحفاظ، (4/1).

[4] – مقدمة التنكيل بما في تأنيب الخطيب من الأباطيل، ص:(ب–ج).

[5] – المنهل الروي، ص:65.

[6] – ينظر قاعدة في الجرح والتعديل، ص: 53؛ باختصار.

واشترط المحدثون هذا الشرط؛ لكيلا يطلق المجرح أو المعدل ألفاظا بمجرد ما يظهر له.

قال الحافظ ابن حجر:" تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف؛ لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار".[1]

كان عارفا بهما قبل منه الجرح والتعديل مجملا ولا يسأل عن سببهما، وهو قول إمام الحرمين كما نقله العراقي، وأقره.[2]

ومن لا يعرف أسباب الجرح لا يقبل منه إلا مفسرا، هذا ما نقله الخطيب عن الجمهور ولم يوجبوه، وقيده الخطيب بالعامي الذي لا يعرف أسباب الجرح والعدالة، وذكر أنه عليه الأئمة كالبخاري ومسلم.[3]

ج/ عدم التعصب والهوى: أما التعصب فقل ما سلم منه أحد من الأئمة، إلا من عصمه الله، سواء كان ذلك لعقيدة أو لشيخ، أو حسدا في العلم.

قال الحافظ الذهبي:" وقد يكون نفس الإمام فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه ألف منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء والصديقين وحكام القسط".[4]

ولهذا لم يقبل الأئمة ما صدر عن تعصب، كقول مالك في محمد بن إسحاق، والنسائي في أحمد بن صالح وغيرهما.[5]

قال الإمام الشافعي:" فأما من كان يشتم عن العصبية أو العداوة لنفسه، أو على ادعائه أن يكون مشتوما مكافئا بالشتم فهذه العداوة لنفسه، وكل هؤلاء ترد شهادته على العداوة".[6]

ويحدد العلامة المعلمي بعض صفات الناقد حتى يكون حكمه صائبا قال:" ...ويكون مع ذلك متيقظا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكا لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزه

---

[1] – نزهة النظر، ص: 189.

[2] – ينظر التقييد والإيضاح، ص: 137، باختصار.

[3] – ينظر : الكفاية في علم الرواية، ص: 107- 108.

[4] – الموقظة، ص: 84.

[5] – ينظر هذه الأمثلة: تذكرة الحفاظ، (495/2)، قاعدة في الجرح والتعديل، ص: (30-32)، وص: 62، باختصار.

[6] – الأم ، (206/6).

الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر".[1]

بهذا يتبين لنا أن المحدثين النقاد الذين تكلموا في الرجال كانوا على علم كبير، وحفظ واسع للمرويات والشيوخ، مع المعرفة التامة للأسباب التي من أجلها يترك حديث الراوي، ويتنكب عن روايته، وزين ذلك كله تقوى الله تعالى والورع والاحتياط في إطلاق عبارات الجرح والتعديل، والتثبت وعدم التعصب والهوى لرأي أو مذهب إلا ما ندّ منه، غير أنهم لم يجمعوا على ترك ثقة أو توثيق ضعيف، قال الذهبي:" .. ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدا ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضيف ثقة، وإنما اختلافهم في مراتب القوة، أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه في نقد فله أجر واحد، والله الموفق".[2]

د/ وجوب فقه عبارات الجرح والتعديل: إن الترجيح بين أقوال الأئمة في الراوي الواحد يتوقف على فقه عبارات الجرح والتعديل، وفهم المتمايز منها والمتشابه، حتى لا يحكم على اختلاف قول إمام من الأئمة بالتناقض أيضا، لذلك وجب تحرير عباراته، وفقه تعبيراته.

قال الحافظ الذهبي:" ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة".[3]

وإنما تختلف أقوال المزكين والمجرحين عند المقارنة والمفارقة بين الرواة في مجلس واحد، حيث تتمايز في الحالين، لبيان تفاوت مراتب التوثيق وكذا التجريح.

قال الحافظ ابن حجر:" ومما يتنبه عليه أنه ينبغي أن تتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال".[1]

---

[1] – التنكيل، ص: (ب–ج).

[2] – الموقظة، ص: 84.

[3] – الموقظة، ص: 82.

لذلك يجب أن يميز ما قاله الناقد استقلالا في الراوي، وما قاله فيه مقرونا بغيره من نقلة الأخبار ورواة الآثار؛ لكي لا يُفهم التناقض بين أقوال الإمام في الراوي الواحد؛ لأن لكل مقام مقال. والله أعلم.

قال الحافظ السخاوي لما تكلم عن اختلاف كلام الأئمة في الراوي الواحد، قال:" فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليبين ما لعل خفي منها على كثير من الناس".[2]

وقال أيضا:" وتجدر الإشارة إلى أن ثمة اصطلاحات خاصة لبعض المحدثين، لابد للمحدث أن يقف على معانيها ودلالاتها عند إطلاقها سواء كانت مفردة أم مركبة أم أطلقت أثناء المقارنة بين الرواة حين ورود السؤال على الإمام".[3]

ولهذا ينبغي استقراء ألفاظ الجرح والتعديل لمعرفة المعنى الدقيق الذي يدل عليه هذا المصطلح عند كل إمام، مع مراعاة الاطلاقات اللغوية، وبيان وجه العلاقة بينها، وهذا ما نقله السخاوي عن شيخه الحافظ ابن حجر قال:" ولو اعتنى بها بارع بتتبعها ووضع كل فظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا، وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر".[4]

إن مجرد نقل أئمة الجرح والتعديل في الرواة لا يكفي إذ لابد من تمييز الجرح المبهم من المفسر، ولمعرفة ذلك يجب إدراك اصطلاحات الأئمة قبل اعتماد كلامهم، ويتوقف ذلك على طول الممارسة لهذا العلم.

قال الإمام المعلمي:" صنيع الجرح والتعديل كثيرا ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوفق على طول الممارسة واستقصاء النظر".[5]

وهذه لفتة مهمة من المعلمي، حتى لا يعول على مجرد النظر في كتب المصطلح دون ممارسة هذا العلم.

---

[1] – لسان الميزان، (109/1)، ونحوه في فتح المغيث، السخاوي، (402/1).

[2] – فتح المغيث، السخاوي، (403/1).

[3] – المصدر نفسه، (341/1).

[4] – المصدر نفسه، (362/1).

[5] – مقدمة الفوائد المجموعة، ص: (ط).

المبحث الثاني: أسباب الجرح عند الحافظ ابن حبان:

يتعلق الكلام في أسباب جرح الرواة من ناحيتين، هما:

أ/ أسباب متعلقة بالعدالة.

ب/ أسباب متعلقة بالضبط.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالعدالة:

إن الكلام في أسباب جرح الرواة المتعلقة منها بالعدالة، يكون من جوانب ستة، وهي: الكفر والشرك، والكذب، والتهمة به، والفسق، والبدعة، والجهالة.

الفرع الأول:الجرح بسبب الكفر والشرك:

إن البحث في حال المحدث وما عليه من الصدق في الحديث، والإتقان للرواية، والتثبت في المرويات مما يهم طالب الحديث، وإنما يحتاج قبل ذلك أن يعرف عدالة الراوي، وسلامته مما يشينه من الفسق وغوائل البدع، ولعل أول ما يجب أن يعرفه، هل هو من أهل التوحيد أو لا؟.

قال الإمام الحاكم:" ومما يحتاج إليه طالب الحديث في زماننا هذا أن يبحث عن أحوال المحدث أول: هل يعتقد الشريعة في التوحيد، وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل صلى اله عليهم فيما أوحي إليهم، ووضعوا من الشرع...".[1]

ومعنى هذا إن لم يكن من أهل التوحيد لم نحتج إلى البحث عن ضبطه، ورُدت روايته ولم تقبل ألبته.

وإنما يشتبه ذلك على الراوي إذا كان من يحدث عنه، ممن أظهر الإسلام وتعاليمه، وأبطن الكفر وأدرانه، وصار يحدث ويضع؛ حتى يلبس على الناس دينهم، ويشككهم في شريعة ربهم، وهذا يحصل لمن لم يعل كعبه في الحديث.

قال الحافظ ابن حبان:" وأما النوع الأول من أنواع الجرح في الضعفاء: "فهم الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر، ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، كانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم ويضعون الحديث على العلماء...".[2]

ثم بين غرضهم ومآربهم في ذلك فقال:" ويضعون الحديث على العلماء، ويروون عنهم ليوقعوا الشك والريب في قلوبهم، فهم يضلون ويضلون".[3]

---

[1] – معرفة علوم الحديث، ص: 15-16.

[2] – المجروحين، (62/1).

[3] – المجروحين ، (63/1).

وقد ذكر _ الحافظ ابن حبان _ جم من الرواة ممن الكفر عقيدتهم، والتلبيس منهجهم، وإيقاع الشك هدفهم وغايتهم، منهم:

- بيان بن سمعان نقلا عن ابن نمير: قال الحافظ ابن حبان:".. و أما بيان فكان زنديقا قتله هو _ والمغيرة بن سعيد خالد بن عبد الله القسري وأحرقهما بالنار".[1]
- المغيرة بن سعيد: قال الحافظ ابن حبان:" شيخ كان بالكوفة من حمقى الروافض يضع الحديث، وكان يرى أن عليا قادر على إحياء الموتى"،[2] ونقل في المقدمة عن ابن نمير:" أنه كان ساحرا مشعوذا".[3]
- أبو عبد الرحيم: ففي النوع الأول الذي سبق، نقل الحافظ ابن حبان عن إبراهيم النخعي قوله فيه:" إياكم والمغيرة بن سعيد و أبا عبد الرحيم فإنهما يكذبان".[4]

وقال الحافظ الذهبي:"كوفي زنديق".[5]

الفرع الثاني: الجرح بسبب الكذب:

تعريفه: 1- لغة:" من كذب، كذبا يدل على خلاف الصدق، وكذبت فلانا، أي: نسبته إلى الكذب، و أكذبته: وجدته كذابا، والجمع: كُذّب".[6]

ويأتي الكذب في اللغة على عدة معان وهي:

---

[1] – المصدر نفسه، (63/1).

[2] – المصدر نفسه، (7/3-8).

[3] – المصدر نفسه، (63/1).

[4] – المصدر نفسه، (63/1).

[5] – الميزان، (548/4).

[6] – ينظر: الصحاح، الجوهري، (210/1)، معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (168/5)، المصباح المنير، الفيومي، ص: 725.

أ/ وجب: جاء في الأثر:"كذب عليكم ثلاثة أسفار، كذب عليكم الحج والعمرة والجهاد في سبيل الله ".[1] ومعناه: الإغراء، أي: عليكم بهذه الأشياء الثلاثة.[2]

ب/ ما لبث: "ما كذب فلان: ما لبث،..

ج/ ذهب: كذب لبن الناقة: ذهب".[3]

قال ابن فارس:" وفيه نظر".[4]

د/ الخطأ: كذب فلان؛ أخطأ، وقد استعملت العرب الكذب بمعنى الخطأ.[5]

و في حديث سُبيعة الأسلمية توفي عنها زوجها وهي حبلى، فوضعت فأرادت أن تنكح، فقال لها أبو السنابل: ما أنت بناكحة حتى تعتدي بأبعد الأجلين، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال:"كذب أبو السنابل، قد حللت، فانكحي من شئت".[6]

2- اصطلاحا: قال الخطيب:" فأما الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الحديث وإدعاء السماع".[7]

هكذا قيده الخطيب بالعمد كما يظهر، وهو الذي نقله الإمام النووي عن المعتزلة.

ثم قال:" الكذب: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به سواء أخبر عمدا أو سهوا".[8]

وهذا التعريف يدل عليه الإطلاق اللغوي، حيث يشمل الخطأ والعمد معا، وإذا تقرر هذا علمنا أن بين الكذب والخطأ اختلافا كما يظهر من إطلاق اللفظين، إذ الكذب إخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه سواء عمدا أم سهوا، أما الوضع فهو الإخبار عن خلاف واقع الرواية مع العلم بذلك، من هنا يعلم أن إطلاق الأئمة لهذين اللفظين يختلف كما يظهر،

---

[1] – أخرجه عبد الرزاق في المصنف، من قول عمر رضي الله عنه، (172/5).

[2] – النهاية في غريب الحديث والأثر، (159/4).

[3] – الصحاح، (110/1- 211)، لسان العرب، (3844/5).

[4] – معجم مقاييس اللغة، (168/5).

[5] – لسان العرب، (3843/5).

[6] – أخرجه: أحمد: المسند، (447/1)، والبيهقي، السنن الكبرى، (209/10).

[7] – الكفاية في علم الرواية، ص: 117.

[8] – تهذيب الأسماء واللغات، (113/2/2).

فقولهم فلان يكذب، أو هذا كذاب، ليس كقولهم فلان يضع الحديث؛ فيكون الوضع استحلالا للكذب، كما يظهر، غير أن من ألف في الموضوعات، لم يلتفت إلى هذا، بل يورد ما قام الدليل على بطلانه، وإن كان الظاهر عدم التعمد.

ولا شك أن الكذب من أغلظ أسباب التي تقدح في عدالة الراوي، وقد جاءت عقوبة الكذابين شديدة وتوعدهم الله بالنار، قال النبي صلى الله عليه وسلم:" من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".[1]

وقد شدد العلماء النكير عليهم منذ ظهور هذه الطائفة، فأخذوا في تمييز العدول من الضعفاء والمتروكين، وقد استفاضت الأخبار عنهم في ذلك؛ حيث تكلموا في الرواة، وابن حبان لا يختلف عن غيره من النقاد في ذلك، بل أدخل في جملتهم _ الكذابين_ من ينتحل السنن ولا يحفظ تاريخ الرواة وأحوالهم فقال _ رحمه الله_ :" وكان الواجب على من ينتحل السنن ألا يقصر في حفظ التاريخ حتى لا يدخل في جملة الكذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم".[2]

ثم ذكر _ رحمه الله_ أن المحدث إذا روى ما لم يصح مما تقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يعلم ذلك فهو أحد الكاذبين، بل ظاهر حديثه صلى الله عليه وسلم أشد، وذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال :" من روي عني حديثا وهو يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين"، فلم يقل أنه تيقن أنه كذب.[3]

وبهذا يدخل في جملتهم من كان يتأول حديث الكذب، "وهم الكرامية وبعض المتزهدة الذين يقولون إنما نحن نكذب له، لا عليه؛ حتى يرغبوا الناس في الخير بزعمهم، وقالوا: إن

---

[1] – أخرجه: البخاري، كتاب الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (606/6 مع الفتح).وقد سبق تخريجه في صفحة: 24.

[2] – مقدمة المجروحين، (8/1).

[3] – مقدمة المجروحين، (7/1–8)، باختصار، والحديث أخرجه: مسلم، في مقدمة الصحيح، (7/1–8 مع شرح النووي)، وابن ماجه، السنن، المقدمة، باب: إتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، (رقم:40).

الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم يجوز فيما يتعلق بتقوية أمر الدين، وطريقة أهل السنة، والترغيب والترهيب، وإنما الوعيد في حق من كذب عليه لا له".[1]

وعلى هذا فإن الكذب له مراتب وأنواع، فمنهم من يكذب في المناسبات، ومنهم من يستحله استحلالا، ومنهم أصحاب القصص، ومنهم من يضع ترغيبا في الخير.

فالكذب في المناسبات اشتهر به قوم، قال الحافظ ابن حبان:" ومنهم من كان يضع الحديث عند الحوادث، يحدث للملوك وغيرهم في الوقت دون الوقت من غير أن يجعلوا ذلك صناعة ليتشوقوا بها".[2] وممن كان يفعل ذلك غياث بن إبراهيم، وسعد بن طريف وغيرهما.

قال الحافظ ابن حبان في ترجمة الأول:" ... كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بالمعضلات عن الأثبات، روى عنه العراقيون، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب، ولا ذكر روايته إلا مع أهل الصنعة للاعتبار والإدكار".[3]

وقد ذكر له في المقدمة قصة الحمام المشهورة مع الخليفة المهدي؛ وخلاصتها: أن المهدي كان يحب الحمام ويلعب به، فلما أدخل عليه هذا الرجل، حدثه بحديث: " لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح "، فزاد الأخيرة؛ فأكرمه الخليفة، ولما خرج قال:" أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم".[4]

وقال في ترجمة الثاني ــ سعد بن طريف ــ :"كان يضع الحديث على الفور".[5]

ثم ساق له حديثين من صنعه:

الأول: عن ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ يرفعه" من أدمن الاختلاف إلى المسجد أصاب أخا مستفادا في الله عز وجل".[1]

---

[1] – ينظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، ص: 66، وفتح الباري، (610/6).

[2] – مقدمة المجروحين، (65/1).

[3] – المجروحين، (200/2).

[4] – المصدر نفسه، (66/1)، (200/2)، والحديث أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير، (88/3)، وأورده الشوكاني في: الفوائد المجموعة، وقال: "رواه الخطيب، وقد صرح الحفاظ أن زيادة ــ أو جناح ــ وضعها غياث بن إبراهيم"، ص:174.

[5] – المصدر نفسه، (353/1).

الثاني: " معلموا صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المساكين".[2]

ومن هذا النوع أيضا من كان يستحل الكذب استحلالا وجرأة، قال الحافظ ابن حبان:".. ومنهم من كان يضع الحديث على الثقات وضعا استحلالا وجرأة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى إن أحدهم كان عامة ليله يسهر في وضع الحديث".[3]

وقد مثل بجملة منهم، وذكرهم في كتابه وبين أحوالهم من الجرح.منهم:

- أبو البختري القرشي القاضي: قال الحافظ ابن حبان:" كان ممن يضع الحديث على الثقات، كان إذا جن الليل سهر عامة ليله يتذكر الحديث ويضعه ثم يكتبه ويحدث به، لا يجوز الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب".[4]
- إسحاق بن وهب الطهرمسي: قال الحافظ ابن حبان:"... يروي عن ابن وهب، أخبرنا عنه شيوخنا، يضع الحديث صراحا، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه".[5]

- إسحاق بن نجيح الملطي: قال الحافظ ابن حبان:" .. دجال من الدجاجلة، كان يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم صراحا..".[6]

ومن أنواع الكذب أيضا؛ وضع الحديث على الثقات للحث على الخير وذكر الفضائل، قال الحافظ ابن حبان في النوع الثاني من أنواع جرح الضعفاء:" ومنهم من استفزهم الشيطان

---

[1] – لم أره في غير كتاب "المجروحين" بهذا اللفظ، وجاء بنحوه في: مسند: الإمام أحمد من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن جليس المسجد على ثلاث خصال أخ مستفاد أو كلمة محكمة أو رحمة منتظرة"، (417/2).

[2] – المصدر نفسه، (66/1)، والحديث أورده: ابن الجوزي في الموضوعات، باب الدعاء بفقر المعلمين، (322/1)، و قال:" هذا الحديث موضوع بلا شك، وفيه جماعة مجروحون، وأشدهم في ذلك، سيف وسعد، فكلاهما متهم بوضع الحديث، وسعد هو في هذا الحديث أقوى تهمة" ثم ساق قول ابن حبان.

[3] – المجروحين، (64/1).

[4] – المصدر نفسه، (74/3).

[5] – المصدر نفسه، (139/1).

[6] – المصدر نفسه، (124/1).

حتى كان يضعون الحديث على الشيوخ الثقات في الحث على الخير، وذكر الفضائل، والزجر عن المعاصي والعقوبات عليها".[1]

م بين أنهم يظنون ذلك مما يؤجرون عليه، وقالوا إنما نحن نكذب له لا عليه، متأولين حديث الكذب في ذلك،[2] وهذا قول الكرامية وبعض المتزهدة كما قال الحافظ ابن حجر.[3]

ومن أمثلة هؤلاء الذين جرحهم بهذا السبب:

- ميسرة بن عبد ربه: قال الحافظ ابن حبان:" ... كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع المعضلات عن الثقات في الحث على الخير، والزجر عن الشر، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار".[4]

من الكذابين قوم شغلوا الناس بقصصهم الغريبة، حتى تقع في قلوبهم موقعا حسنا، كان هؤلاء القصاص يضعون أسانيد لأحاديث لا أصل لها من حديث رسول الله صلى لله عليه سلم؛ حتى إنهم تجرؤوا على كبار الأئمة، قال الحافظ ابن حبان في النوع العشرين من أنواع جرح الضعفاء:" ومنهم القصاص والسؤال الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم ويروونها على الثقات، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب، فوقع في أيدي الناس فتداولوها فيما بينهم".[5]

ومن هؤلاء الذين ذكرهم في "المجروحين" جملة منهم:

- أبو سعيد المدائني: نقل عن يزيد بن هارون قوله:" ما رأيت أحدا قط أكذب من أبي سعيد المدائني، وكان حسن القصص، وحسن النغمة"،[6] وذكر أن رجلا قام يحدث ويزيد بن هارون قاعد، فجعل يسأل الناس، فلم يعط، فقال ثنا يزيد بن هارون عن

---

[1] – المصدر نفسه، (64/1).

[2] – المصدر نفسه، (64/1)، باختصار.

[3] – فتح الباري، (610/6).

[4] – المجروحين، (11/3).

[5] – المصدر نفسه، (85/1).

[6] – المجروحين، (86/1).

شريك عن مغيرة عن إبراهيم قال: إذا سأل السائل ثلاثا فلم يعط، فكبر عليه ثلاثا، فلما ذكر ذلك ليزيد قال: كذب علي الخبيث ما سمعت بهذا قط".[1]

ومن خلال تتبع أقوال الحافظ ابن حبان في جرح الرواة بالكذب، تبين أن الموضوع في اصطلاحه؛ **ما قام الدليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه، أو إسناد ذلك الحديث، ليس لذلك المتن، أو العكس أو فيه زيادة منكرة أو شاذة، وإن كان أصل الحديث صحيحا.**

وتبع ابن الجوزي ابنَ حبان على هذا الاصطلاح في كتابه "الموضوعات"، "فإنه كثيرا ما يورد أحاديث ما قام الدليل على أنها باطلة بمرة".[2]

.ا نجد ابن الجوزي يورد أحاديثا اعتمد فيها على نقد ابن حبان في المجروحين، وربما كان أصول بعضها في الأصول المعتمدة، وإنما تكلم على لفظة زائدة في المتن، أو لخطئ في الإسناد.[3]

وأما من كذب في حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم تاب لم تقبل روايته، قال شيخ الإسلام:" وكذلك من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث واحد، ثم تاب منه لم تقبل روايته في أحد قولهم، وهو مذهب مالك، وأحمد؛ حسما للمادة؛ لأنه لا يؤمن أن يكون أظهر التوبة ليقبل حديثه".[4]

---

[1] – المصدر نفسه، (86/1)، باختصار.

[2] – قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ابن تيمية، ص: 111.

[3] – ومن الأمثلة التي اعتمد فيها على نقد ابن حبان، ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:" صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي؛ المرجئة والقدرية"، الموضوعات، (88/1)، المجروحين، (333/1). ومثاله أيضا: ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:" من أراد بر والديه فليعط الشعراء"، قال ابن حبان:" هذا حديث باطل، المجروحين، (119/1)، الموضوعات، (191/1). ومن الأحاديث التي أوردها في الموضوعات، حديث:" لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحا خير له من يمتلىء شعرا [هيجت به]"أي: أن الحديث بهذه الزيادة موضوع، وهو دون الزيادة في: البخاري، كتاب الأدب، باب: ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر، (10/ 672 ، مع الفتح)، ومسلم، كتاب الشعر، (15/14-15 مع شرح النووي).

[4] – منهاج السنة النبوية، (427/2).

الفرع الثالث: التهمة بالكذب:

تأتي التهمة بالكذب في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، وإنما ردت رواية المتهم؛ لا لأنه يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما اتقاء لذلك حيث كان يكذب في حديث الناس، ولو جرب عليه مرة واحدة.

فالتهمة: أ/ **لغة:** " أصلها من الوهمة، ومن الوهم، ، ووهم في الشيء : غلط فيه. واتهمت فلانا: أدخلت عليه اتهمه، أي: ما يتهم عليه، والتهمة: الظن، واتهمته، ظننت فيه ما نسب إليه".[1]

ب/ **اصطلاحا:** قال الحافظ ابن حجر:" ... ثم الطعن يكون بعشرة أشياء... إما يكون بكذب الراوي في الحديث النبوي، متعمدا لذلك، أو بتهمته؛ بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهو دون الأول..".[2]

وقال الإمام المعلمي في بيان معنى قول المحدثين " فلا متهم بالكذب":" وتحرير ذلك أن المجتهد في أحوال الرواة قد يثبت عنده بالدليل يصح الاستناد إليه، أن الخبر لا أصل له، وأن الحمل فيه على هذا الراوي، ثم يحتاج بعد ذلك إلى لنظر في الراوي أتعمد الكذب أم غلط؟ فإذا تدبر وأنعم النظر، فقد يتجه إليه الحكم بأحد الأمرين جزما، وقد يميل ظنه إلى أحدهما، إلا أنه لا يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثاني، إذا مال ظنه إلى أن الراوي تعمد الكذب قال فيه:" متهم بالكذب" ".[3]

ومن خلال تعريف الحافظ ابن حجر وتحرير الإمام المعلمي يتبين أن المتهم بالكذب يطلق عليه هذا الوصف إذا جمع أمورا:

1. أن ما يرويه لا يعرف إلا من جهته.

[1] – القاموس المحيط، الفيروز لآبادي، (187/4) ، لسان العرب، ابن منظور، (597/7).

[2] – نزهة النظر، ص: 116– 117.

[3] – التنكيل، ص: 222.

2. أن يكون ذلك المروي مخالفا للقواعد المعلومة.
3. ثبوت الدليل أن الحمل فيه على هذا الراوي.
4. ظهور كذب الراوي في حديث الناس، دون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فمن كان هذا وصفه لم تقبل روايته، وألصقت التهمة به، وقد حذر العلماء من الأخذ عن مثل هؤلاء، قال الإمام مالك:" لا تأخذ العلم من أربعة وخذ ممن سوى ذلك _ وذكر منهم_ الكذاب الذي يكذب في حديث الناس إذا جرب عليه ذلك، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم".[1]

وقال الخطيب البغدادي:" باب في أن الكاذب في غير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ترد روايته".[2] ثم ذكر قول مالك المتقدم، ولم يذكر له مخالفا.[3]

أما التائب عن ذلك كله، فذهب الخطيب إلى أنه يقبل حديثه إذا ثبت ذلك،[4] وتبعه القاضي عياض، ونقل عن الإمام مالك ؛ أنه لا تقبل شهادته ولا حديثه.[5]

وأما إذا قال كنت أخطأت فيما رويته ولم أتعمد الكذب، فإن ذلك يقبل منه، وتجوز روايته بعد توبته، واشترط الإمام ابن معين أن يخرج أصوله العتيقة.[6]

أما من يصدر منه القليل من الكذب فالذي جزم به القاضي عياض أنه يحمل على الخطأ والوهم، ولا يقطع بتحريه له.[7]

قال الإمام المعلمي بعد أن نقل أقوال العلماء في المسألة:" وهذه النقول تعطي أن الكذب في الكلام ترد به الرواية مطلقا، وذلك يشمل الكذبة الواحدة التي لا يترتب عليها ضرر ولا مفسدة".[1]

---

[1] – الكفاية، ص: 116.
[2] – المصدر نفسه، ص: 117.
[3] – المصدر نفسه، ص: 117.
[4] – الكفاية، ص: 117.
[5] – إكمال المعلم، (155/1).
[6] – ينظر الكفاية، ص: 118– 119، باختصار.
[7] – إكمال المعلم، (155/1).

وكل هذا احتياطا للرواية، وصيانة للشريعة، فلا تقبل رواية المتهم إلا مع البيان، وهو الصحيح.[2]

أما موقف الإمام ابن حبان فلم يصرح بكلام يدل على ذلك، إلا أن عمله في "المجروحين" يدل على الرد مطلقا؛ حيث أورد جملة من الرواة اتهمهم وأسقط حديثهم، وهذا النوع من جرح الرواة يعبر عنه ابن حبان بقوله" يسرق الحديث" و" يقلب الأسانيد" وكثيرا ما يقرنهما فيتهم بهما الراوي، ومن أمثلة ذلك الرواة الآتية أسماؤهم:

- جعفر بن عبد الواحد الهاشمي: قال الحافظ ابن حبان:"... كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، يروي المتن الصحيح الذي هو مشهور بطريق واحد، يجيء به من طريق آخر، حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، كان لا يقول حدثنا في روايته، كان يقول قال لنا فلان بن فلان".[3]
- عبد الملك بن عبد العزيز المرواني: قال الحافظ ابن حبان:"...كان ممن يسرق الحديث و يقلب الأسانيد، لا يحل ذكره إلا عند أهل الصناعة، فكيف الاحتجاج به".[4]

قال الإمام الذهبي:" اتهمه ابن حبان".[5]

وهذا من الذهبي تفسير وبيان لقول ابن حبان واصطلاحه.

- همام بن مسلم الزاهد: قال الحافظ ابن حبان:"...كان ممن يسرق الحديث، ويحدث به، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم على قلة معرفته بصناعة الحديث، فلما فحش ذلك منه، وكثر في روايته، بطل الاحتجاج به".[6]

---

[1] – التنكيل، ص:218.

[2] – ينظر: شرح العلل، ابن رجب، (92/1).

[3] – المجروحين، (253/1).

[4] – المجروحين، (133/2).

[5] – المغني في الضعفاء، (13/2).

[6] – المجروحين، (96/3).

- إبراهيم بن يزيد الخوزي: قال الحافظ ابن حبان:"...روى عن عمرو بن دينار، وأبي الزبير ومحمد بن عباد مناكير كثيرة وأوهاما غليظة، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها".[1]

إن التهمة بالكذب عند ابن حبان _كغيره من الأئمة _ مما ترد به رواية الراوي، وإن لم يثبت عنه ذلك في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما احتياطا للرواية، وصونا للشريعة من الدّس والدخيل في أعلى مراتب الحذر، وتثبت التهمة في لرواية إذا توفرت الشروط التي ذُكرت سلفا.

الفرع الرابع: الجرح بالفسق والسفه:

أ/ **الفسق: لغة:**"من فسق، وفسق الشيء: خرج.

وفسقت الرطبة: خرجت من قشرها، وفسق فسوقا: أي: فجر، وفسق عن أمر ربه: مال عن طاعته، فالفسوق: الخروج عن الطاعة".[2]

قال الراغب:" والفسق يقع بالقليل من الذنوب وبالكثير"، وقال أيضا:" وأكثر ما يقال: الفاسق لمن إلتزم حكم الشرع وأقر به ثم أخل بجميع أحكامه أو ببعضه".[3]

_ **اصطلاحا:** "هو الخروج عن حجر الشرع".[4]

وأصل الفسوق:" الخروج عن الاستقامة، و به سمي العاصي: فاسقا".[5]

وقيل:" هو ارتكاب الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة".[6]

---

[1] – المصدر نفسه، (100/1).

[2] – الصحاح، (1543/4)، معجم مقاييس اللغة، (502/4)، لسان العرب، (1036/5).

[3] – المفردات في غريب القرآن، ص:382.

[4] – المفردات، ص: 382.

[5] – النهاية في غريب الحديث والأثر، (446/3).

[6] – فتح المغيث، السخاوي، (315/1).

ب/ السفه: قد ساق الخطيب أقوال بعض الأئمة تبين معنى السفه، وحاصله: " أنه الكلام البذيء، والحديث السيء، والقول الرديء في مجالس التحديث وغيرها، حتى قال بعضهم: إن لم أحدثكم فأمي زانية؛ فتركه يحيى القطان".[1]

ويعتبر الفسق من مسقطات العدالة، حتى ولو كان صدوقا في الرواية، حيث ترد عليه حتى يتوب وتظهر عليه الاستقامة في الدين، وتتبين طاعته لله تعالى.

قال الحافظ ابن حبان في النوع السابع عشر من أنواع جرح الضعفاء:" ومنهم المعلن بالفسق والسفه، وإن كان صدوقا في روايته؛ لأن الفاسق لا يكون عدلا، والعدل لا يكون مجروحا، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه".[2]

أما من تاب وأناب إلى الله تعالى بعد ذلك تقبل روايته وحديثه،[3] واشترط ابن حبان في الرواية بعد التوبة أن يكون أكثر أحواله الطاعة حتى تقبل روايته حيث قال:" وإن صدق في الشيء بعينه في حالة من أحواله، إلا أن يظهر عليه ضد الجرح حتى يكون أكثر أحواله طاعة الله عز وجل؛ فحينئذ يحتج بخبره، فأما قبل ظهور ذلك عنه فلا".[4]

فالحافظ ابن حبان يشير إلى وجوب ظهور طاعة الراوي، ولا تكفي التوبة في السر والسلامة من الفسق الظاهر كما هو مذهب أهل العراق.[5]

ثم قال:" قد قال كثير من الناس أنه يجب الاستظهار في البحث عن عدالة المخبر بأكثر مما يجب في عدالة الشاهد".[6]

قال الخطيب مبينا:"... ويكون ذلك بتتبع الأفعال، واختبار الأحوال".[7]

وقد جرح ابن حبان جملة من الرواة بهذا السبب، منهم:

---

[1] – الكفاية، ص:115.

[2] – المجروحين، (89/1).

[3] – ينظر فتح الباري، (323/2).

[4] – المجروحين، (89/1).

[5] – ينظر تفصيل مذهبهم: الكفاية، ص: 82.

[6] – المجروحين، (83/1).

[7] – الكفاية، ص:83.

- الجراح بن منهال الجزري، أبو العطوف: قال الحافظ ابن حبان:" ... كان أبو العطوف رجل سوء، يشرب الخمر، ويكذب في الحديث".[1]
- محمد بن مناذر: قال الحافظ ابن حبان:" ... من أهل البصرة، روى عنه الحجازيون، كان ماجنا مظهرا للمجون، لا يجوز الاحتجاج به".[2]
- عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي: قال الحافظ ابن حبان:" من أهل الكوفة، يروي عن أبيه، روى عنه إسرائيل ومروان بن معاوية، منكر الرواية عن أبيه، وكان جرير يحكي عن زائدة أنه رآه يشرب الخمر...".[3]
- الفرزدق بن غالب: قال الحافظ ابن حبان:".. كان الفرزدق ظاهر الفسق، هتاكا للحرم، قذافا للمحصنات، ومن كان فيه خصلة من هذه الخصال استحق مجانبة روايته على الأحوال".[4]

والفرزدق إنما يعرف بالشعر دون الرواية، فليس من العدل أن يذكر مع المحدثين؛ حتى ولو مع الضعفاء والهلكى، إلا أن يقال إنما ذكر ليستدل بمثله على مجانبة حديث من كانت فيه خصلة من الفسق، أو أن واجب البيان أدى إلى ذلك. والله أعلم.

- إبراهيم بن هدبة أبو هدبة: قال الحافظ ابن حبان:" ... دجال من الدجاجلة، وكان رقاصا بالبصرة، يدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس، ويضع عليه...ولم يكن أبو هدبة يعرف بالحديث ولا يكتبه، وإنما كان يلعب ويسخر به في المجالس والأعراس...".[5]

وعلى هذا يمكن القول أن الفسق والسفه من الأسباب القادحة في الرواة، المسقطة للرواية، عند ابن حبان؛ حتى تتبين توبتهم، وتظهر إنابتهم ورجوعهم إلى الطريق المستقيم، إذ لا

---

[1] – المجروحين، (259/1).

[2] – المصدر نفسه، (271/2).

[3] – المصدر نفسه، (91/2).

[4] – المصدر نفسه، (204/2).

[5] – المصدر نفسه، (114/1– 115).

يكتفى بالصدق في الإخبار فقط، بل يجب أن يُتحقق من عدالة سلوك الراوي في دينه ومدى التزامه بشريعة الإسلام.

الفرع الخامس: الجرح بالبدعة:

البدعة: أ/ لغة: " من بدع، وله أصلان:

أحدهما:ابتداء الشيء وصنعه على غير مثال سابق.

والآخر: الانقطاع و الكلال.

والبدعة: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الأهواء والأعمال".[1]

ب/ اصطلاحا: اختلفت أراء الأئمة في تحديد تعريف للبدعة على حسب تنوع م ومذاهبهم، فمنهم من قسمها تقسيما ثنائيا(حسنة وسيئة)، ومنهم من قسمها تقسيما خماسيا حسب الأحكام الشرعية.[2]

وأشهر تعاريف البدعة ما سطره الإمام الشاطبي فقال:" طريقة في الدين مخترعة تضاهي الطريقة الشرعية يقصد السلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى".[3]

وقال أيضا:" طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية".[4]

الذي يظهر أن المحدثين والنقاد لم ينظروا إلى هذا التقسيم فضلا عن اعتباره في تمييز رواة الآثار ونقلة الأخبار، وعلماء الجرح والتعديل إنما نظروا إلى صدق الراوي فيما يحدث به، مع السلامة من البدع المكفرة، نعم قد يحتاطون فيما ترويه بعض الفرق كالروافض فيردونه مطلقا، غير أن البدعة عموما سبب صريح في إدراج صاحبها في مراتب الجرح المسقطة للعدالة، ويتأكد ذلك إذا روى ما يدعم بدعته ويعضدها، وكان رأسا فيها.

---

[1] – ينظر: الصحاح، (1184/3)، معجم مقاييس اللغة، (209/1)، القاموس المحيط، (4/3).

[2] – ينظر تفاصيل هذه التعريفات: حقيقة البدعة وأحكامها، سعيد الغامدي، (252/1 وما بعدها).

[3] – الاعتصام، ص:30.

[4] – المصدر نفسه، ص:31.

أما **موقف الحافظ ابن حبان** فلا يختلف عن القائلين بوجوب التنكب عن رواية من كان رأسا في البدعة داعيا، ناصرا لها، وقبول غير الدعاة منهم والاحتجاج بأخبارهم، وبناء على ما شرطه في نقلة الأخبار، ورواة الآثار من الصفات؛ فإن أخبارهم يحتج بها إذا كانوا ثقاتا على هذا الشرط، وتوكل مذاهبهم إلى ربهم عز وجل.

قال ــ رحمه الله ــ :" أما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والترفض، وما أشبههما فإننا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وضعناه، ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم جل وعلا، إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا، فإن الداعي إلى مذهبه و الذاب عنه حتى يصير إماما فيه؛ وإن كان ثقة ثم روينا عنه جعلنا للأتباع لمذهبه طريقا وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه، ولو عمدنا إلى ترك حديث الأعمش، وأبي إسحاق، وعبد الملك بن عمير، ضرابهم لما انتحلوا وإلى قتادة وسعيد بن أبي عروبة وابن أبي ذئب وأسنانهم لما تقلدوا فتركنا حديثهم لمذاهبهم لكان الشيء اليسير، وإذا استعملنا ما وصفنا أعنا على دحض السنن وطمسها بل الاحتياط في قبول رواياتهم الأصل الذي وصفناه دون رفض ما رووه جملة".[1]

وأكد هذا الرأي في "المجروحين" في النوع التاسع عشر من أنواع جرح الضعفاء فقال:"... ومنهم المبتدع إذا كان داعية، يدعو الناس إلى بدعته حتى صار إماما يقتدى به في بدعته، ويرجع إليه في ضلالته".[2]

وبهذا السبب جرح ابن حبان عدة رواة في كتابه وأسقط رواياتهم، منهم:

- عمرو بن عبيد: "... كان من العباد الخُشَّع، وأهل الورع الدقيق، ممن جالس الحسن سنين كثيرة، ثم أحدث ما أحدث، ... وكان عمرو بن عبيد داعية إلى الاعتزال،

[1] – مقدمة الصحيح، (89/1مع الإحسان).

[2] – المجروحين، (81/1).

ويشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويكذب مع ذلك في الحديث توهما لا عمدا".[1]

إذن: قد جمع عمرو بن عبيد هذا أقبح الشرور؛ القول بالاعتزال، وما هو أقبح منه؛ الغلو في الرفض، والكذب في الحديث، فمن كانت فيه خصلة واحدة ردت روايته، فكيف بمن جمع الثلاثة.

- هارون بن سعد العجلي: قال الحافظ ابن حبان:" .. كان غاليا في الرفض، وهو رأس الزيدية، كان ممن يعتكف عند خشبة زيد بن علي، وكان داعية إلى مذهبه، لا يحل الرواية عنه ، ولا الاحتجاج بحاله".[2]

وقول الحافظ ابن حبان " لا يحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج بحاله"، لا يستقيم مع عمله في كتابه الصحيح حيث أخرج حديثه هناك، وهذا يخالف شرطه في كتابه، إلا أن يكون قد ظهر له أمر آخر فيه.[3] والله أعلم بالصواب.

- يحيى بن بسطام بن حريث: قال الحافظ ابن حبان:" .. عداده في البصريين، كان قدريا داعية إلى القدر، لا تحل الرواية عنه لهذه العلة، ولما في روايته من المناكير التي تخالف رواية المشاهير".[4]
- الحكم بن عبد الله أبو مطيع البلخي: قال الحافظ ابن حبان:"...يروي عن الثوري وحماد بن سلمة، روى عنه أهل بلده، كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحليها..".[5]

---

[1] – المجروحين، (69/2).

[2] – المصدر نفسه، (94/3).

[3] – وتفصيل ذلك في المبحث الأخير من الفصل الثالث، ص: 208.

[4] – المجروحين، (119/3).

[5] – المصدر نفسه، (250/1). ينظر تر: رشيد الهجري، (294/1)، عباد بن يعقوب الرواجني، (172/2).

و من خلال ما تقدم بيانه من موقف ابن حبان من الرواة الذين تلبسوا بالبدعة ممن جرحهم بهذا السبب يتضح لنا ما يأتي:

- إن أكثر الداعين إلى البدع ممن جرحهم الحافظ ابن حبان، قد تبين خطؤهم وروايتهم للمنكرات التي لا تثبت؛ وهذا السبب آخر يعضد الجرح بالبدعة.
- كل الرواة الذين جرحهم الحافظ ابن حبان بهذا السبب كانوا دعاة إلى مذاهبهم كما صرح هو بذلك.
- ليس كل من جرحه الحافظ ابن حبان بالبدعة فهو متروك الرواية عنده أو عند غيره، كما ظهر في ترجمة سعد بن هارون العجلي.

الفرع السادس: الجرح بسبب الجهالة:

ليس المقصود هنا معرفة معنى الجهالة عند المحدثين، إنما معرفة ذلك عند الحافظ ابن حبان كما يظهر من كلامه في كتابيه "المجروحين" و" الثقات" ومن خلال استقراء بعض النصوص الموجودة في تراجم الرواة في كتاب " المجروحين".

قال الحافظ ابن حبان:" إن العدل من لم يعرف فيه جرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضدهن إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عليهم".[1]

ومعنى هذا أن الإنسان على العدالة حتى يثبت جرحه،[2] والجمهور على خلافه حيث قالوا: إن الأصل فيه الجرح حتى تتبين عدالته، إما بالشهرة أو بالاستفاضة، كالزهري ومالك، وغيرهما، أو بتنصيص الأئمة أن فلانا ثقة عدل.

وقال ابن حبان:" ..لو كان ــ الراوي ــ ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان مقبول الرواية، إذ الناس أحوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبن لهم ما يوجب القدح فيجرح

[1] – كتاب الثقات، (13/1).

[2] – وهذا أيضا مذهب الحنفية، ينظر : فتح المغيث، السخاوي، (326/1).

بما ظهر منه الجرح، هذا حكم المشاهير من الرواة، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها".[1]

وقال أيضا:" .. و إذا روى رجل مجهول لم يعرف بعدالة عن ضعيف شيئا منكرا لا يتهيأ إلزاق القدح بأحدهما دون الأخر إلا بعد السبر، على أن مجانبة ما روى أحرى حتى يوجد له رواية عن الثقات بما يوافق الأثبات، متعرية عن المناكير ، فلم يدخل في جملة أهل العدالة، ويلزق ذلك الحديث المنكر الذي روي عن ذلك الضعيف بالضعيف دونه، وهذا حكم هذا الجنس من الناس".[2]

، يظهر من خلال أقوال ابن حبان السابقة أن المجهول الذي تترك روايته هو من لم يعرف، ولم يدر من هو، مع قلة الرواية، ولم يرو عنه إلا الضعفاء، فإذا روى عنه مشهور، ولم يأت بما ينكر في روايته، فهو عدل تقبل روايته.

ولكن ذكر الحافظ ابن حجر "أن هذا من ابن حبان مذهب عجيب والجمهور على خلافه، وكان ذلك مسلكه في كتابه الثقات، فهو يذكر خلقا ممن قال فيهم ابن أبي حاتم مجهول".[3]

وإذ علم هذا فالمجهول الذي ترد روايته هو مجهول العين فقط، وترتفع برواية واحد مشهور ممن عرف بالإمامة والرواية.[4]

"وابن حبان قد يوثق قدماء التابعين والمخضرمين، إن كانوا مجاهيل لكونهم أصدق وأحفظ ممن جاء بعدهم، وأبعدهم عن البدع والإحداث في الدين، ورواياتهم مستقيمة لقربهم من عهد النبوة وعدم تشعب الأسانيد، وكثرة الألفاظ..".[5]

والذي تبين أن الجهالة عند ابن حبان عدة أصناف منها مجهول الحال، ويتضح ذلك من خلال التراجم الآتية:

---

[1] – المجروحين، (192/2– 193).

[2] – المصدر نفسه، (95/3).

[3] – لسان الميزان، (107/1).

[4] – ينظر: لسان الميزان، ابن حجر، (107/1)، فتح المغيث، (346/1)، إرشاد الفحول، الشوكاني، (127/1).

[5] – شرح العلل، ابن رجب، (80/1).

- عائذ . المجاشعي: قال الحافظ ابن حبان:" من أهل البصرة ، يروي عن أبي داود، أحسبه نفيع، روى عنه سلام بن مسكين، منكر الحديث على قلته، لا يجوز تعديله إلا بعد السبر،..".[1]

قال البخاري:" روى عنه سلام بن مسكين لا يصح حديثه".[2]

وقال الذهبي:" ولا روى عنه إلا سلام بن مسكين".[3]

فرغم أن الراوي عن عائذ ثقة،[4] إلا أنه بقي مجهولا، لأنه روى عن نفيع وهو ضعيف، بل قال فيه البخاري:" يتكلمون فيه"، وقال العقيلي:" كان يغلو في الرفض"، وقال النسائي:" متروك".[5] ثم إنه قليل الحديث، و لم يرو إلا ما ينكر، ولم تعرف عدالته فأصبح مجهولا.

- قَرْثَع الضَّبِي: قال الحافظ ابن حبان:" من أهل الكوفة، يروي عن سلمان، روى عنه علقمة بن قيس، روى أحاديث يسيرة خالف فيها الثبات، لم تظهر عدالته فيسلك به مسلك العدول حتى يحتج بما انفرد، ولكن عندي يستحق مجانبة ما انفرد من الروايات لمخالفته الأثبات".[6]

فهذا الراوي لم يتبين حاله عند ابن حبان فلم يحتج بما انفرد من الروايات.

- أبو زيد: قال الحافظ ابن حبان:".. ليس يدرى من هو، ولا يعرف أبوه، ولا بلده، والإنسان إذا كان بهذا النعت، ثم لم يرو إلا خبرا واحدا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والرأي، يستحق مجانبته ولا يحتج به".[7]

---

[1] – المجروحين، (192/2).

[2] – التاريخ الكبير، (84/87).

[3] – ميزان الاعتدال، (364/2).

[4] – وثقه ابن معين وأحمد، ميزان الاعتدال، (181/2).

[5] – ينظر: ميزان الاعتدال، (272/4).

[6] – المجروحين، (211/2).

[7] – المصدر نفسه، (158/3).

إذن: فإن أبا زيد هذا لم يعرف ابن حبان عينه و من باب أولى حاله مع ذلك روى خبرا واحدا منكرا، فهذه عين الجهالة فأصبح غير محتج به عند ابن حبان وغيره أيضا.

ومجهول الحال إذا روى عن الثقات والضعفاء، وقد وافق الثقات في بعض ما روى يجب إلزاق تلك المنكرات بالضعيف دونه، وإذا لم توجد له رواية وفق فيها الأثبات فالأحرى أن يتجنب حديثه، هذا ما أفصح عنه في ترجمة:

- الهذيل بن الحكم أبو المنذر: قال الحافظ ابن حبان:" شيخ يروي عن عبد العزيز بن أبي رواد، منكر الحديث جدا، فلست أدري البلية في حديثه كان منه أو من عبد العزيز بن أبي رواد، لأن عبد العزيز ليس في الحديث بشيء، وإذا روى رجل مجهول لم يعرف بالعدالة عن ضعيف شيئا منكرا لا يتهيأ إلزاق القدح بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر، على أن مجانبة ما روى أحرى حتى توجد له رواية عن الثقات بما يوافق الأثبات متعرية عن المناكير فلم يدخل في جملة العدالة، ويلزق ذلك الحديث المنكر الذي روى عن ذلك الضعيف بالضعيف دونه، هذا حكم ذلك الجنس من الناس".[1]
- يزيد بن زيد: قال الحافظ ابن حبان:" شيخ يروي عن خولة بنت الصامت، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، لست أعرفه بعدالة ولا بجرح إلا أنه روى أشياء مناكير لم يتابع عليها على قلة روايته، فهو عندي التنكب عن الاحتجاج بما انفرد من الروايات؛ لأن الله جل وعلا لم يكلف عباده أخذ دينه عمن ليس يعرف بعدالة".[2]
- الهيثم بن محمد بن حفص: قال الحافظ ابن حبان:" .. منكر الحديث على قلته، لا يجوز الاحتجاج به لما فيه من الجهالة، والخروج عن حد العدالة إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالأوابد".[3]

وهنا يتضح جليا أن الراوي إذا جمع بين الجهالة وكان منكر الرواية كان غير محتج به، لأن هذا لا يزيده إلا جهالة.

---

[1] – المصدر نفسه، (95/3).

[2] – المجروحين، (103/3).

[3] – المصدر نفسه، (92/3)، ينظر أيضا ترجمة: عبد الله بن أبي ليلى، (5/2).

وخلاصة الكلام يمكن القول:

- إن جهالة الحال ليست جرحا عند الحافظ ابن حبان؛ إذا لم يرو ما المنكرات.
- الراوي المجهول إذا روى عنه الثقات، مع الشهرة في الطلب (كثير الحديث والرواية) ولم يأت بمنكر في حديثه فهو محتج به عند ابن حبان .
- إن الجهالة عدة أنواع منها جهالة الحال.

المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بالضبط:

يعتبر الضبط الطرف الثاني في إثبات حديث الراوي و الاحتجاج به أو لا، إذ لو ثبتت عدالته، واختل ضبطه؛ إما لسوء حفظ، أو ذهاب عقل _ اختلاط_ ، أو كثرة الوهم والغفلة والخطأ، أو التدليس، أو كثرة المخالفة؛ فإنه لا يحتج بحديثه، أي: يلزم من وجود أحد هذه الأسباب الطعن في ضبط الراوي، وقبل التفصيل في هذه الأسباب عند الحافظ ابن حبان، علينا أن نعرف الضبط كيف يكون؟.

توطئة في تعريف الضبط:

أ/ لغة: قال ابن فارس:" الضاد والباء والطاء أصل صحيح ، ضبط يضبط ضبطا".[1]

"وهو من باب ضرب، وضبط الشيء : حفظه بالحزم _ بالحاء المهملة_ ورجل ضابط: حازم، والرجل الأضبط: الذي يعمل بكلتا يديه".[2]

وضبطت البلاد:" إذا قمت بأمرها قياما ليس فيه نقص".[3]

وقال في اللسان:" الضبط: لزوم الشيء وحبسه.. قال الليث: لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء".[4]

---

[1] – معجم مقاييس اللغة، (385/3).

[2] – الصحاح، الجوهري، (1139/3).

[3] – المصباح المنير، الفيومي، ص:487.

[4] – لسان العرب، ابن منظور، (755/4).

ب/ اصطلاحا:

الضبط:" هو عبارة عن احتياط في باب العلم وله طرفان: طرف وقوع العلم عند السماع، وطرف الحفظ بعد العلم عند التكلم".[1]

وقال ابن الصلاح في ضبط الراوي كيف يكون:" متيقظا غير مغفل، حافظ إذا حدث من حفظه، ضابط لكتابه إن حدث من كتابه".[2]

إذًا فقد قسم الحافظ ابن الصلاح الضبط إلى ضربين، وبناء عليه عرف الحافظ ابن حجر الضبط بقسميه فقال:

" ضبط صدر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

ضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ أن سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه".[3]

لقد سبق ذكر أسباب الجرح المتعلقة بالضبط إجمالا، والآن سنذكرها على التفصيل عند الإمام ابن حبان، مع التمثيل من كتابه " المجروحين".

الفرع الأول: الجرح بسبب سوء الحفظ:

المقصود بسوء الحفظ _ كما قال الحافظ ابن حجر _ :" أن لا يكون غلطه أقل من إصابته"،[4] وقال في موضع آخر:" من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه".[5]

وهذا قد يكون ملازما للراوي، يدور الحكم على حديثه بحسب ما تقتضيه قرائن الترجيح، فتارة يقبل، وأخرى لا يقبل، ومنها ما يكون طارئا على حديث المختلط،[6] وسيأتي التفصيل في حكم روايته، وإنما المقصود هنا هو السبب الأول؛ وهو الملازم للراوي، كيف تعامل الحافظ ابن حبان مع من كان فيه هذا الوصف.

---

[1] – جامع الأصول، ابن الأثير، (35/1).

[2] – المقدمة في علوم الحديث، ص:62.

[3] – نزهة النظر، ص:83.

[4] – المصدر نفسه، ص: 117.

[5] – المصدر نفسه، ص: 138.

[6] – ينظر نزهة النظر:، ص:138- 139.

أما **موقف ابن حبان** فقد بينه في قوله في النوع الخامس من جرح الضعفاء والمتروكين حيث قال:" ومنهم من كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز؛ فإن حدث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد، وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وما شبه ذلك حتى خرج عن حد الاحتجاج به".[1]

وهذا يعني أن سوء الحفظ الملازم للراوي يسقط حديثه، ويجعله في جملة من يرد حديثهم عند الحافظ ابن حبان؛ لذلك قال:" حتى خرج عن حد الاحتجاج به"، ولكن هل يسقط حديثه عن الاعتبارات و الشواهد؟ الذي يظهر من خلال التراجم التي ساقها في كتابه الذين وصفهم بهذا الوصف لا يدل على هذا المعنى، وإنما يعتبر بهم، وهو ما صرح به في أثناء تراجم بعض الرواة، وقوله:" حتى خرج عن حد الاحتجاج به"، أي: استقلالا لا في المتابعات والشواهد. والله أعلم.

من أمثلة رواة هذا الصنف ما يأتي:

- محمد بن مصعب القَرْقَساني: قال الحافظ ابن حبان:" كان ممن ساء حفظه حتى كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات، فإن احتج به محتج فيما لم يخالف الثقات، واعتبر به معتبر لم أر ذلك بأسا".[2]
- مرزوق بن أبي الهذيل: قال الحافظ ابن حبان:" ... كان الغالب عليه سوء الحفظ، فكثر وهمه، فهو فيما انفرد به من الأخبار ساقط الاحتجاج به، وفيما وافق الثقات حجة إن شاء الله".[3]
- يزيد بن يوسف الصنعاني: قال الحافظ ابن حبان:"... كان سيء الحفظ، كثير الوهم، ممن يرفع المراسيل ولا يعلم، ويسند الموقوف ولا يفهم، فلما كثر ذلك منه صار ساقط الاحتجاج به إذا انفرد".[4]

---

[1] – المجروحين، (67/1).

[2] – المصدر نفسه، (293/2).

[3] – المصدر نفسه، (38/3).

[4] – المصدر نفسه، (106/3).

فهؤلاء الرواة ممن ساء حفظهم، لا يحتج بهم عند الانفراد، وإنما هم ممن يكتب حديثهم ويعتبر به، وغالبا ما يشير إلى ذلك الحافظ ابن حبان في أثناء الترجمة أو في آخرها.

أما إذا كان الراوي سيء الحفظ، وحديثه ساقط الاحتجاج به مطلقا فإن الحافظ ابن حبان يشير إلى ذلك وينبه عليه، ويظهر ذلك من خلال التراجم الآتية:

- مندل بن علي العنزي: قال الحافظ ابن حبان:".. كان مرجئا من العباد، إلا أنه كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات، ويخالف الثقات في الروايات من سوء حفظه، فلما سلك غير مسلك المتقنين مما لا ينفك عنه البشر من الخطأ وفحش ذلك منه، عدل به غير مسلك العدول؛ فاستحق الترك".[1]
- عباد بن عباد الخواص: قال الحافظ ابن حبان:"... كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة حتى غفل عن الحفظ والإتقان، فكان يأتي بالشيء على التوهم، حتى كثر المناكير في روايته على قلتها فاستحق الترك".[2]
- أبان بن أبي عياش: قال الحافظ ابن حبان:"... كان من العباد الذي يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام، سمع عن أنس بن مالك أحاديث، وجالس الحسن فكان بسمع كلامه، ويحفظه، إذا حدث ربما كلام الحسن الذي سمعه من قوله عن النبي صلى الله عيه وسلم وهو لا يعلم، ولعله روى عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكثير منها أصل يرجع إليه".[3]

فهؤلاء الذين جرحهم ابن حبان بسبب سوء حفظهم، وممن كان على شاكلتهم تبين أنهم على قسمين:

الأول: رواة يكتب حديثهم للاعتبارات والشواهد، وهم الذين يقول فيهم"ساقط الاحتجاج به إذا انفرد"، أو عبارة نحوها، وهذا قيد مهم في كيفية الاحتجاج بحديثهم.

---

[1] - المجروحين ، (24/3).

[2] - المجروحين، (170/2).

[3] - المصدر نفسه، (96/1).

الثاني: رواة ساء حفظهم، يكتب حديثهم ليعرفوا به، كدليل على سقوط روايتهم، ورد حديثهم مطلقا، فلا يعتبر بهم، فهؤلاء يقول فيهم:"استحق الترك"، أو عبارة نحوها.

الفرع الثاني: الجرح بسبب الاختلاط:

تعريف الاختلاط: أ/ **لغة**:" خلط، وخلّط: مزج، والخليط: الشريك في الشيء، واختلط الجمل: سمن حتى اختلط الشحم باللحم".[1]

"واختلط فلان: فسد عقله، فهو مختلط: إذا تغير عقله، والتخليط في الأمر: الإفساد فيه".[2]

ب/ اصطلاحا: عرفه ابن الصلاح بأنواعه فقال:" فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره، أو لغير ذلك".[3]

وقال السخاوي:" حقيقته فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما خرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض موت ابنٍ ، وسرقة مال، أو ذهاب كتب".[4]

وقيل:" حالة نفسية تطرأ على الإنسان لأسباب وعوارض تؤثر في عقله وحفظه".[5]

ج/ **حكم المختلطين عند الأئمة**: اتفق العلماء أن حديث المختلط يقبل منه ما حدث به قبل الاختلاط، أما ما حدث به بعد ذلك فإنه لا يقبل، وإنما يعرف ذلك ويتميز من خلال الرواة عنه، كذلك من لم يعلم وقت اختلاطه ولم يتميز حديثه الأول والأخير لا يقبل، حفاظا على الحديث واحتياطا للرواية.[6]

قال السخاوي:" وقد شذ من قال إذا وافق حديثه القديم حديثه بعد الاختلاط بروايات الثقات، أخذه عنه من سمع بآخره".[7]

---

[1] – القاموس المحيط، (359/2).

[2] – المصدر نفسه، (359/2)، لسان العرب، (1229/2– 1231).

[3] – المقدمة في علوم الحديث، ص:239.

[4] – فتح المغيث، (277/3).، وينظر أيضا: فتح الباقي، زكريا الأنصاري، ص:239.

[5] – علم العلل ودوره في حفظ السنة، وصي الله عباس، ص:40.

[6] – ينظر: المقدمة، ص:239، التبصرة والتذكرة، (264/4)، فتح الباقي، (264/4)، فتح المغيث، (277/3).

[7] – فتح المغيث، (277/3).

د/ ضابط الأخذ عن المختلط عند الحافظ ابن حبان:

قد بين الإمام ابن حبان موقفه من المختلطين في كتابه الصحيح من خلال بيانه شروط الرواة الواجب توفرها فيهم حتى يقبل حديثهم وروايتهم حيث قال:" ... وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري، وسعيد بن أبي عروبة،[1] وأشباههما فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا، إلا أنا لا نعتمد على حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين علم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى.."[2].

ومن خلال النظر في هذا القول من الإمام ابن حبان نعلم أنه اشترط شرطين للأخذ بحديث المختلط وهما:

1. : الثقات الذين سمعوا منهم قبل الاختلاط، حيث تميز بهم حديثه القديم من حديثه الأخير، وإلا فقد جرح الكثير من الرواة ممن انعدم فيهم هذا الشرط، وهذا على حساب قواعد ابن حبان في جرح الرواة.
2. موافقة روايتهم لروايات الثقات، أي: عدم وجود المنكرات في حديثهم.

وعلل ذلك بقوله:" ... لأن حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم؛ حكم الثقة إذا أخطأ؛ لأن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطيء ،، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات".[3]

---

[1] – وهؤلاء ذكرهم الإمام العقيلي فيمن أثر فيه الاختلاط، ولكن علم زمن اختلاطه، وظهر الحد الزمني في ذلك، حيث يمكن الفصل بين حديثه المستقيم والسقيم، ثم بين ضعفه والتوقف في مروياته. ينظر: الضعفاء، (99/2 و111)، وتحرير ذلك في: منهج الإمام العقيلي في جرح الرجال، لأستاذنا د:مختار نصيره، ص: 296.

[2] – مقدمة الصحيح، (90/1) مع الإحسان).

[3] – مقدمة الصحيح، (90/1) مع الإحسان).

هذا حكم المختلط إجمالا، وقد جرح ابن حبان بهذا السبب رواة في "المجروحين"، على تفصيل في أنواع جرح المختلطين كما سيأتي.

د/ أنواع جرح المختلطين: يكون الاختلاط من عدة جوانب منها ما يرجع إلى المحدث نفسه، ومنها ما يرجع إلى الظروف المحيطة به، وهي كالآتي:

1_ الخرف وذهاب العقل: يصاب به الرواة في أواخر حياتهم، وإن كانوا ثقاتا في أنفسهم، وقد اعتنى الأئمة بهذا النوع وغيره فألفوا فيه مؤلفات.[1]

قال الحافظ ابن حبان في هذا النوع:"... ومنهم جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون، فأجابوا فيما سئلوا، وحدثوا كيف شاؤوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم؛ فلم يتميز فاستحقوا الترك".[2]

ومن أمثلة هذا النوع ممن جرحهم ابن حبان في كتابه "المجروحين" ما يأتي:

- حنظلة بن عبيد السدوسي: قال الحافظ ابن حبان:"... كان إمام بني سدوس في مسجد قتادة ..اختلط بآخرة، حتى كان لا يدري ما يحدث، اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير".[3]
- حصين والد داود بن الحصين: قال الحافظ ابن حبان:"...كان ممن اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، واختلط حديثه القديم بحديثه الأخير؛ فاستحق الترك".[4]
- عبيدة بن معتب: قال الحافظ ابن حبان:"... كان ممن اختلط بآخرة حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة، ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد، فبطل الاحتجاج به".[1]

---

[1] – ومن المؤلفات فيه: كتاب المختلطين، لأبي سعيد العلائي، و الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي، والكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال.

[2] – المجروحين، (68/1).

[3] – المصدر نفسه، (226/1).

[4] – المصدر نفسه، (270/1).

2_ الجرح بقبول التلقين: سواء كان ذلك بسبب الغفلة، أم من ابتلي بوراق سوء، أو كان قليل الدين والمبالاة في سماع الحديث والتأكد منه؛ لهذا اعتبر سببا جارحا للراوي، قد بين الحافظ ابن حبان هذا السبب قائلا في النوع السابع من أنواع جرح الضعفاء:

قال:" ومنهم من كان يجيب عن كل شيء يسأل عنه، سواء كان ذلك من حديثه، أو من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقن ما لقن، فإذا قيل له هذا من حديثك حدث به من غير أن يحفظ، فهذا و أحزابه لا يحتج بهم لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون".[2]

ومن هؤلاء الصنف جماعة ذكرهم في المجروحين لهذا السبب منهم:

- موسى بن دينار: قال الحافظ ابن حبان:"... وكان موسى هذا شيخا مغفلا لا يبالي ما يلقن فيتلقن، وكل شيء يسأل فجيب فيه، ويحدث ما ليس من سماعه؛ فاستحق الترك".[3]
- يزيد بن أبي زياد: قال الحافظ ابن حبان:"... وكان يزيد صدوقا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه..".[4]

ثم بين أن حديثه قبل قدومه الكوفة صحيح.[5]

ويلحق بهذا الصنف أيضا _ التلقين _ من ابتلي بوراق سوء، أو ابن سوء يدخل عليه أحاديثا، فإذا ألقيت عليه قبلها ولم يميزها، وحدث بها على أنها من حديثه، وهذا إما لغلفته أو حسن ظنه بهم.

قال الحافظ ابن حبان:" ... ومنهم من امتحن بابن سوء أو وراق سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم،[6] فكانوا يقرؤون عليه، ويقولون له هذا من حديثك

---

[1] – المجروحين، (173/2). ينظر أيضا تر: عمران العمي، (123/2).

[2] – مقدمة المجروحين، (68/1).

[3] – المجروحين، (237/2).

[4] – المصدر نفسه، (100/3).

[5] – المصدر نفسه، (100/3).

[6] – وفي طبعة السلفي:" ناحيتهم" بالحاء المهملة، ينظر: (75/1).

فيحدث به، فالشيخ في نفسه ثقة، إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه، لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الموضوعة".[1]

ووجه العلاقة بين التلقين والكذب ظاهر، من أن التلقين أحد أسباب الوضع؛ ذلك حيث دخل الوضاعون أحاديثا على الشيخ، فيحدث بها على أنها من أحاديثه، وإنما يكثر ذلك في تلقين الكتاب، حتى عد من أنواع الكذب في الحديث،[2] وقد قال فيهم الحافظ ابن حبان:" لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون".[3]

ومن هؤلاء جملة في "المجروحين" بين أنه لا يحتج بأخبارهم، منهم:

- أحمد بن غالب الباهلي: قال الحافظ ابن حبان:"... سكن بغداد، وكان يتقشف، لم يكن الحديث شأنه، كان يجيب في كل ما يسأل، ويقرأ كل ما يعطى، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه، أتوه بصحيفة محمد بن إسماعيل البخاري عن ابن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن يحي بن سعيد الأنصاري عن الزهري، وهي ثمانون حديثا، فحدث بها كلها عن ابن أبي أويس".[4]
- الوليد بن محمد الموقري القرشي: قال الحافظ ابن حبان:"...كان ممن لا يبالي ما دفع إليه قراءة،... وكان يرفع المراسيل ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به بحال، روى عن الزهري أشياء موضوعة، لم يحدث بها الزهري قط".[5]
- أحمد بن عبد الله ابن أخت عبد الرزاق: قال الحافظ ابن حبان:"...كان يدخل على عبد الرزاق الحديث، فكل ما وقع في حديث عبد الرزاق من المناكير التي لم يتابع عليها، كان بليته فيها ابن أخته هذا".[6]

---

[1] – مقدمة المجروحين، (77/1).

[2] – ينظر: الوضع في الحديث، عمر حسن فلاتة، (159/1)، باختصار.

[3] – المجروحين، (69/1).

[4] – المصدر نفسه، (166/1).

[5] – المصدر نفسه، (77/3).

[6] – المصدر نفسه، (142/1).

- حسين بن عبد الله بن ضميرة: قال الحافظ ابن حبان:"...يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، ..وكان حسين رجلا صالحا أقلب عليه نسخة أبيه عن جده فحدث بها ولا يعلم ".[1]
- هانئ بن المتوكل الإسكندراني: قال الحافظ ابن حبان:"... روى عنه أهل مصر والغرباء ويعقوب بن سفيان وغيره، كان يدخل عليه لما كبر فيجيب فكثر المناكير في روايته فلا يجوز الاحتجاج به بحال".[2]

3_ الجرح بسبب ذهاب الكتب واختلاط الصحف: فهذا نوع آخر من الاختلاط، إذا صار الراوي يحدث من كتبه ولا يحفظ حديثه، ثم لما ذهبت عنه أصبح يحدث بغير حديثه، أو اختلطت عليه الصحف فجعل يلحق متن هذا الحديث لإسناد حديث آخر، فيأتي به على التوهم.

قال الحافظ ابن حبان في النوع الثاني عشر من أنواع جرح الضعفاء:" ومنهم من كتب الحديث ورحل فيه إلا أن كتبه قد ذهبت، فلما احتيج إليه كان يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها، أو يكون له سماع فيها ، كابن لهيعة وذويه".[3]

ومن هؤلاء جملة من الرواة في كتاب "المجروحين" ذكرهم وجرحهم بهذا السبب منهم:

- إسماعيل بن قيس بن سعد: قال الحافظ ابن حبان:"...سمع من أبي حازم، ويحي بن سعيد، فأما كتاب أبي حازم فضاع منه، وفي حديثه من المناكير والمقلوبات التي يعرفها من ليس الحديث صناعته".[4]
- مصعب بن سلام التميمي: قال الحافظ ابن حبان:"...انقلبت عليه صحائفه، فكان يحدث ما سمع من هذا عن ذاك وهو لا يعلم، وما سمع من ذاك عن هذا من حيث لا

[1] – المصدر نفسه، (244/1).
[2] – المصدر نفسه، (97/3).
[3] – مقدمة المجروحين، (73/1، طبعة السلفي).
[4] – المجروحين، (127/1).

يفهم، فبطل الاحتجاج بكل ما روى عن شعبة، إنما هو ما سمع من الحسن بن عمارة".[1]

- عبد الله بن لهيعة المصري: قال الحافظ ابن حبان:"...كان شيخا صالحا ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة[2] فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء، وكان ابن لهيعة من الكتابين للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه،... قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات؛ فالتزقت تلك الموضوعات به"، ثم قال :" ... فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه لما فيه من ليس من حديثه".[3]

وعلى هذا فإن الإمام ابن حبان يرجح عدم الاحتجاج بأخبار ابن لهيعة سواء كانت من رواية المتقدمين أم من رواية المتأخرين، لأن أحاديثه القديمة دلسها عن الضعفاء والمتروكين، وأحاديثه الأخيرة رواها بعد احتراق كتبه فأخطأ فيها، وهو قول ابن معين وأبي زرعة.
قال ابن معين:" وهو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها".[4]

---

[1] – المصدر نفسه، (218/3).

[2] – العبادلة هم: عبد الله بن المبارك، عبد الله بن وهب، وروايتهم أعدل من غيرها،(التقريب، 526/1)، وصحح روايتهم عن ابن لهيعة: ابن مهدي، والفلاس، والذهبي، وابن حجر وغيرهم، ينظر: تاريخ الإسلام،(219/11)، ميزان الاعتدال، (475/2)، سير أعلام النبلاء، (11/8- 27)، تهذيب التهذيب، (373/5)، وكذلك صحح الفلاس رواية عبد الله بن يزيد المقرئ عنه ، ينظر: سير أعلام النبلاء، (18/8).

[3] – المجروحين، (11/2- 13).

[4] – المجروحين، (11/2).

هذا ما نقله ابن حبان، والذي في تاريخه من رواية الدوري:" لا يحتج بحديثه"،[1] ومن رواية الدارمي:" ضعيف الحديث".[2]

وقال أبو زرعة:" آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك، وابن وهب كانا يتتبعان أصوله، فيكتبان منه، وليس ممن يحتج به".[3]

بهذا يظهر أن مستند ابن حبان كان أولا قول ابن معين، ثم سبر مرويات ابن لهيعة، فذهب أنه لا يحتج به، ثم إن الحافظ العلائي ذكره في القسم الثاني من الذين تكلم فيهم قبل الاختلاط فقال:" والثاني ـ القسم ـ من كان متكلما فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة ضعفه كابن لهيعة..".[4]

الفرع الثالث: الجرح بسبب الخطأ والغفلة والوهم:

1_ تعريف الغفلة والوهم: وفيه التعريف اللغوي للمصطلحين ثم تعريفهما عند أهل الحديث، وبيان الفرق بينهما.

أ_**الغفلة:** لغة: قال ابن فارس:" العين والفاء واللام أصل صحيح، يدل على ترك الشيء سهوا، وربما كان عمدا، وغفلت عن الشيء غفلة غفولا: إذا تركته سهوا".[5]

ورجل مغفل:" لا فطنة له ".[6]

قال في المصباح:" الغفلة غيبة: الشيء عن الإنسان وعدم تذكره له".[7]

---

[1] – تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (481/4).

[2] – تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص:153.

[3] – الجرح والتعديل، (145/5).

[4] – المختلطين، ص:65.

[5] – معجم مقاييس اللغة، (386/4).

[6] – لسان العرب، (577/6)، المصباح المنير، ص: 616.

[7] – ص: 615.

أما في **الاصطلاح**:" بأن لا يكون عند الراوي من اليقظة والإتقان ما يميز به الصواب من الخطأ في مروياته".[1]

ب-**الوهم** : لغة:" الواو والهاء والميم: كلمات لا تنقاس، بل أفراد يقال: وهمت أهم، وهما: إذا ذهب وهمي إليه. ووهمت غلطت، أوهم وهما ".[2]

"ووهم إذا غلط، والوَهم: من خطرات القلب ".[3]

"ووهمت إلى الشيء وهما: سبق القلب إليه مع إرادة غيره"، والوَهم: "الجمل الضخم الذلول".[4]

ـ **اصطلاحا**:" أن يروي الراوي على سبيل الخطأ والتوهم، فيصل الإسناد المرسل، ويرفع الأثر الموقوف ونحو ذلك".[5]

والفرق بين الوهم والغفلة: الوهم نوع من الخطأ قل أن يسلم منه أحد من الحفاظ المتقنين فضلا عمن، وإنما يؤثر في ضبط الراوي إذا كثر منه ذلك وأما الغفلة فهي صفة ملازمة لصاحبها، فمن اشتدت غفلته سمي حديثه منكرا.[6]

إن كثرة خطأ الراوي مما يقدح في ضبطه، حيث صار يخالف الثقات، وينفرد عن الأثبات، لذا كان مجروحا بهذا الوصف، وإنما يعرف ذلك بالسبر والتتبع للمرويات، وعرضها على مرويات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا أنه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم يحتج بحديثه.[7]

---

[1] – نزهة النظر، ابن حجر، ص:44.

[2] – معجم مقاييس اللغة، (146/6).

[3] – لسان العرب، (596/7).

[4] – الصحاح، الجوهري، (2054/5).

[5] – نزهة النظر، ص:44- 45.

[6] – نزهة النظر، ص: 45.

[7] – قال الإمام الشافعي:" ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له، وإذا اختلفت الرواية استدللنا بالمحفوظ منها والغلط بهذا"، الرسالة، ص: 383.

أما موقف ابن حبان فهو كغيره من الأئمة في هذا الشأن،[1] وغالبا ما يعبر عنه بقوله:"كثر غلطه حتى خرج عن حد الاحتجاج به".

قال ـ رحمه الله ـ :" ومنهم من كثر غلطه وفحش، وكاد أن يغلب صوابه؛ فاستحق الترك من أجله، وإن كان ثقة في نفسه صدوقا في روايته؛ لأن العدل إذا ظهر عليه أكثر أمارات الجرح استحق الترك".[2]

وقال أيضا وهو يدافع عن حماد بن سلمة:" ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه، فإذا فحش ذلك منه، وغلب على صوابه؛ استحق مجانبة روايته، وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطيء فيه واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط، مثل شريك، وهشيم، وأبي بكر بن عياش، وأضرابهم كانوا يخطئون فيكثرون، فروى عنهم، واحتج بهم في كتابه،[3] وحماد واحد من هؤلاء".[4]

ومن أمثلة هذا النوع ما يأتي:

- الحارث بن نبهان: قال الحافظ ابن حبان:"...كان من الصالحين الذين غلب عليهم الوهم حتى فحش خطؤه، وخرج عن حد الاحتجاج به".[5]
- الحارث بن عبيد الله أبو قدامة الإيادي: قال الحافظ ابن حبان:"...كان شيخا صالحا، ممن كثر وهمه حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا...".[6]

---

[1] – وقد نقل الخطيب تصريحهم بذلك منهم: ابن مهدي، وابن المبارك، والثوري، والشافعي، وأحمد، والحميدي، ينظر: الكفاية، ص: 143– 144. وقال الإمام الشافعي:" .. ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه". الرسالة، ص: 382.

[2] – المجروحين، (76/1).

[3] – ويقصد ابن حبان بهذا الكلام الإمام البخاري، فإنه لم يحتج بحماد بن سلمة، لذلك دافع الإمام ابن حبان عنه وأنكر عدم احتجاج البخاري به"، وقد احتج بغيره ممن هم مثل حماد، كشريك بن عبد الله بن أبي نمير، وهشيم بن بشير السلمي"، مقدمة الصحيح، ابن حبان، (85/1 مع الإحسان)، ينظر أيضا، شروط الأئمة الستة، للمقدسي، ص: 86–87.

[4] – مقدمة الصحيح، ابن حبان، (1/ 85مع الإحسان).

[5] – المجروحين، (265/1).

[6] – المصدر نفسه، (267/1).

- عبد الصمد بن جابر الضبي: قال الحافظ ابن حبان:"...يخطيء كثيرا ويهم فيما يرويه على قلة روايته".[1]

إن الخطأ لا يوجب رد حديث الراوي ، إذا كان الخطأ يسيرا، وإنما يبين الإمام ابن حبان في كتابه أنه يخطيء فلا يحتج به إذا انفرد بالأخبار ولكن يشير إلى هذا في أثناء الترجمة.
ومثال ذلك:

- جعفر بن الحارث أبو الأشهب: قال الحافظ ابن حبان:" .. كان يخطئ في الشيء بعد الشيء، ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة، ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد، وهو من الثقات يقرب، وهو ممن أستخير الله فيه".[2]

ومن هذا الباب أيضا الغفلة وقلة مبالاة الراوي بمروياته، حيث غفل عن الحفظ والإتقان أو ترك أصوله الصحيحة في أيدي العابثين، فربما أدخل عليه حديث ليس من حديثه، ثم إذا نبه إلى ذلك لم يبالِ، فهذا مردود الرواية، أما إذا أخطأ ثم تراجع عن خطئه لم يضره ذلك، وأصبح مقبول الرواية، وقد بوّب عليه الخطيب في الكفاية، ثم قال:" وهذا مذهب أئمة الدين منهم شعبة وأحمد وغيرهم".[3]
وسئل شعبة : حديث من يترك؟ قال:" الكذاب، وكثير الغلط، ومن يخطئ في حديثه مجمع عليه فيقيم على غلطه فلا يرجع".[4]
قال الإمام أحمد لما سئل عمن يكتب العلم؟ قال:" عن كل الناس إلا عن ثلاثة: _ وذكر منهم_ رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل".[5]
أما الحافظ ابن حبان فهو على مذهب هؤلاء الأئمة أيضا: قال_ رحمه الله_ :"ومنهم من أدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري، فلما تبين له لم يرجع عنه وجعل يحدث عنه

---

[1] – المصدر نفسه، (150/2).
[2] – المصدر نفسه، (212/1)، ينظر مثالا آخر ترجمة: عمران بن ظبيان، (123/2).
[3] – الكفاية، ص: 144.
[4] – الكفاية، ص:145.
[5] – المصدر نفسه، ص: 144.

آنفا من الرجوع عما خرج منه، وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله، فإن سلم من أول وهلة، وهو لا يعلم بما يحدث به ثم علم وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه وإن كان شيئا يسيرا فقد دخل في جملة المتروكين، لتعديه ما ليس له".[1]

ومن أمثلة هذا النوع ما يأتي:

- المسيب بن شريك التميمي: قال الحافظ ابن حبان:".. كان شيخا صالحا كثير الغفلة لم تكن صناعة الحديث من شأنه، يروي فيخطئ، ويحدث فيَهم من حيث لا يعلم، فظهر من حديثه المعضلات التي يرويها عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل التعجب".[2]
- محمد بن أبي حميد الزرقي: قال الحافظ ابن حبان:".. كان شيخا مغفلا، يقلب الإسناد ولا يفهم، و يلزق به المتن ولا يعلم، فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بروايته".[3]

كذلك يحدث الوهم في حديث الراوي إذا كان من إملائه، فإذا لم يرجع عنه بعد ما تبين له، استحق الترك، بل قد يتهم في حديثه، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حبان:" ومنهم من سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له و علم فلم يرجع عنه وتمادى في رواية ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، ومن كان هكذا كان كذابا، ومن صح عنه الكذب استحق الترك".[4]

ومن أمثلة هذا النوع:

- الأزهر بن راشد الكاهلي: قال الحافظ ابن حبان:".. وهو الذي يقال له الفزاري، يروي عن العوام بن حوشب، كان فاحش الوهم".[5]

---

[1] – المجروحين، (78/1).

[2] – المصدر نفسه، (24/3).

[3] – المصدر نفسه، (271/2).

[4] – المصدر نفسه، (76/1).

[5] – المصدر نفسه، (202/1).

- أسامة بن زين بن أسلم: قال الحافظ ابن حبان:"..كان يهم في الأخبار، ويخطيء في الآثار، حتى كان يرفع الموقوف، ويوصل المقطوع، ويسند المرسل".[1]
- النضر بن إسماعيل البجلي: قال الحافظ ابن حبان:"... إمام مسجد الكوفة، كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه، استحق الترك من أجله".[2]

ولكن الوهم في الأخبار ليس ما يرد به الرواية مطلقا، لأن الوهم في الحديث ليس أحد يسلم منه حتى كبار الأئمة، لذلك ليس كل مذكور في "المجروحين" بهذا السبب ممن ترد روايته، ا هم ممن لا يحتج بهم عند الانفراد، وهذا غالبا ما ينبه إليه الحافظ ابن حبان، ومن أمثله ذلك قوله في ترجمة:

- علي بن عاصم: قال الحافظ ابن حبان:"...كان ممن يخطئ ويقيم على خطئه فإذا بين له لم يرجع، .. وكان أحمد بن حنبل سيئ الرأي فيه، والذي عندي في أمره: ترك ما انفرد به من الأخبار والاحتجاج بما وافق الثقات؛ لأن له رحلة وسماعا وكتابة، وقد يخطئ الإنسان ولا يستحق الترك، وأما ما بين له من خطئه فلم يرجع فيشبه أن يكون في ذلك متوهما أنه كان كما حدث".[3]

الخلاصة:

ومن خلال النظر في هذه التراجم، وغيرها ممن جرحهم الحافظ ابن حبان بهذا السبب يظهر ما يأتي:

- إن الحافظ ابن حبان يذكر نتيجة هذا السبب، وأثره في مرويات الراوي؛ كرفع الموقوف، ووصل المقطوع، كما في ترجمة أسامة بن زيد، وقلب الإسناد كما في ترجمة محمد بن أبي حميد.

[1] – المصدر نفسه، (202/2).

[2] – المصدر نفسه، (51/3). ينظر أيضا: (260/2).

[3] – المصدر نفسه ، (113/2).

- الإشارة إلى عدالة الراوي واستقامة دينه، كما في ترجمة المسيب بن شريك، و النضر ابن إسماعيل، وإنما وقع القدح في ضبطهم.
- لم يذكر الحافظ ابن حبان في هذا النوع الصدوقين الذين يعتبر بحديثهم إلا نادرا، وإنما جلهم ممن كان الضعف عليه بين، واللين في روايته ظاهر. حسب نقد ابن حبان . وكل هذا يشير إليه في آخر الترجمة. والله أعلم بالصواب.

تنبيه: إن قول الحافظ ابن حبان " بطل الاحتجاج به" ليس على إطلاقه حتى و إن لم يقيده في مكانه، وهذا لا يعني أنه لا يحتج به مطلقا كما يظهر، بل قد يطلق في موضع ويقيده في موضع آخر في كتابيه "الثقات" و"المجروحين".[1]

الفرع الرابع: الجرح بسبب التدليس:

1_ تعريف التدليس:

أ/ لغة: " من دلس، ودلّس أي: كتم العيب وأخفاه. والتشديد أشهر، والدُلْسة: الخديعة والخيانة، وأصله من الدَّلَس: الظلمة والسِتر، واندلس الشيء: خفي، والتدليس: إخفاء العيب في السلعة ".[2]

وعلى هذا الأخير فله علاقة بالمعنى الاصطلاحي وهو أنه في الحديث: هو إخفاء علة الحديث، بأن جاء بإسناد مظلم، على ما يأتي بعد في التعريف.

اصطلاحا: قال الحاكم عن المدلسين: "الذين لا يميز من كتب عنهم بين ما سمعوه وما لم يسمعوه "،[3] أي يحدثون عمن سمعوا بما لم يسمعوا منهم، وإنما يقع ذلك" بصيغة من صيغ الأداء تحتمل وقوع اللقي بين المدلس ومن أسند عنه "كعن" وكذا "قال"".[4]

وهذا الذي ذكره الإمام الحاكم هو تدليس الإسناد.

---

[1] – ينظر مثلا ترجمة: يحي بن يزيد الرُهَاوي، في المجروحين، (115/3)، والثقات، (603/7).

[2] – ينظر: معجم مقاييس اللغة، (296/2)، الصحاح، (930/3)، المصباح المنير، ص: 270.

[3] – معرفة علوم الحديث، ص: 103.

[4] – نزهة النظر، ص: 113.

وقال ابن الصلاح أيضا: " هو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمع منه".[1]

وقال العراقي:عن تعريف ابن الصلاح" إنه المشهور بين أهل الحديث ".[2]

و اختار الحافظ ابن حجر تفصيلا آخر فقال: التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي".[3]

وقد اختلف أهل العلم في حديث الرجل عمن لم يلقه مثل مالك... فقالت طائفة هذا تدليس لأنه لو شاء سميا من حدثهم تدليسا...".[4]

ثم قال:" إن كان هذا فما أعلم أحدا من العلماء سلم منه"، واستثنى: شعبة ويحي القطان.[5]

وقال:" وقالت طائفة من أهل الحديث:" ليس ما ذكرناه يجري عليه لقب التدليس إنما هو إرسال: قالوا: وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر ولم يسمع منهما، ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تدليسا، كذلك مالك عن سعيد بن المسيب".[6]

وأما تدليس الشيوخ فهو:" أن يروي عن الشيخ حديثا سمعه منه فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به، كي لا يعرف".[7]

وهناك أنواع أخرى وهي باختصار:

ـ تدليس العطف: " وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع . أيضا . إنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع فقال:

---

[1] – المقدمة، ص: 42.

[2] – التقييد والإيضاح، ص: 97.

[3] – نزهة النظر، ص:114.

[4] – التمهيد، ابن عبد البر، (15/1).

[5] – المصدر نفسه، (15/1).

[6] – المصدر نفسه، (16/1).

[7] – المقدمة، ابن الصلاح، ص:43.

فلان، أي: حدث فلان".[1] وذكر الحافظ السخاوي أن شيخه ابن حجر سماه تدليس القطع أيضا، وذلك في كتابه المدلسين".[2]

_ تدليس التسوية: " هو أن يروي عن الشيخ له ثقة عن رجل ضعيف عن ثقة، فيسقط الضعيف من الوسط".[3]

ضابط الاحتجاج بخبر المدلس عند الحافظ ابن حبان:

أما مذهب ابن حبان في المدلسين الثقات فإنه ـ كغيره ـ يرى عدم قبول أخبارهم إلا إذا بينوا السماع، قال _ رحمه الله _ :" أما المدلسون الذين هم ثقات عدول، فإنا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما رووا مثل: الثوري، والأعمش".[4]

وأما من عرف عنه أنه يدلس عن الثقات فقط فهذا يقبل وإن لم يبين السماع، وقال:" إن هذا ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده؛ فإنه كان يدلس و لا يدلس إلا عن ثقة متقن".[5]

وقد صرح بهذا في شروط الرواة المحتج بهم في الصحيح حيث قال في الشرط الخامس:" المتعري _ أي الراوي_ خبره عن التدليس".[6]

أي:" يرويه عن مثله_ بالشروط الخمسة _ سماعا حتى ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم".[7]

وقال في الجنس الثالث من أجناس أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، قال": الثقات المدلسون الذين كانوا يدلسون في الأخبار مثل: قتادة، ويحي، والأعمش،...فربما دلسوا عن

---

[1] – النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، (617/2).

[2] – فتح المغيث، (201/1)، وينظر قول الحافظ ابن حجر بحروفه في: تعريف أهل التقديس بمراتب أهل التدليس، ص: 26- 27.

[3] – شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، (692/2).

[4] – مقدمة الصحيح، (90/1).

[5] – المصدر نفسه، (90/1).

[6] - المصدر نفسه، (83/1).

[7] – المصدر نفسه، (83/1– 84).

الشيخ بعد سماعهم عن أقوام ضعفاء لا يجوز الاحتجاج بأخبارهم، فما لم يقل المدلس؛ وإن كان ثقة: حدثني، أو سمعت، فلا يجوز الاحتجاج بخبره".[1]

وقد ذكر نوعا آخر من المدلسين ممن لا يحتج بخبرهم حيث قال:" أما الثقات الذين يروون عن أقوام كذابين فيكنوهم حتى لا يعرفوا، فربما أشبه كنية كذاب كنية ثقة، فيتوهم المتوهم أن راوي هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، فهذا لا يجوز الاحتجاج بخبر في روايته كنية إنسان لا يدرى من هو، إن كان دونه ثقة، لأنه يحتمل أن يكون كذابا كنى عن ذكره، وممن كان يفعل ذلك الثوري، والوليد بن مسلم، وبقية بن الوليد".[2]

وقال أيضا في الجنس السادس من أجناس أحاديث الثقات التي لا يحتج بها.

"...وأقوام من المتأخرين قد ظهروا يسوقون الأخبار، فإذا كان بين الثقتين ضعيف، واحتمل أن يكون الثقات رأى أحدهما الآخر أسقطوا الضعيف من بينهما حتى يتصل الخبر" ثم مثّل ب: بقية بن الوليد، ونقل عن أبي زرعة الدمشقي: أن صفوان بن صالح، ومحمد بن المصفى كانا يسويان الحديث.[3]

ومن خلال ما سبق من أقوال الحافظ ابن حبان في أخبار المدلسين يتخلص لدينا ما يأتي :

- ذكره لأنواع التدليس الثلاثة وهي:

1-تدليس الإسناد. 2-تدليس الشيوخ. 3 -تدليس التسوية.

- عدم الاحتجاج بخبر المدلس الثقة إلا إذا صرح بالسماع.
- كذلك لا يحتج بمن كان يسوي الحديث.

ا أهل التدليس الذين تكلم فيهم في المجروحين ممن كان يروي عن من لم يره فهم الضعفاء الذين زادهم التدليس ضعفا إلى ضعفهم، وقد بين هذا الصنف ممن تكلم فيهم في كتابه"المجروحين"، حيث قال في النوع الثامن عشر من جرح الضعفاء:" ومنهم المدلس عمن لم

[1] - المجروحين، (92/1).

[2] - المصدر نفسه، (91/1).

[3] - المصدر نفسه، ((94/1).

يره كالحجاج بن أرطاة وذويه، كانوا يحدثون عمن لم يروه، ويدلسون حتى لا يعلم ذلك منهم".[1]

ومن أمثلة ذلك التراجم الآتية:

- الحجاج بن أرطاة النخعي: قال الحافظ ابن حبان:"... كان الحجاج مدلسا عمن رآه وعمن لم يره، وكان يقول: إذا حدثتني أنت بشيء لم أبال أن أرويه عن ذلك الشيخ، وكان يروي عن أقوام لم يرهم... ثم نقل عن أبي زائدة قال: سمعت الحجاج بن أرطاة يقول: مر بالأبواب أن تغلق، وقال: لم أسمع من الزهري شيئان ولم أسمع من الشعبي إلا حديث واحدا، ولم أسمع من فلان حتى عد سبعة عشر..".[2]
- الحسن بن عمارة: قال الحافظ ابن حبان:"...كان عابدا، يروي عن الزهري وعمرو بن دينار والمنهال بن عمرو والحكم، وذويهما، وكان ابن عيينة إذا سمعه يروي عن الزهري وعمرو بن دينار جعل أصبعيه في أذنيه، ..ثم قال:" كان البلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من موسى مطير وأبا العطوف، وأبان بن أبي عياش وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه وأطلق عليه الجرح، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين، فكان الحسن بن عمارة هو الجاني على نفسه بتدليسه عن هؤلاء وإسقاطهم من الأخبار حتى التزق الموضوعات به".[3]

فللّه در الحافظ ابن حبان من هذا البيان عن حال الحسن بن عمارة، وهذا التفصيل والتفسير منه في مثل هؤلاء الرواة.

---

[1] - المجروحين ، (80/1).

[2] - المصدر نفسه، (226/1).

[3] - المصدر نفسه ، (229/1).

- علي بن غالب الفهري القرشي: قال الحافظ ابن حبان:"...كان كثير التدليس فيما .ث حتى وقع المناكير في روايته، وبطل الاحتجاج بها؛ لأنه لا يدرى سماعه لما يروي في كل ما يروي، ومن كان هذا نعته كان ساقط الاحتجاج بما يروي لما عليه الغالب من التدليس".[1]
- عبد الرحمن بن يزيد بن تميم: قال الحافظ ابن حبان:"...كان ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات من كثرة الوهم والخطأ، وهو الذي يدلس عن الوليد بن مسلم يقول: قال أبو عمرو، وحدثنا أبو عمرو عن الزهري، يوهم أنه الأوزاعي وإنما هو ابن تميم..".[2]

بناء على ما تقدم يتضح لنا جليا، أن الرواة الذين جرحهم ابن حبان بهذا السبب ليسوا أولئك الثقات المدلسين، إنما هم من الضعفاء الذين لا ينجبر خبرهم برواية أمثالهم ممن لا يحتج به عند الانفراد، ومن ثم لا تقبل الرواية منهم، فيكون حديثهم في الاعتبارات والشواهد، ولكن من اعتبر حديثه وجعله ممن لا يحتج به عند الانفراد فقط يبين ذلك في آخر الترجمة كما فعل في ترجمة بقية بن الوليد حيث قال:"...لقد دخلت حمص وأكثر همي شأن بقية فتتبعت حديثه وكتبت النسخ على الوجه وتتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه فرأيته ثقة مأمونا، ولكنه كان مدلسا، ...وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فالتزق ذلك كله به.. فلا يحل أن يحتج به إذا انفرد بشيء...".[3]

الفرع الخامس :الجرح بسبب كثرة منكرات الراوي وتفرداته:

تعريف المنكر: **لغة:** " من نكر الشيء، نكرة: ضد المعرفة.

و شيء منكر: غير معروف، ونكره: غيره مجهول".[4]

---

[1] – المجروحين، (112/2).

[2] – المصدر نفسه، (55/2).

[3] – المصدر نفسه، (200/1-201). ينظر: تر: جنيد بن العلاء بت أبي وهرة،(211/1).

[4] – ينظر: الصحاح، (836/2)، المصباح المنير، (ص:858).

" والمنكر من الأمر: خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث: الإنكار والمنكر، وهو ضد المعروف، وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه: فهو منكر".[1]

اصطلاحا: قال البرديجي[2]:" هو الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر".[3]

قال ابن الصلاح معقبا:" وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفا في شرح الشاذ ".[4]

هكذا سوى ابن الصلاح بين الشاذ والمنكر، وقد خطأه ابن حجر حيث قال:" وقد غفل من سوى بينهما".[5]

وقال في تعريفه له:" وإن وقعت المخالفة له مع الضعف، فالراجح يقال له: المعروف ومقابله يقال له:" المنكر ".[6]

وقد سار على هذا التقسيم في النكت حيث قال:

"... أن تفرد الصدوق بشيء لا متابع له ولا شاهد، ولم يكن عنده من ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهو القسم الثاني من الشاذ، وهو المعتمد في تسميته أما إذا انفرد المستور أو الموصوف يسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهو أحد قسمي المنكر، وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين".[7]

---

[1] – لسان العرب، (793/5).

[2] – البرديجي: بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبعدها دال مهملة وبعدها الياء المثناة من تحت وفي آخرها جيم، نسبة إلى برديج بأقصى أذربيجان، كان إماما حافظا، ثقة، ت:301هـ، اللباب، ابن الأثير، (136/1).

[3] – المقدمة، ابن الصلاح، (ص:105).

[4] – المصدر نفسه، (ص:105).

[5] – نزهة النظر، (ص:99).

[6] – المصدر نفسه، (ص:98).

[7] – النكت، (674/2- 675).

وقال الإمام زكريا الأنصاري:" المنكر ما خالف فيه المستور أو الضعيف الذي لا ينجبر بمتابعة مثله، أو تفرد به الضعيف الذي لا ينجبر".[1]

وقد حرر الحافظ ابن حجر وجه العلاقة بين الشاذ و المنكر فقال بعد أن عرفهما:"وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه، لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة، وافترقا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف".[2]

موقف الحافظ ابن حبان:

لا شك أنه من نظر في كتاب" المجروحين" رأى جملة كبيرة من الرواة الذين طعن فيهم بسبب كثرة المنكرات، و تفرداتهم عن الثقات و الأثبات، ويتضح جليا من خلال التراجم الآتية:

- عباد بن شيبة الحبطي: قال الحافظ ابن حبان:"... منكر الحديث جدا، على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به لما انفرد به من المناكير".[3]
- عباد بن عبد الصمد: قال الحافظ ابن حبان:"... منكر الحديث جدا، يروي عن أنس ما ليس من حديثه، وما أراه سمع شيئا، فلا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات فكيف إذا انفرد بالأوابد".[4]
- عمران بن عبد العزيز: قال الحافظ ابن حبان:"...منكر الحديث جدا، ينفرد بالأشياء التي لا يتابع عليها، وجب التنكب عن أخباره، وترك الاحتجاج بآثاره".[5]
- عبيد بن عكراش: قال الحافظ ابن حبان:"...منكر الحديث جدا، فلا أدري المناكير في حديثه وقع من جهته أو من العلاء بن الفضل، ومن أيهما كان فهو غير محتج به على الأحوال".[1]

---

[1] – فتح الباقي شرح ألفية العراقي، ص:197- 198.

[2] – نزهة النظر، ص:99.

[3] – المجروحين، (171/2).

[4] – المصدر نفسه، (170/2).

[5] – المصدر نفسه، (125/2).

ومن خلال ما سبق بحثه وتتبع أقوال الحافظ ابن حبان في جرح الرواة بهذا السبب يمكن الإشارة إلى أمر يتعلق بهذا العبارات أطلقها الحافظ ابن حبان وهو:

ـ تباين دلالة عبارة:" يروي المناكير أوكثر المناكير في حديثه"، مع عبارة:" منكر الحديث جدا"، إذ غالبا مع يقرن العبارة الأولى والثانية بقوله: لا يحتج به إذا انفرد" أو" لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد" أو عبارة نحوها تدل على أن الراوي غير محتج به عند الانفراد، إنما هو للمتابعات والشواهد فقط.

و أما عبارة "منكر الحديث جدا "، فدلالتها واضحة في ترك حديث الراوي بحيث لا يحتج به.

وبناء على هذا فإن الحافظ ابن حبان كثيرا ما يراعي هذا الفرق عند إطلاق عبارات الجرح.

المبحث الثالث: مراتب جرح الرواة عند الحافظ ابن حبان:

المطلب الأول: مرتبة الترك:

هدف الحافظ ابن حبان من تأليفه كتاب" المجروحين" أن يضم جملة من الضعفاء والمتروكين ممن لا يحتج به ، أو أنه لا يحتج به عند الانفراد، إلا أن الرواة الذين أوردهم في الكتاب هم على مراتب عدة في سلم الجرح أيضا، فالكذاب ليس كمن ساء حفظه وهكذا، ويمكن تقسيم المراتب كالأتي:

المرتبة الأولى: وهي مرتبة أهل الكفر و الكذابين، والوضاعين، وهي التي يقول فيها الحافظ ابن حبان:" يضع الحديث، دجال من الدجاجلة، يسرق الحديث ويضع على الثقات، يروي نسخة

[1] – المصدر نفسه، (62/2). ينظر مزيدا من الأمثلة: تر: محمد بن ذكوان، (262/2). محمد بن الحارث الحارثي، (293/2). مالك بن يحي النكري، (37/3).

موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الإنباء عن أمره، لا يحل ذكره في الكتب إلا على القدح فيه، يروي العجائب لا يجوز الاحتجاج به، يروي الأشياء الموضوعة، كان من حمقى الروافض، يروي المناكير ويلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة ".

المرتبة الثانية: وهي التي يقول فيها الحافظ ابن حبان:" منكر الحديث جدا، منكر الحديث، يروي المناكير التي لا يجوز الاحتجاج به ، كثير التدليس ساقط الاحتجاج، اختلط بآخرة، قليل الحديث كثير الوهم، كان غاليا في التشيع، يقلب الأخبار ، كان قدريا ، يروي عن المشاهير المناكير، يروي الطامات، يروي عن الثقات ما يشبه حديث الأثبات،

المرتبة الثالثة: وهي التي يقول فيها الحافظ ابن حبان:" يروي ما يتابع عليه، كثير الوهم، سيء الحفظ، وما أشبهها من العبارات التي هي فوق العبارات الأولى من حيث المرتبة، إلا أن في هذه المرتبة إذا قرنها بقوله:" لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد أو لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد"، أو عبارة نحوها تدل أن ابن حبان قد تردد فيه، أو هو في مرتبة من يعتضد بمن هو مثله أو فوقه.

[1] – وهذا منهج الإمام ابن عدي في الكامل ، والحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال.

[2] – مقدمة المجروحين، (90/1).

المطلب الثاني: مرتبة الاعتبار:

لم يخل كتاب" المجروحين" من الرواة الذين هم في مرتبة من يكتب حديثه للاعتبار، ويشبه أن يكون الحافظ ابن حبان أورد في كتابه هذا كل من تكلم فيه،[1] وليس كل من تكلم فيه فهو مهجور الحديث متروك الرواية، إذ فيهم الكثير ممن جرح ولكن احتج بهم الأئمة أو أخرجوا لهم المتابعات والشواهد، على أن الحافظ ابن حبان نبه في أجناس أحاديث الثقات الذين لا يحتج بهم عند الانفراد، على أنه في أثناء عرض تراجم هذا الصنف يبين في آخر الترجمة ما يفيد ذلك، وعبارته هي قوله :" لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد".[2] ولكن هناك عبارات تقاربها في المعنى والدلالة على هذا المنهج، ويظهر ذلك من خلال تدبر قول ابن حبان في الراوي مع أقوال الأئمة الآخرين فيه أيضا.

وهذه المرتبة هي التي يقول فيها الحافظ ابن حبان:" لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد ، يرفع قولا كثيرا، ممن فحش خطؤه وانفرد بالمناكير، ينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات، له مناكير لا يتابع عليها، روى حديثا منكرا، ممن أستخير الله فيه، وإن احتج به محتج على سبيل الاعتبار فلا بذلك بأسا' وهذه العبارات دون الأولى والثانية إذا قرنها بقوله" لا يحتج به إذا انفرد" التحقت بها..

وعلى هذا يمكن القول:

- إن هذه الاصطلاحات في المرتبة الثانية تختلف منزلتها حسب ملابسات الرواية والظروف المحيطة بها.
- إن الحافظ ابن حبان لم يرتب هذه الألفاظ والاصطلاحات وإنما هي مستخلصة من تتبع منهجه في كتابه " المجروحين".

الفصل الثاني:

الرواة الذين تفرّد الحافظ ابن حبان بجرحهم.

المبحث الأول: ذكر الرواة الذين جرحهم الحافظ ابن حبان.

المبحث الثاني: تفرد الحافظ ابن حبان بأحكام على الرواة.

المبحث الثالث: ألفاظ الجرح عند الحافظ ابن حبان و دلالاتها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني:الرواة الذين تفرّد ابن حبان بجرحهم:

المبحث الأول: ذكر الرواة الذين جرحهم الحافظ ابن حبان:

وفيه سرد كامل لأسماء الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم . إلا ما قد ندّ وغفل عنه الإنسان . مع بيان الرواة الذين وافقه عليهم من جاء بعده عن من خالفوه فيهم أو تعقبوه عليه

المطلب الأول: الرواة الذين خولف فيهم:

حيث يكون الاقتصار على ذكر أسمائهم كاملة، مع أقوال للأئمة مخالفة لما قاله ابن حبان، مع حذف عبارات هذا الأخير إلا لزيادة بيان وتكون الإحالة في تراجمهم إلى المجروحين كأصل ثم إلى الميزان واللسان اختصارا، وأحيانا إلى أصل وجود هذه الأقوال.

1. أبان بن عبد الله البجلي: وثقه ابن معين والعجلي، وقال أحمد: صدوق صالح الحديث.[1]
2. أحمد بن عبد الرحمن بن وهب (بحشل):وثقه ابن عبد الحكم، وصدقه أبو حاتم، وحسن حاله أبو زرعة الرازي.[2]
3. أصبغ بن زيد الجهني(الوراق): وثقه ابن معين وأبو داود، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس به بأس.[3]
4. أفلح بن سعيد القبائي: وثقه ابن معين وابن سعد، وقال أبو حاتم:صالح.[4]
5. أيمن بن نابل الحبشي: وثقه ابن عيينة وابن معين وابن وضاح والعجلي وجماعة، وصدقه ابن شيبة، والذهبي وابن حجر.[5]

---

[1]- المجروحين، (99/1)، الجرح والتعديل، (296/1)، الثقات، (199/1)، ميزان الاعتدال، (9/1).

[2]- المجروحين، (149/1)، تهذيب الكمال، (387/1)، ميزان الاعتدال، (113/1).

[3]- المجروحين، (174/1)، تهذيب الكمال، (301/3)، ميزان الاعتدال، (270/1).

[4]- المجروحين، (176/1)، تهذيب الكمال، (323/3)، ميزان الاعتدال، (274/1).

[5]- المجروحين، (173/1)، تهذيب الكمال، (450/3)، ميزان الاعتدال، (273/1).

6. بشر بن شعيب بن أبي حمزة: ثقة، وقال الذهبي: أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء، ولكن قال في الثقات:" كان متقنا، وبعض سماعه من أبيه مناولة".[1]

7. بحر بن مرار الثقفي: قال يحي: خولط، وقال ابن معين: ثقة، وقال النسائي : ليس به بأس؛ تغير، وقال ابن عدي: لا أعرف له حديثا منكرا..وقال ابن حبان: اختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز..[2]

8. بكير بن أبي السميط: قال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، وقال العجلي: بصري ثقة، وقال الذهبي وابن حجر:صدوق.[3]

9. كير بن مسمار القرشي: ذكره في الثقات وفي المجروحين وفرق بينها ، وتبعه الخطيب البغدادي، وأكده ابن حجر.[4]

10. بهز بن حكيم القشيري: وثقه ابن المديني و ابن معين، وقال عن نسخته: إسناد صحيح كان دون بهز ثقة. وقال أبو صالح، وقال النسائي: ثقة. وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا، وتعقب الذهبي ابن حبان على قوله في المجروحين.[5]

11. ثابت بن قيس الغفاري؛ أبو غصن: وثقه أحمد، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال أيضا: صالح، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يهم.[6]

12. جعفر بن زياد الأحمر الكوفي: وثقه ابن معين والفسوي، وقال أحمد: صالح الحديث، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال الذهبي: ثقة يتفرد.[1]

---

[1]- المجروحين، (191/1)، الثقات له، (141/8)، تهذيب الكمال، (128/4)، ميزان الاعتدال، (315/1).

[2]- المجروحين، (194/1)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن عبد الهادي، ص:90، ميزان الاعتدال،(298/1)، الكاشف، (149/1)، التقريب، (121/1).

[3]- المجروحين، (195/1)، الجرح والتعديل، (406/1)، الثقات، (253/1)، ميزان الاعتدال، (349/1).

[4]- المجرحين، (194/1)، المتفق والمفترق، (548/1)، لسان الميزان، (62/2)، التقريب، (138/1).

[5]- المجروحين، (94/1)، الجرح والتعديل، (430/1)، تهذيب الكمال، (260/4). ميزان الاعتدال، (353/1).

[6]- المجروحين، (206/1)، تهذيب الكمال، (374/4)، الكاشف، (172/1)، التقريب، (148/1).

13. سويد بن عمرو الكلبي: وثقه ابن معين، والنسائي، وقال العجلي:" ثقة ثبت في الحديث، وكان رجلا صالحا متعبدا" ، وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال".[2]

14. صباح بن محمد البجلي الأحمسي:قال العجلي: ثقة، قال ابن حجر:ضعيف، أفرط فيه ابن حبان.[3]

15. عاصم بن ضمرة السلولي: وثقه ابن المديني، وابن معين، وابن سعد، والعجلي، والترمذي، وقال البزار: صالح الحديث، وقال النسائي:ليس به بأس، وتعقب ابن حجر الجوزجاني في تضعيفه له، وقال أيضا: صدوق.[4]

16. صفوان بن أبي الصهباء: وثقه ابن معين وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال:" أرجو أن يكن صدوقا في الحديث".[5]

17. عباد بن العباد الخواص: وثقه ابن معين والعجلي والفسوي، وقال ابن حجر: صدوق يهم، أفحش ابن حبان فيه فقال:"يستحق الترك".[6]

18. عبد الله بن بحير القاص: وثقه ابن معين، وقال ابن المديني عن هشام القاضي قوله: "كان يتقن ما سمع"، وفرق ابن حبان بينه وبين الذي يروي عن هانئ مولى عثمان،

ولم يفعل ذلك أبو حاتم، الدارقطني، والخطيب، وابن ماكولا.[1]

---

[1]- المجروحين، (214/1)، تاريخ الدوري، (86/2 تهذيب الكمال، (38/5)، ميزان الاعتدال، 407/1)، الكاشف، (175/1).

[2]- المجروحين، (347/1)، معرفة الثقات، (443/1)، ميزان الاعتدال، (253/2)، تذكرة الحفاظ، ابن طاهر القيسراني، (ينظر تعليق المحقق)، ص:16.

[3]- المجروحين، (373/1)،الثقات،للعجلي، (466/1). ميزان الاعتدال، (306/2)، التقريب، (434/1).

[4]- المجروحين، (126/2)، تهذيب الكمال، (496/13)، ميزان الاعتدال، (252/2)، تهذيب التهذيب، (40/5)، التقريب، (457/1).

[5]- المجروحين، (376/1)، تاريخ الدوري، (270/2)، تهذيب الكمال، (196/13 هامش، رقم:02).

[6]- المجروحين، (170/2)، تاريخ الدارمي، ('495)، ميزان الاعتدال، (368/2)، التقريب، (476/1).

19. عبد الله بن بشر الرقي: وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وقال أبو زرعة والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: أحاديثه عندي مستقيمة، وذكره ابن حبان أيضا في الثقات، واعتبره ابن حجر ذلك غفلة منه، وقال الذهبي: ثقة.[2]

20. عبد الله بن عصم الحنفي: فرق بينه وبين الذي يروي عن أبي سعيد، ونبه إلى خطئه، ولكن الحال أنه واحد، ثم قد بالغ في جرحه، وقد وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة الرازي: "ليس به بأس"، وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء، أفرط ابن حبان فيه وتناقض".[3]

21. عبد الرزاق بن عمر البزيغي: فرق بينه وآخر في الثقات، ولم يفرق بينهما البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وقال محمد بن عتبة الكندي: "كان من خيار الناس"، وقال ابن حجر:"صدوق".[4]

22. العلاء بن خالد: فرق بينه وبين الذي ترجم له في الثقات.[5]

23. العلاء بن زهير: الأزدي: وثقه ابن معين، وجرحه ابن حبان، والعبرة بتوثيق يحي كما قال الذهبي، وقال ابن حجر: ثقة من السادسة.[1]

---

[1]- المجروحين، (24/2)، الجرح والتعديل، (15/5)، المؤتلف والمختلف، (3/1)، تلخيص المتشابه، (193/1)، الإكمال، (200/1).

2- المجروحين، (32/2)، تاريخ الدوري، (298/2)، الجرح والتعديل، (14/5)، تهذيب الكمال، (237/14)، ميزان الاعتدال، (397/2)، تهذيب التهذيب، (160/5).

[3]- المجروحين، (5/2)، الثقات له، (57/5)، التاريخ الكبير، (159/5)، الجرح والتعديل، (126/5)، ميزان الاعتدال، (460/2)، ولعل متعلق ابن حبان الحديث الذي رواه عن ابن عباس رضي الله عنه قال:" أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم بخمسين صلاة فسأل ربه تعالى فجعلها خمس صلوات"، أخرجه ابن ماجه: السنن، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في فرض الصلاة، (448/1)، وأحمد: المسند، (315/1)، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه، (53/2)، وقال المزي:" صوابه عن ابن عمر"، تحفة الأشراف، (47/5).

[4]- المجروحين، (160/2)، التاريخ الكبير، (412/8)، الجرح والتعديل، (131/6)، الكمال (51/18)، ميزان الاعتدال، (608/2).

[5]- المجروحين، (183/2)، الثقات له، (267/7)، تهذيب الكمال، (491/22. 495)، ميزان الاعتدال، (98/3)، التقريب، (762/1).

24. علي بن هاشم البريد: وثقه ابن معين، والعجلي، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال ابن المديني وأبو زرعة: صدوق، قال ابن عدي: هو من الشيعة،..وهو إن شاء الله صدوق في روايته، وقال ابن حجر: صدوق يتشيع.[2]

25. عيسى بن شعيب البصري النحوي: قال البخاري عن الفلاس: ثنا عيسى بن شعيب؛ بصري صدوق. وقال الذهبي: صدقه الفلاس، وتركه غيره" فيه إشارة إلى قول ابن حبان، ونبه ابن حجر أن الخطأ في روايته إنما هي ممن روى عنهم، لذلك قال: " صدوق له أوهام".[3]

26. عيسى بن طهمان الجشمي: وثقه ابن معين وأحمد، والفسوي، وأبو داود، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس به بأس، ووثقه الذهبي في عدة مواضع، وتعقب ابن حجر ابنَ حبان على عبارته الشديدة فقال: "أما ابن حبان فقد أفحش القول فيه في الضعفاء...ثم لم يسق له إلا حديثا واحدا، والآفة فيه ممن دونه".[4]

27. كثير بن زياد البُرْسَاني الأزدي: وثقه ابن معين والبخاري، وأبو حاتم، والنسائي، وقال الذهبي: وثقوه، وقال ابن حجر: ثقة، من السادسة.[5]

28. كامل بن العلاء التميمي السعدي الكوفي: وثقه ابن معين، والعجلي، والفسوي، وقال ابن معين أيضا، والنسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: "رأيت في بعض رواياته

---

[1]- المجروحين، (183/2 ، تهذيب الكمال، (496/22)، ميزان الاعتدال، (101/3)، الكاشف، (360/2)، التقريب، (762/1).

[2]- المجروحين، (11/2)، مشاهير علماء الأبصار له، (1359)، تاريخ الدوري، (423/2)، التاريخ الكبير، (300/6)، الجرح والتعديل، (207/6)، سؤالات البرقاني، (362)، تهذيب الكمال، (163/21)، ميزان الاعتدال، (160/3)، التقريب، (704/1).

[3]- المجروحين، (120/2)، الجرح والتعديل، (406/6)، تاريخ الإسلام، (330/13)، تهذيب التهذيب (191/8)، التقريب، (771/1).

[4]- المجروحين، (117/2. 118)، تاريخ بغداد، (143/11)، تهذيب الكمال، (617/22)، الكاشف، (368/3)، المغني، (498/2)، تاريخ الإسلام، (558/9)، التقريب، (771/1). هدي الساري، (612).

[5]- المجروحين، (224/2)، تهذيب الكمال، (112/24)، ميزان الاعتدال، (404/3)، الكاشف، (4/3)، التقريب، (38/2).

أشياء أنكرتها، أرجو أنه لا بأس به"، وقال ابن حبان :" بطل الاحتجاج بأخباره"، قال ابن حجر: صدوق يخطيء.[1]

29. كميل بن زياد النخعي: وثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، ورماه بعضهم بالتشيع، وذكره ابن حبان في ثقاته وسكت عنه،.[2]

30. محمد بن الحسن المزني: وثقه ابن معين، و أبو داود، وقال أحمد: ليس به بأس، وسكت عنه ابن حبان في ثقاته، وقال الذهبي: ثقة، تكلم فيه ابن حبان" وقال أيضا: "وذكره . ابن حبان . في الثقات أيضا، وهذا أصوب".[3]

31. محمد بن صالح الأزرق المدني: قال أبوحاتم : شيخ، وقال الذهبي بعد قول ابن حبان: "وقال غير ابن حبان: لا بأس به". ثم إن ابن حبان ذكره أيضا في الثقات".[4]

32. مسحاج بن موسى الضبي الكوفي: وثقه ابن معين وأبو داود، وقال أبو زرعة: لا بأس به، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وقال ابن حجر: مقبول.[5]

33. مشرح بن هاعان المعافري المصري: وثقه ابن معين والعجلي، وقال أحمد: معروف، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال الذهبي: ثقة، وقال أيضا: صدوق؛ ليّنه ابن حبان، وقال ابن حجر: مقبول.[6]

---

[1]- المجروحين، (37/2)، ميزان الاعتدال، (400/3)، التقريب، (37/2).

[2]- المجروحين، (221/2)، الثقات له، (341/5)، الطبقات الكبرى، (179/6)، معرفة الثقات، (229/2)، ميزان الاعتدال،(415/3)، لسان الميزان، (346/7).

[3]- المجروحين، (275/2)، الثقات له، (411/7)، الجرح والتعديل، (226/7)، ميزان الاعتدال، (515/3)، المغني، (569/2).

[4]- المجروحين، (260/2)، الثقات له، (385/7)، الجرح والتعديل، (278/7)، ميزان الاعتدال، (581/3).

[5]- المجروحين، (32/3)، الجرح والتعديل، (1965/8)، تهذيب الكمال، (442/28)، ميزان الاعتدال، (96/3)، التقريب، (174/2).

[6]- المجروحين، (28/3)، الثقات له، (452/5)، الجرح والتعديل، (1973/8)، ميزان الاعتدال، 117/4)، الكاشف، (146/3)، التقريب، (185/2).

34. موسى بن خلف العمي البصري: وثقه يعقوب بن شيبة، والعجلي، وقال عفان: ما رأيت مثله قط، وقال ابن معين، وأبو داود: ليس به بأس، وقال ابن عدي: "لا أرى برواياته بأسا ". وقال الذهبي: وثق، وقال ابن حجر: صدوق عابد له أوهام.[1]

35. موسى بن أبي كثير الأنصاري الكبير: وثقه ابن معين، وابن سعد، والفسوي، وقال أبو حاتم: "محله الصدق"، رماه الأئمة بالإرجاء وآخرون بالقدر، قال الذهبي: "ثقة قدري، وقيل مرجيء"، قال ابن حجر: "صدوق، رمي بالإرجاء لم يصب من ضعفه"،[2] وهذا إشارة إلى قول ابن حبان لما جرحه وبالغ في جرحه.

36. ناجية بن كعب الأسدي: وثقه العجلي، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم شيخ، وقال الذهبي: "توقف فيه ابن حبان، وقواه غيره"، وقال ابن حجر: ثقة.[3]

37. أبو بكر النهشلي: وثقه ابن مهدي، وابن معين، وأحمد،والعجلي، وأبو داود، وقال أيضا: ثبت في الحديث إلا أنه مرجيء، وقال أحمد بن يونس: كان شيخا صالحا مغفلا، وبناء على هذا جرحه ابن حبان، وتعقبه الأئمة، قال الذهبي: صدوق تكلم فيه ابن حبان"، وتعقبه في الميزان، وقال أيضا: ثقة".[4]

38. أبو رجاء الجزري: وثقه أبو حاتم، وأبو داود، جرحه ابن حبان في الضعفاء وعبارته في الثقات أقرب إلى أقوال الأئمة، وقال الذهبي: ثقة، وقال ابن حجر: صدوق يدلس.[5]

---

[1]- المجروحين، (240/2)، تهذيب الكمال (55/29)، ميزان الاعتدال، (203/4)، المغني، (683/2)، التقريب، (222/2).

[2]- المجروحين، (240/2)، الطبقات الكبرى، (339/6)، المعرفة والتاريخ، (102/3 تهذيب الكمال، (135/29)، ميزان الاعتدال، (218/4)، الكاشف، (188/3)، التقريب، (228/2).

[3]- المجروحين، (57/3)، الجرح والتعديل، (2223/8)، تهذيب الكمال، (254/29)، ميزان الاعتدال، (239/4)، المغني، (692/2)، التقريب، (236/2).

[4]- المجروحين، (145/3)، الجرح والتعديل، (1526/9)، سنن الدارقطني، (180/2) تهذيب الكمال، (156/33)، ميزان الاعتدال، (496/4)، المغني، (773/2)، الكاشف، (308/3).

[5]- المجروحين، (158/3)، الثقات له، (504/7)، تهذيب الكمال، (278/27)، الكاشف، (163/3)، التقريب، (397/2).

39. أبو مرزوق التجيبي، واسمه حبيب بن الشهيد: وثقه العجلي، وذكره ابن حبان نفسه في الثقات، وقال الذهبي: ثقة فقيه، وقال ابن حجر:ثقة.[1]

ومن الذين لم يخرج لهم أصحاب الكتب الستة:

40. إسماعيل بن رجاء الحصني الرقي: وثقه العجلي، والحاكم، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي في ترجمة شيخه: خالد بن سليمان: له أحاديث شبه موضوعة، فلا أدري البلية من قبله أو من قبل الراوي عنه".[2]

41. خالد بن صبيح الفقيه: ذكره ابن حبان في ذيل الضعفاء، وقال أبو حاتم.[3]

42. شعيب بن مبشر الكلبي: جرحه ابن حبان ،قال الذهبي: حسن الحديث.[4]

43. صدقة بن رستم الإسكاف: عنه عبيد بن إسحاق، قال أبو حاتم: ما به بأس، صدوق. وقال البخاري: لم يصح حديثه لحال عبيد". قال ابن حجر: "روى عنه عبيد العطار وأثنى عليه خيرا".[5]

44. عبيد بن فرج العتكي: جرحه ابن حبان، وقال الذهبي: ضعفه ابن حبان، و تعلق عليه بحديث حدث به محمد بن إبراهيم الأنصاري ثنا محمد بن الأشرف التمار ثنا عبيد بن الرج عن حماد بن زيد...".[6]

45. عمير بن سويد العجلي الكوفي: وثقه ابن معين، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به لمخافته الأثبات في الروايات على قلة ما يأتي بها".[7]

---

[1]- المجروحين، (159/3)، الثقات له، (665/7 ، تهذيب الكمال، (274/34)، ميزان الاعتدال، (571/4)، الكاشف، (376/3)، التقريب، (465/2).

[2]- المجروحين، (130/1)، الجرح والتعديل، (169/2)، ميزان الاعتدال، (228/1)، لسان الميزان، (521/1).

[3]- ميزان الاعتدال (632/1)، لسان الميزان، (436/2).

[4]- المجروحين، (359/1)، ميزان الاعتدال، (277/2)، اللسان، (176/3).

[5]- المجروحين، (371/1)، التاريخ الكبير، (298/4)، ميزان الاعتدال، (310/2)، اللسان، (218/3).

[6]- المجروحين، (175/2)، ميزان الاعتدال، (21/3).

[7]- المجروحين، (198/2)، ميزان الاعتدال، (296/3)، اللسان، (438/4).

46. عمير بن عبد المجيد الحنفي: قال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، وحكي ابن حبان عن ابن معين أنه قال فيه : صليح ثم ضرب عليه وكتب ضعيف.[1]

47. هشام بن عبيد الله الرازي: قال أبو حاتم: "صدوق، ما رأيت أعظم قدرا منه "بالري"، ومن أبي مسهر "بدمشق"، وقال ابنه:" يحتج بحديثه"، وساق له ابن حبان حديثين أخطأ فيهما، وقال :"بطل الاحتجاج به".[2]

48. هشام بن سلمان المجاشعي: جرحه ابن حبان ، وقال ابن عدي: أحاديثه عن يزيد غير محفوظة، وقال الذهبي: صدوق ، ضعفه موسى بن إسماعيل المنقري.[3]

49. يحيى بن زهدم الغفاري: قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ وقال الذهبي: أرجو أن يكون صدوقا، وقال ابن حجر: وكانت الآفة من شيخه.[4]

50. أبو الأصفر: قال ابن حبان: لا يحتج به إذا انفرد، وقال الذهبي: تكلم فيه ابن حبان بلا حجة.[5]

المطلب الثاني: الرواة الذين يوافق على جرحهم:

وهؤلاء الرواة هم الذين وافقه المتأخرون عنه على جرحهم، ولا يعلم لأهل العلم فيهم جرح أو تعديل حسب ما توفر من أخبار عنهم في كتب الجرح والتعديل، وجملة ما تفرد بجرحهم دون من سبقه من المتقدمين، ووافقه من جاء بعده الرواة الآتية أسماؤهم:

51. أحمد بن محمد بن حرب الملحمي: أدركه ابن حبان فجرحه بالكذب، وقال ابن عدي: يتعمد الكذب، وساق له عدة أحاديث، وكرر تكذيبه.[6]

---

[1]- المجروحين، (2/ 199)، الجرح والتعديل، (377/6)، ميزان الاعتدال، (296/3)، اللسان، (438/4).

[2]- المجروحين، (90/3)، الجرح والتعديل، (67/9)، ميزان الاعتدال، (300/4)، اللسان، (258/6).

[3]- المجروحين، (79/3)، ميزان الاعتدال، (299/4)، اللسان، (255/6).

[4]- المجروحين، (114/3)، الجرح والتعديل، (147/9)، ميزان الاعتدال، (376/4)، اللسان، (335/6).

[5]- المجروحين، (153/3)، الميزان، (492/4).

[6]- المجروحين، (154/1)، ميزان الاعتدال، (132/1)، اللسان، (366/1).

52. أحمد بن العباس الهاشمي: أدركه وقال فيه: يقلب الأخبار ويهم فيها الوهم الفاحش والقلب الوخش، لا يحل الاحتجاج به بحال"، وقال ابن عدي: حدث بمناكير".[1]

53. أحمد بن محمد بن الصلت: قال ابن حبان: كان يضع الحديث ..كان في أيامنا بغداد باق .."، وقال ابن عدي:" ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه.."[2]

54. أحمد بن محمد بن الفضل الأبلي: قال ابن حبان: خرجت إليه فرأيته فيها . نوكند بنيسابور. وكتبت عنه شبيها بخمسمائة حديث كلها موضوعة بعضها نسخة عن الثقات"، وقال الدارقطني: ضعيف.[3]

55. أحمد بن محمد بن فضالة: قال ابن حبان " كان ممن يضع المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار.."، وقال الدارقطني: كان يضع الحديث، وكان عذب اللسان.[4]

56. أحمد بن ميثم بن أبي نعيم بن دكين: قال ابن حبان" يروي عن علي بن قادم المناكير، وعن غيره من الثقات الأشياء المقلوبة.."، وقال الدارقطني: ضعيف .[5]

57. أحمد بن إبراهيم بن موسى: قال ابن حبان:" لا تحل الرواية عنه على سبيل الاحتجاج به.."وقال ابن عدي: منكر الحديث، وذكره الدارقطني في الرواة عن مالك وساق له حديث جعل الوهم ممن روى عن أحمد.[6]

58. أحمد بن إبراهيم المزني: قال ابن حبان: كان يدور بالساحل ويحدث بها؛ يضع الحديث على الثقات وضعا لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار"، روى

---

[1]- المجروحين، (154/1)، ميزان الاعتدال، (106/1).

[2]- المجروحين، (153/1)، الميزان، (160/1)، اللسان، (376/1).

[3]- المجروحين، (155/1)، ميزان الاعتدال، (148/1).

[4]- المجروحين، (156/1)، الميزان، (149/1)، اللسان، (290/1).

[5]- المجروحين، (148/1)، الميزان، (1/ 160)، اللسان، (423/1).

[6]- المجروحين، (141/1)، الميزان، (80/1)، اللسان، (234/1).

عن محمد بن كثير ثنا الأوزاعي عن الزهري عن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبركم بأشقى الأشقياء: من جمع الله له عذاب الآخرة بفقر الدنيا".[1]

59. أحمد بن سمرة أبو سمرة: قال ابن حبان:" يروي عن الثقات الأوابد و الطامات، لا يحل الاحتجاج به بحال". وقال الدارقطني: وهم ابن حبان في نسبه، إنما هو أحمد بن سلمة بن خالد بن جابر، وقال ابن عدي: أحمد بن سالم بن جابر: له مناكير، وعلى هذا الأخير سار الذهبي في ترجمته.[2]

60. أحمد بن محمد بن مالك بن أنس: قال ابن حبان: منكر الحديث، يأتي بالأشياء المقلوبة التي لا يجوز الاحتجاج بها"، وقال الدارقطني : ضعيف.[3]

61. إبراهيم بن إسحاق بن عيسى: قال ابن حبان:" كان يقلب الأخبار ويسرق الحديث،.. والاحتياط في أمره الاحتجاج بما وافق الثقات من الأخبار وترك ما انفرد به من الآثار ".[4]

62. إبراهيم بن زيد التفليسي: قال ابن حبان:" منكر الحديث جدا..لا يحل الاحتجاج به بحال"، وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال أبو نعيم:" حدث عن مالك وابن لهيعة بالموضوعات".[5]

63. إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي: قال ابن حبان:" يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة...وأبوه أيضا لا شيء في الحديث، فلست أدري أهو الجاني على أبيه، أو أبوه الذي كان يخصه بالموضوعات"، وقال الدارقطني: متروك.[6]

---

[1]- المجروحين، (144/1)، الميزان، (80/1)، اللسان، (231/1)، وقال أبو حاتم: هذا الحديث باطل ، وماضي لا أعرفه"، وإسناده : حرملة عن ابن وهب عن الماضي بن محمد الغافقي عن هشام عن الحسن عن أبي سعيد به، مع تقديم: فقر الدنيا، ينظر: كتاب العلل، (278/2).

[2]- المجروحين، (140/1)، الميزان، 99/1).

[3]- المجروحين، (140/1)، الميزان، (150/1)، اللسان، (397/1).

[4]- المجروحين، (119/1. 120)، ميزان الاعتدال، (118/1)، اللسان، (12/1).

[5]- المجروحين، (113/1)، الميزان، (32/1)، اللسان، (159/1).

[6]- المجروحين، (112/1)، الميزان، (51/1)، اللسان، (185/1).

64. إبراهيم بن عبد الله الصنعاني: قال ابن حبان: يروي عن عبد الرزاق المقلوبات الكثيرة يجوز الاحتجاج بمن يرويها لكثرتها".وقال ابن عدي: منكر الحديث". وقال الدارقطني: كذاب.[1]

65. إسحاق بن إبراهيم الطبري: قال ابن حبان: منكر الحديث جدا، يأتي عن الثقات بالأشياء الموضوعة .."، قال ابن عدي: منكر الحديث، وقال الحاكم: روى عن الفضيل وابن عيينة أحاديث موضوعة.[2]

66. إسحاق بن أبي يحي الكعبي: قال ابن حبان: ينفرد عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، ويأتي عن الأئمة المرضيين ما هو من حديث الضعفاء والكذابين.."، وذكره في الثقات أيضا، قال ابن عدي: مقدار ما رأيته مناكير، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال الذهبي: هالك، يأتي بالمناكير عن الأثبات.[3]

67. بشر بن عبد الله القصير: قال ابن حبان: منكر الحديث جدا"، وساق الذهبي قول ابن حبان ولم يزد عليه.[4]

68. بشير بن حرب البزار: قال ابن حبان : منكر الحديث جدا، وجعل الذهبي الخطأ ممن روى عنه، وأنكر الدارقطني على ابن حبان هذا التفريق وقال: إن بشر بن حرب فرد؛ وهو الندبي، وقال ابن حجر: والذي وقفت عليه في نسخة قديمة جدا من الضعفاء لابن حبان هذا بشير بزيادة ياء، كذلك ذكره صاحب الحافل في من اسمه بشير.[5]

69. بكر بن زياد الباهلي: شيخ دجال يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه.." قال الذهبي : صدق ابن حبان.[6]

---

[1]- المجروحين، (118/1)، الميزان، (42/1)، اللسان، (171/1).

[2]- المجروحين، (138/1)، الميزان، (177/1)، اللسان، (457/1).

[3]- المجروحين، (137/1)، الميزان، (205/1)، اللسان، (494/1).

[4]- المجروحين، (176/1)، الميزان، (319//1)، اللسان، (33/2).

[5]- المجروحين، (196/1)، الميزان، (315/1)، اللسان، (28/2).

[6]- المجروحين، (197/1)، الميزان، (345/1)، اللسان، (60/2).

70. بكر بن مختار بن فلفل: قال ابن حبان: منكر الحديث جدا، .. لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار"، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحا ولا تعديلا ، ولم يسق الذهبي ولا ابن حجر في ترجمته إلا قول ابن حبان.[1]

71. جعفر بن محمد الأنطاكي: قال ابن حبان: يروي عن زهير بن معاوية الموضوعات، وعن غيره من الأثبات المقلوبات لا يحل الاحتجاج بخبره".[2]

72. حبان بن زهير: اختلط في آخره حتى كان لا يدري ما يحدث ولم يميز حديثه القديم من الحديث الذي حدث في اختلاطه فبطل الاحتجاج به".[3]

73. الحسن بن علي الرقي: قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل القدح فيه". وذكره أيضا في الثقات وقال: من المواظبين على لزوم السنن ..."، وقال ابن عدي: غير معروف"، وقال الذهبي: اتهمه ابن حبان، و به قال ابن حجر.[4]

74. حميد بن الحكم القرشي: قال ابن حبان: منكر الحديث، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ".[5]

75. حميد بن علي بن هارون القيسي: قال ابن حبان:"ذهبت إليه يوما وجماعة من أصحابنا... فلما أتيناه إذا شيخ يظهر الصلاح والخير فسألته أن يملي علينا شيئا فأملى علينا... فقمنا وتركناه وعملت أن أمره لا يخلو من أحد شيئين: إما أن يكون هو الذي يتعمد قلب هذه الأحاديث أو قلبت له فحدث بها .."، قال الحاكم: كذاب خبيث، حدث بالبصرة بعد الثلاثمائة عن عبد الواحد بن غياث والشاذكوني بأحاديث موضوعة.[6]

---

[1]- المجروحين، (195/1)، الميزان، (348/1)، اللسان، (228/3).

[2]- المجروحين، (213/1)، الميزان، (416/1).

[3]- المجروحين، (261/1)، الميزان، (448/1)، اللسان، (201/2).

[4]- المجروحين، (239/1)، الميزان، (510/1)، اللسان، (260/3).

[5]- المجروحين، (262/1)، التاريخ الكبير، (359/3)، الميزان، (617/1).

[6]- المجروحين، (1/ 263)، الميزان، (613/1)، اللسان، (419/3).

76. خالد بن عبد الدائم: قال ابن حبان: "يروي عن نافع بن يزيد المناكير التي لا تشبه حديث الثقات ، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة "، وقال ابن عدي: "في حديثه بعض ما فيه...روى عنه زكريا الوقار وحده، فلعل الآفة من زكريا"، قال أبو نعيم : روى عن نافع بن يزيد موضوعات"، وقال الحاكم والنقاش: "روى أحاديث موضوعة"، وقال ابن طاهر:"متروك الحديث".[1]

77. دليل بن عبد الملك الفزاري: قال ابن حبان:" روى عنه ابنه عبد الملك بن دليل عنه عن السدي عن زيد بن أرقم نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الاحتجاج بدليل هذا"، ولم يسق الذهبي إلا قول ابن حبان، وحديثا واحدا من موضوعاته.[2]

78. السري بن عاصم بن سهل الهمداني: : قال ابن حبان:"..يسرق الحديث ويرفع الموقوفات لا يحل الاحتجاج به"، ثم ساق جملة من منكراته، واتهمه النقاش بالوضع.[3]

79. سعيد بن رحمة المصيصي: قال ابن حبان:" يروي ما لا يتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات "، وقال الذهبي: سعيد بن رحمة عن ابن المبارك، وهو راوي كتاب الجهاد عنه ، ثم ساق كلام ابن حبان.[4]

80. سلمة بن حفص السعدي: قال ابن حبان: "شيخ كان يضع الحديث لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا عند الاعتبار، ثم ساق له حديث جابر بن سمرة قال : كان إصبع النبي صلى الله عليه وسلم من رجله اليسرى متظاهرة"، هذا خبر منكر لا أصل له، كان النبي صلى الله عليه وسلم معتدل الخلق".[5]

---

[1]- المجروحين، (276/1)، الميزان، (633/1)، اللسان، 437/2).

[2]- المجروحين، (291/1)، الميزان، (28/2).

[3]- المجروحين، (351/1)، الميزان، (117/2)، اللسان، (16/3).

[4]- المجروحين، (1/)، الميزان، (135/2)، اللسان، (34/3).

[5]- المجروحين، (335/1)، الميزان، (189/2)، والحديث أخرجه أيضا: أحمد في المسند، (100/5)، والبيهقي في الدلائل، (184/1)، بلفظ"كانت أصبع رسول الله صلى الله عليه وسلم خنصره من رجله (رجليه) متظاهرة.

81. سلم بن عبد الله الزاهد: قال ابن حبان: " يروي عن القاسم بن معن ما ليس من حديثه، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار"،ثم ساق له جملة من منكراته ، وزاد الذهبي حديثا آخر من بلاياه.[1]

82. سليمان بن مسلم الخشاب: قال ابن حبان: "..لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل اعتبار للخواص.."، و قال ابن عدي: سليمان شبه المجهول، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما، ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه"، ثم ساقا له حديثين، قال الذهبي: هما موضوعان في نقدي.[2]

83. سهل الأعرابي: قال ابن حبان: قليل الحديث، منكر الرواية، ليس بمحل الذي يقبل ما انفرد لغلبة المناكير على روايته"، وقال لذهبي: وقيل هو سهل بن سلمة، وقال ابن حجر: وهوهو، وقد ذكره ابن حبان في الثقات أيضا.[3]

84. سهل مولى المغيرة أبو حُرَيْز: قال ابن حبان: يروي عن الزهري العجائب، وعن غيره من الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال"، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب.[4]

85. الصعق بن حبيب السلولي: قال ابن حبان: شيخ يخالف الثقات في الروايات، ويأتي بالمقلوبات عن الأثبات"، وقال الذهبي: وغمزه الدارقطني، ولا يكاد يعرف.[5]

86. طاهر بن الفضل الحلبي: قال ابن حبان: ..يضع الحديث على الثقات وضعا، ويقلب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة.."، وذكره في الثقات وقال: "يخطيء ويخالف". قال ابن حجر معقبا: هوهو، فما لذكره في الثقات معنى.وقال الحاكم: يروي الموضوعات، وقال أبو نعيم: روى عن ابن عيينة مناكير، لا شيء.[6]

---

[1]- المجروحين، (340/1)، الميزان، (185/2)، اللسان، (73/- 74).

[2]- المجروحين، (328/1)، الميزان، (223/2)ن اللسان، (121/3).

[3]- المجروحين، (345/1)، الميزان، (243/2)ن اللسان، (141/3).

[4]- المجروحين، (344/1)، الميزان، (241/2).

[5]- المجروحين، (371/1)، الميزان، (315/2 - 317).

[6]- المجروحين، (380/1)، الميزان، (335/2)، اللسان، (246/3- 247).

87. ظبيان بن محمد بن ظبيان الكلبي: قال ابن حبان :"يروي عن أبيه العجائب، لا يحل الاحتجاج به.."ولم يسق الذهبي إلا قول ابن حبان.[1]

88. عباس بن الضحاك البلخي: قال ابن حبان: "شيخ دجال يضع الحديث، لا يعرفه أصحاب الحديث، وما أحسب أن أحدا من أصحابنا كتب عنه، لكني ذكرته ليعرف، وتجتنب روايته.[2]

89. العباس بن محمد العلوي: اكتفى ابن حبان في جرحه بذكر هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم:" ليلة أسري بي دخلت الجنة فإذا أنا بتفاحة انقلبت عن حوراء مرضية..."الحديث، وقال "لا أصل له .."وقال الذهبي: موضوع.[3]

90. عثمان بن معاوية: قال ابن حبان:" يروى عن ثابت البناني، الأشياء الموضوعة التي لم يث بها ثابت قط ، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل القدح فيه فكيف الاحتجاج به" وساق له حديث الخرافة، وقال ابن حجر:"و هذا الحديث الذي أنكره ابن حبان على هذا الشيخ قد أورده ابن عدي في الكامل في ترجمة بن أبي سارة من روايته عن ثابت عن أنس فتابع عثمان ابن معاوية.[4]

91. عصام بن الوضاح الزبيدي: قال ابن حبان:" يروي عن مالك ،...المناكير الكثيرة لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد .."[5].

92. علي بن جميل الرقي: قال ابن حبان:" .. يضع الحديث وضعا، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه "، وقال الحاكم والنقاش:"روى أحاديث موضوعة"، وقال أبو نعيم: "روى عن جرير وغيره المناكير".[6]

---

[1]- المجروحين، (381/1)، الميزان، (348/2)، اللسان، (257/3).

[2]- المجروحين، (191/2)، الميزان، (383/2)، اللسان، (293/3).

[3]- المجروحين، (191/2)، الميزان، (386/2)، اللسان، (298/3)، والحديث لم أقف عليه إلا عند ابن حبان في المجروحين. والله أعلم.

[4]- المجروحين، (98/2)، الميزان، (54/3)، اللسان، (180/4).

[5]- المجروحين، (174/2)، الميزان، (67/3)، اللسان، (202/4).

[6]- المجروحين، (116/2)، الميزان، (117/3)، اللسان، (250/4).

93. عيسى بن عبد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب: قال ابن حبان:" يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة، لا يحل الاحتجاج به ، كأنه يهم و يخطيء حتى يجيء بالأشياء الموضوعة عن أسلافه فبطل الاحتجاج بما يرويه لما وصفت"، وقال الدارقطني: متروك الحديث.[1]

94. علي بن سليمان الأزدي: قال ابن حبان:"شيخ يرفع المراسيل ويسند الموقوف لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد..يجب التنكب عن روايته".[2]

95. علي بن الربيع: قال الحافظ ابن حبان:"..يروي المناكير، فلما كثر في روايته المناكير بطل الاحتجاج به".[3]

96. عمر بن أيوب المدني :قال الحافظ ابن حبان :"شيخ يروي عن أبي ضمرة وابن أبي فديك .. المقلوبات، وعن غيرهم من الثقات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به بحال..". قال الدارقطني :"يضع الحديث و قال مرة :ضعيف وقال ليس بثقة "، وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم :"روي عن أنس بن عياض ومالك أحاديث موضوعة ".[4]

97. العوام بن جويرية : قال الحافظ ابن حبان:"...كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات على صلاح فيه، كان يهم ويأتي بالشيء على التوهم من غير أن يتعمد فاستحق ترك الاحتجاج به لما ظهر عليه من أمارات الجرح...".[5]

98. عَبيدة بن عبد الرحمن البجلي، وقيل عُبيدة: قال الحافظ ابن حجر: والمذكور عند البخاري، وابن أبي حاتم بالفتح بلا تردد ورجحه ابن ماكولا ، ثم قال: ويقال بالضم، قال ابن حبان :" يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل الاحتجاج به بحال... ثم ساق

---

[1]- المجروحين، (121/2)، الميزان، (315/3).

[2]- المجروحين، (114/2)، الميزان، (132/3).

[3]- المجروحين، (111/2)، الميزان، (126/3).

[4]- المجروحين، (92/2)، الميزان، (183/3)، اللسان، (329/4).

[5]- المجروحين، (196/2)، الميزان، (303/3).

له حديث أبي أيوب قال :" أخذت من لحية النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فقال: لا يصبك السوء أبا أيوب".[1]

99. عبد الله بن الحسين المصيصي :قال ابن حبان:"سكن المصيصة، بقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ..". روى الدارقطني والحاكم من طريقه عن عفان عن حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة حديث" الصلح بين المسلمين جائز". وقال الحاكم: صحيح :تفرد به عبد الله بن الحسين؛ وهو ثقة. وتعقبه الذهبي بقول ابن حبان.[2]

100. عبد الله بن زياد الفلسطيني: قال ابن حبان بعد أن ساق له حديثين:"... ومن يروي مثل هذا الحديث وجب مجانبة ما يروي من الأحاديث وإن وافق الثقات في بعض الروايات..."، واتهمه أبو نعيم أيضا.[3]

101. عبد بن عيسى الفروي: قال ابن حبان:" يروي عن ابن نافع و..العجائب، ويقلب على الثقات الأخبار.. ، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم: "روى عن ابن نافع ومطرف أحاديث مناكير.[4]

102. عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي: قال ابن حبان:" ...كان تقلب له الأخبار فيجيب فيها ، كان آفته ابنه لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار..."، قال ابن عدي:"عامة حديثه غير محفوظة، ولم للمتقدمين كلاما "، وقال الدارقطني: ضعيف،

---

[1]- المجروحين، (199/2)، الميزان، (26/3)، اللسان، (148/4)، والحديث أخرجه:أبو داود، كتاب الصلاة، (23/2)، وابن ماجه، (365/1)، والطبراني، في الكبير، (130/4رقم:3890)، والبيهقي، شعب الإيمان، (224/5)، وقال تفرد به يحي بن العلاء، وروي من وجه آخر ضعيف عن أنس بن مالك، ينظر :العلل المتناهية، (728/2).

[2]- المجروحين، (46/2)، الميزان، (408/2)، اللسان، (335/3)، والحديث أخرجه الدارقطني، في السنن، (27/3)، والحاكم، في المستدرك، (50/2)، وله طريق آخر عند البيهقي، في السنن، (63/6).

3- المجروحين، (33/2)، الميزان، (425/2)، اللسان، (342/3).

4- المجروحين، (45/2)، الميزان، (470/2)ن اللسان، (378/3).

أبو عمر: روى عن مالك أشياء انفرد بها لم يتابع عليها"، وقال الذهبي: "أحد الضعفاء، روى عن مالك عجائب".[1]

103. عبد الله بن محمد بن القاسم: قال ابن حبان:" يروي عن زيد بن ثابت المقلوبات، وعن غيره من الثقات الملزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد".[2]

104. عبد الله بن مسلم بن رشيد: قال ابن حبان:" ..يروي عن الليث بن سعد ومالك وابن لهيعة ويضع عليهم الحديث،.. لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره... وهو الذي روى عن أبي هدبة نسخة كلها معمولة".[3]

105. عبد الله بن وهب النسوي: قال ابن حبان:" شيخ دجال يضع الحديث على الثقات، يلزق الموضوعات بالضعفاء،... لا يحل ذكره في الكتب بحيلة إلا على سبيل الجرح فيه"، وقال أبو نعيم: "روى عن ابن وهب ويزيد بن هارون المناكير، لا شيء".[4]

106. غسان بن أبان بن كلاب الحنفي: قال ابن حبان :" أبو روح، يروي العجائب.."، وقال الذهبي:" حدث قبل المائتين، منكر الحديث".[5]

107. الفرات بن زهير: قال ابن حبان:" شيخ يروي عن مالك بن أنس ما لم يحدث به مالك قط، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال"، وقال الدارقطني: ضعيف.[6]

108. الفرات بن سليم: قال ابن حبان:" .. منكر الحديث جدا، يأتي بما لا يشك من الحديث صناعته أنه معمول..".[7]

109. الفضل بن عبيد الله اليشكري: قال ابن حبان:" .. يروي عن مالك بن سليمان وغيره العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال"، وقال الدارقطني: ضعيف ،ثم ساق حديثا منكرا

1- المجروحين، (39/2)، الميزان، (464/2)، اللسان، (392/3).

2- المجروحين، (44/2)، الميزان، (496/2)، اللسان، (404/3).

3- المجروحين، (44/2)، الميزان، (503/2)، اللسان، (431/3).

4- المجروحين، (43/2)، الميزان، (523/2)، اللسان، (431/3).

5- المجروحين، (202/2)، الميزان، (333/3)، اللسان، (490/4).

6- المجروحين، (208/2)، الميزان، (341/3).

7- المجروحين، (207/2)، الميزان، (342/3).

عن مالك؛ كما قال الخطيب، وجعل الدارقطني الحمل فيه على راويه عن الفضل، كذلك ساق له ابن حجر حديثا آخر.[1]

110. القاسم بن إبراهيم بن علي الهاشمي:قال ابن حبان:" منكر الحديث، ثم ساق له حديثا استدل به على ضعف القاسم.[2]

111. القاسم بن عبد الله المكفوف: ساق له ابن حبان حديثا منكرا ثم قال: لست أدري الحمل في هذا على القاسم أو على سلم الخواص. شيخه. "، وقال الحاكم وأبو نعيم:" روى عن سلم الخواص وغيره أحاديث موضوعة، لا شيء".[3]

112. كثير بن حمير الأصم: قال ابن حبان:" شيخ يروي عن الشاميين ما لم يتابع عليه، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد...".[4]

113. مأمون بن أحمد السلمي: أدركه ابن حبان وقال فيه:" .. كان دجالا من الدجاجلة، ظاهر أحواله مذهب الكرامية وباطنها ملا يوقف على حقيقته.."، وقال الذهبي، أتى بطامات وفضائح.[5]

114. محمد بن الحسن الأزدي: قال ابن حبان:" يروي عن مالك ما لا أصل له، لا يجوز الاحتجاج به .."، قال الدارقطني: مجهول، وكذلك قال الخطيب، وقال أبو نعيم : "روى عن مالك مناكير".[6]

115. محمد بن الخليل الذهلي: قال ابن حبان:" شيخ يضع الحديث، لا يحل ذكره في الكتب ، ولعله لا يعرفه كثير من إنسان من أصحابنا لخفائه، ولكني ذكرته في هذا الكتاب لأن يعرفه من كان في هذه الشأن مبتدئا .. ثم ساق له حديث موضوعا، ووافقه على ذلك الخطيب والذهبي.[7]

---

[1]- المجروحين، (211/2)، الميزان، (353/3)، اللسان، (526/4).

[2]- المجروحين، (215/2)، الميزان، (368/3).

[3]- المجروحين، (214/2)، الميزان، (273/3).

[4]- المجروحين، (225/2)، الميزان، (403/3).

[5]- المجرحين، (45/3)، الميزان، (429/3).

[6]- المجروحين، (297/2)، الميزان، (516/3)، اللسان، (130/5).

[7]- المجروحين، (296/2)، الميزان، (539/3)، المغني، (577/2)، اللسان، (164/5).

116. محمد بن سليمان الجوهري: قال ابن حبان:" .. يقلب الأخبار على الثقات، ويأتي عن الضعفاء بالملزقات، لا يحل الاحتجاج به بحال.."، وقال الذهبي: "جرحه ابن حبان "، وكأنه لم يقف إلا على هذا القول.[1]

117. محمد بن سليمان بن محمد بن دبير: ودبير بوزن كبير، قال ابن حبان:" ..كتبت عنه في الوزانين بقرب الجامع، يسرق الحديث، ويضع عن الثقات ما لم يحدثوا، ممن تركنا حديثه بعد الإكثار، لا تحل الرواية عنه..."، وقال الذهبي: قيل: كان يضع الحديث.[2]

118. محمد بن سعيد الطائفي: قال ابن حبان:" يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل الاحتجاج به بحال..."، وقال أبو نعيم عن ابن جريج خبرا موضوعا "، وقال الذهبي:"مجهول من بعض شيوخ الواقدي".[3]

119. محمد بن الضوء بن الصلصال: قال ابن حبان:" شيخ يروي عن أبيه المناكير، لا يجوز الاحتجاج به .." و قال الخطيب:" ليس بمحل لأن يؤخذ عنه العلم لأنه كذاب، كان أحد المهتكين بالخمور والفجور"، وقال الذهبي: كذاب.[4]

120. محمد بن عامر الرملي: قال ابن حبان:" يروي عن ابن عيينة، يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم .." ثم ذكره في الثقات وقال ".. لم أر في حديثه مما في القلب منه شيء إلا حديثا واحدا".[5]

121. محمد بن عبد الله العصري: قال ابن حبان:" ... منكر الحديث على قلته، لا يحتج به لجهالته وقلة شهرته في أهل العلم بالرواية، مع ما يأتي من المنكر فيما روى". وذكره الذهبي ولم يزد على قول ابن حبان.[6]

---

[1]- المجروحين، (309/2)، الميزان، (572/3)، المغني، (588/2)، اللسان، (192/5).

[2]- المجروحين، (314/2)، الميزان، (572/3)، اللسان، (192/5).

[3]- المجروحين، (268/2)، الميزان، 564/53)، المغني، (586/2)، تهذيب التهذيب، (169/9).

[4]- المجروحين، 310/2)، الميزان، (586/3)، المغني، (594/2)، اللسان، (212/5).

[5]- المجروحين، (304/2)، الميزان، (588/3)، المغني، (589/2)، اللسان، (207/5).

[6]- المجروحين، (282/2)، الميزان، (597/3)، المغني، (598/2)، اللسان، (223/5).

122. محمد بن عبد الله الحبطي: قال ابن حبان:" يروي عن شعبة ما ليس من حديثه، روى عنه عثمان بن سعيد الأحول ممن يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات..".[1]

123. محمد بن عثمان القرشي: قال ابن حبان:" ... منكر الحديث، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يجوز الاحتجاج بخبره .." قال الذهبي: قال الدارقطني:" قول ابن حبان محمد بن عثمان خطأ، إنما هو عثمان بن عبد الله أبو عمرو الزهري، قال . الذهبي . إن كان هو المكي فقد قال أبوحاتم: مجهول.[2]

124. محمد بن عمر بن الوليد اليشكري: فرق بينه ابن حبان وبين ابن لاحق وقال عن الأول:".. يروي عن مالك ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا عند الاعتبار للخواص.."وكذلك فرق بينهما الدارقطني، و الخطيب، وقال ابن حجر: وهو الصواب.[3]

125. محمد بن المنذر بن عبيد الله: قال ابن حبان:" .. كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعة، لا يحل كتابة حديثه غلا على سبيل الاعتبار..."، وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة، وقال أبو نعيم: يروي أحاديث، وقال الذهبي: تركه ابن حبان.[4]

126. مخلد بن عمرو الكلاعي: قال ابن حبان:" .. يروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به".[5]

127. مدرك بن عبد الرحمن الطفاوي: قال ابن حبان:" يروي عن حميد الطويل ما لا يتابع عليه، استحب مجانبة ما انفرد من الروايات"، وقال الدارقطني: له مناكير.[6]

128. مروان بن محمد السنجاري: قال ابن حبان:" شيخ يروي المناكير، لا يحل الاحتجاج به..ثم ساق له حديثا موضوعا. وذكره في الثقات وقال :" مستقيم الحديث"، وقال

---

[1]- المجروحين، (306/2)، الميزان، (602/3)، المغني، (599/2).

[2]- المجروحين، (282/2)، الميزان، (640/3)، اللسان، (278/5).

[3]- المجروحين، (292/2)، الميزان، (666/3)ن اللسان، (318/5).

[4]- المجروحين، (259/2)، الميزان، (47/3)، اللسان، (389/5).

[5]- المجروحين، (42/3)، الميزان، (83/4)، اللسان، (9/6).

[6]- المجروحين، (44/3)، الميزان، (86/4)، اللسان، (9/6).

الدارقطني:" ذاهب الحديث"، وقال ابن حجر معلقا على قول ابن حبان:" كأنه غفل عنه "، ثم جعل الجناية في حديثه ممن روى عنه.[1]

129. مسلم بن عبد الله أبو عبد الله : قال ابن حبان:" شيخ يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح.." وقال الذهبي: له موضوعات.[2]

130. مسلم بن عطية الفقيمي: قال ابن حبان:".. منكر الحديث، ينفرد عن عطاء وغيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ..."، وقال الذهبي: لين.[3]

131. مكبر بن عثمان التنوخي: قال ابن حبان:".. منكر الحديث جدا، لا يشبه حديثه حديث الأثبات، استحب مجانبة ما انفرد من الروايات".[4]

132. نزار بن حيان الأسدي: قال ابن حبان:" .. قليل الرواية ، منكر الحديث جدا، يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها لا يجوز الاحتجاج به بحال..".[5]

133. هلال بن يحي بن مسلم الرأي: قال ابن حبان:" .. كان يخطيء كثيرا على قلة روايته لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، لم يحدث بشيء كثير إنما ذكرته ليعرفه عوام أصحابنا..".[6]

134. همام بن مسلم الزاهد: قال ابن حبان:" كان ممن يسرق الحديث ويحدث به، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم على قلة معرفته بصناعة الحديث؛ فلما فحش ذلك منه وكثر في روايته بطل الاحتجاج به..".[7]

135. هود بن عطاء اليماني: قال ابن حبان:" .. كان قليل الحديث، منكر الرواية على قلته، يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، و القلب من مثله إذا أكثر المناكير عن المشاهير أن لا يحتج فيما انفرد، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير".[1]

---

[1]- المجروحين، (13/3)، الثقات، (179/9)، الميزان، (92/4)، اللسان، (21/6).

[2]- المجروحين، (9/3)، الميزان، (105/4)، اللسان، (37/6).

[3]- المجروحين، (8/3)، الميزان، (105/4)، اللسان، (38/6).

[4]- المجروحين، (41/3)، الميزان، (177/4)، اللسان، (116/6).

[5]- المجروحين، (56/3)، الميزان، (248/4)، اللسان، (196/6).

[6]- المجروحين، (87/3)، الميزان، (316/4)، اللسان، (267/6).

[7]- المجروحين، (96/3)، الميزان، (308/4)، اللسان، (261/6).

136. يزيد بن عيسى مولى بني هاشم: قال ابن حبان:" يروي عن حماد بن سلمة وغيره المقلوبات التي لا تشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد..".[2]

137. يوسف بن يونس الأفطس: قال ابن حبان:" شيخ يروي عن سليمان بن بلال ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد..."، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الذهبي بعد أن ساق له حديثين منهما حديث:" النهي عن الإخصاء ": بل من يروي مثل هذين الخبرين ليس بثقة ولا مأمون.[3]

138. يونس بن عطاء الصُدَّائي: قال ابن حبان:" يروي العجائب، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد..."، وقال الحاكم، والنقاش، وأبو نعيم: "روى عن حميد الطويل الموضوعات ".[4]

139. يونس بن هارون: قال ابن حبان:" شيخ يروي عن مالك العجائب لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحا من الأحوال..". وضعفه الدارقطني.[5]

ورواة هذا الصنف في باب الكنى هم الآتية أسماؤهم:

140. أبو إسحاق الحجازي: قال ابن حبان:" شيخ يروي عن موسى بن أبي عائشة المناكير الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج به معها ". وذكر خبرا طويلا موضوعا، قاله الذهبي.[6]

---

[1]- المجروحين، (96/3)، الميزان، (310/4)ن اللسان، (265/6).

[2]- المجروحين، (109/3)، الميزان، (438/4)، اللسان، (377/6).

[3]- المجروحين، (137/3)، الميزان، (476/4). والحديث أخرجه النسائي في " الكنى" وقال: حديث منكر، أفاده ابن حجر في : اللسان، (426/6).

[4]- المجروحين، (141/3)، الميزان، (482/4)، اللسان، (429/6).

[5]- المجروحين، (140/3/3)، الميزان، (484/4)، اللسان، (431/6).

[6]- المجروحين، (154/3)، الميزان، (488/4)، اللسان، (6/7).

141. أبو بكر بن شعيب: قال ابن حبان:"شيخ يروي عن مالك ما ليس من حديثه، لا يجوز الاحتجاج به.."، وقال الذهبي:" غير ثقة، وقال أيضا:" واه".[1]

142. أبو جرير؛ وسماه غير ابن حبان"أبو حرب": قال ابن حبان:" يروي عن الزهري العجائب من المقلوبات والأوابد من الملزقات، لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار.."وقال الذهبي: وهاه ابن طاهر.[2]

143. أبو الحكيم الأزدي: قال ابن حبان:" شيخ يروي المناكير عن أقوام ضعاف، ويأتي عن الثقات بما لا يتابع عليه.."، وقال الذهبي: أبو الحكيم الأزدي عن عباد بن منصور بخبر موضوع، ضُعّف.[3]

144. أبو الدهماء: قال ابن حبان:" .. كان ممن يروي المقلوبات، ويأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات؛ فبطل الاحتجاج به إذا انفرد.."، وقال الدارقطني: مجهول.[4]

145. أبو عباد الزاهد: قال ابن حبان:" شيخ يروي عن مخلد بن الحسين ما لم يحدث به مخلد قط، لا يحل الاحتجاج به.. ثم ساق له حديثا موضوعا قال عنه الذهبي: لا أدري أهو وضعه أو الراوي عنه محمد بن يحي.[5]

146. أبو النعمان الأنصاري: قال ابن حبان:" شيخ يروي عن هشام بن عروة المناكير التي ليست من حديثه ، لا يجوز الاحتجاج به بحال..".[6]

147. أبو الهيثم العبدي: قال ابن حبان:" .. منكر الحديث جدا، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد.."، وقال الدارقطني: مجهول"، وقال الذهبي: روى عن مالك خبرا منكرا".[7]

---

[1]- المجروحين، (153/3)، الميزان ، (499/4)، والمقتنى ، (111/1)؛ نقلا عن المعجم الأوسط ، تعليق محمود الطحان، هامش رقم:(2)، (104/1)، اللسان، (19/7).

[2]- المجروحين، (149/3)، الميزان، (513/4)، المغني، (779/2)، اللسان، (38/6).

[3]- المجروحين، (156/3)، الميزان، (516/4)، المغني، (780/2).

[4]- المجروحين، (149/3)، الميزان، (522/4).

[5]- المجروحين، (58/3)، الميزان، (544/4)، المغني، (794/2)، اللسان، (85/7).

[6]- المجروحين، (153/3)، الميزان، (580/4)، اللسان، (137/7).

[7]- المجروحين، (159/3)، الميزان، (584/4)، اللسان، (144/7).

الخلاصة:

- إن ذكر هؤلاء الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم، إنما كان حسب ما رآه ابن حبان سه في كتابه" المجروحين" دون اعتبار الرواة الذين وهمه الأئمة في التفريق بينهم، أو الذين أصاب في التفريق بينهم.
- إن عبارة التفرد لا يعني أن ابن حبان لم يسبق إلى الكلام في الرواة، وإنما كان القصد أن ابن حبان أتى بعبارة تخالف قول الأئمة مطلقا؛ بأن وثقه النقاد، لكنه جرحه، أو تكلموا فيه بما لا يوجب رد حديثه، ولكن ابن حبان جاء بعبارة ثقيلة توجب رد الراوي مطلقا.
- كان المقصود من تفرد ابن حبان في الكلام على الرواة أيضا أولئك الذين عاصرهم وخبر أحاديثهم وخبر مروياتهم، ثم جرحهم .
- إن من الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم جملة سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل رجاء وجود كلام فيهم؛ حكم عليهم ابن حبان بما رآه مناسبا لهم حسب قواعد السبر والاعتبار والتتبع.
- إن الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم بالنسبة للأئمة الذين سبقوه لا يتجاوز خمسين راويا ممن لم يوافق على جرحهم، وهي نسبة قليلة نظرا لعدد الرواة الذين تكلم فيه في المجروحين، وهي تعادل 11, 51 % فقط.

المبحث الثاني : تفرد الحافظ ابن حبان بأحكام على الرواة :

من خلال تتبع كتب الجرح والتعديل . المتوفرة لدينا. والتي نقلت أقوال أئمة الحديث في الرواة جرحا أو تعديلا؛ تبين أن هناك رواة استقل الحافظ ابن حبان بجرحهم، وذلك أن بعض الرواة سكت عنهم الأئمة أو وثقهم الأئمة الذين سبقوه ولكنه تكلم فيهم وأوردهم في كتابه المجروحين، هؤلاء على ثلاثة أصناف :

الصنف الأول :رواة وثقهم الأئمة وجرحهم ابن حبان .

الصنف الثاني :رواة تكلم فيهم أحاد الأئمة ممن لا يعتد بقوله إذا خالف، أو تكلموا فيهم بما لا يوجب الرد؛ ولكن ابن حبان بالغ في جرحهم وأتى بعبارة ثقيلة توجب على معناها تركهم .

الصنف الثالث : رواة كانوا في عصره فخبرهم وعرف أحوالهم، وسبر مروياتهم وآثارهم، و بذلك حكم عليهم فتبعه على ذلك من جاء بعده كابن عدي، والدارقطني، والحاكم وآخرون . وفيما يأتي تفصيل هذه الأصناف الثلاثة:

المطلب الأول : رواة وثقهم الأئمة وجرحهم ابن حبان :

وسواء كان هذا التوثيق عالية أو بأقل منها، وابن حبان خالف في ذلك فأتى بعبارة ثقيلة أو أخرى تجريحية فقط، ومن أمثلة هذا الصنف ما يأتي :

1- أفلح بن سعيد القبائي :قال ابن معين :ليس به بأس، وقال مرة :ثقة .وقال أبو حاتم :صالح الحديث. وقال ابن سعد ثقة؛ قليل الحديث.[1] وخالف ابن حبان فقال :"يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال ".[2]

وهذا القول منه لم يسبق إليه بل احتج الناس بحديثه وأخرجوا له في الصحيح، ولا أدل على ذلك من إخراج الإمام مسلم حديثه الذي استنكره عليه ابن حبان في كتابه الصحيح، وقال الإمام الذهبي متعقبا قول الحافظ ابن حبان :" ابن حبان ربما قصب الثقة كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه،... بل حديث أفلح صحيح غريب، وهذا الخبر – حديث سهيل –شاهد لمعناه ".[3]

و حديث أفلح في صحيح مسلم بلفظه.[4]

1-ينظر هذه الأقوال: الجرح والتعديل، (324/2)، تهذيب الكمال، (323/3)، تهذيب التهذيب، (367/1).

2- المجروحين، (197/1)

3-ميزان الاعتدال، (274/1).

4-الجامع الصحيح، كتاب الجنة وصفة نعيمها أهلها ،(17 /197مع شرح النووي).

إذاً قد بالغ ابن حبان في الحط على أبي محمد؛ لذا قال الذهبي :"صدوق بالغ ابن حبان في الحط عليه ".[1]

2- عيسى بن شعيب النحوي :

قال الفلاس: بصري صدوق[2] .وخالف الحافظ ابن حبان فقال:"كان ممن يخطيء حتى فحش خطؤه، فلما غلب الأوهام على حديثه استحق الترك ".[3]

ثم ساق له حديثا يرويه عن حجاج بن ميمون عن حميد بن أبي حميد عن عبد الرحمن ابن أدهم يرفعه "قدس العدس على لسان سبعين نبيا".[4]

هكذا اتهمه ابن حبان بهذا الحديث ورأى أن العهدة فيه عليه ولكن يعكر عليه أن شيخه ضعيف فإلصاق الوهم به أولى ؛لأنه إذا لم يعلم مخرج الحديث وفي الإسناد ضعفاء كان المتهم به أول ضعيف فيه والأمر قد تحقق هنا، لذلك قال الحافظ ابن حجر متعقبا:"شيخه ضعيف مجهول، وليس إلصاق الوهن به أولى من إلصاق الوهن بالآخر، وشيخ شيخه ضعيف أيضا ".[5]

ولا يحفظ خلاف ما وصفه به الفلاس، ثم هو أعلم به وقد حدث عنه، وأخرج له النسائي رغم تعففه في الرجال .[6]

وعبارة الذهبي توحي بترجيح ما قاله الفلاس حيث قال :" صدقه الفلاس، وتركه غيره ،..لم أجد له ذكرا في كثير من كتب المجروحين، ما ذكره العقيلي بل ذكر آخر ".[7]

وبناء عليه قال ابن حجر:" صدوق له أوهام ".[1]

1-الرواة الذين تكلم فيهم بما لا يوجب الرد، ص: 45.

[2]-التاريخ الكبير، (406/6).

[3]-المجروحين، (160/2).

[4]- المصدر نفسه، (160/2). ينظر : الموضوعات ، ابن الجوزي، (295/2). الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، علي القاري، (129/1). وقال : باطل نص عليه جماعة من الحفاظ.

[5]- تهذيب التهذيب، (191/8).

[6]- ينظر: تهذيب الكمال، (612/22).

[7]- تاريخ الإسلام، (330/13).

3- عيسى بن طهمان الجشمي :

قال أحمد: شيخ ثقة، وقال مرة: لا بأس به. وقال ابن معين في كل الروايات: ثقة. وكذلك قال:الفسوي والنسائي وأبو داود. وقال أبو داود أيضا:أحاديثه مستقيمة، لا بأس به"، وقال" ثقة" .[2]

وخالف ابن حبان فقال :" ينفرد بالمناكير عن أنس وأتى عنه بما لا يشبه حديثه،كأنه يدلس عن أبان بن أبي عياش ويزيد الرقاشي عنه، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وان اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير .."[3].

أما قول العقيلي :"لا يتابع على حديثه، ولعله أتي من قبل خالد؛ لأن أبا نعيم و خلادا يحدثان عنه أحديث مقلوبة "[4]

فقد قال ابن حجر :"وهو كما ظن العقيلي، أما ابن حبان فقد أفحش القول فيه في كتابه الضعفاء، ولم يسق له حديثا واحدا، والآفة فيه ممن دونه ".[5]

إذا فقد برأت ذمة عيسى بن طهمان وألحقت التهمة بمن دونه لذلك تعقب ابن حجر الحافظ ابن حبان في موضع آخر فقال :"صدوق أفرط فيه ابن حبان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره ".[6]

وقال الذهبي قبله في ثلاثة مواطن:" ثقة ".[7]

وقال أيضا:" تابعي، صدوق، قال ابن حبان وحده لا يجوز الاحتجاج به".[8]

---

[1]- تقريب التهذيب، (771/1).

[2]- ينظر ترجمته: تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (463/2)، الجرح والتعديل، (6/تر1552)، تاريخ بغداد، (143/11)، تهذيب الكمال، (216/22- 221)، تهذيب التهذيب، (196/8).

[3]- المجروحين، (117/2-118).

[4]- الضعفاء الكبير، (385/3).

[5]- هدي الساري ،ص612.

[6]- تقريب التهذيب، (771/1).

[7]- الكاشف، (368/3)، المغني في الضعفاء، (498/2)، تاريخ الإسلام، (558/9).

[8] - الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد،ص:157.

وبهذا علم تفرد الحافظ ابن حبان بهذا الحكم لما قال لا يجوز الاحتجاج بخبره، بل احتج به أئمة المسلمين، أما تدليسه عن الضعفاء فلم ينقله أحد سواه, ولو كان كذلك لما سكت عن تدليسه الأئمة وإن استدرك فذكر أنه يصلح للاعتبار .

4- العلاء بن زهير الأزدي الكوفي :

قال ابن معين : ثقة .[1]

وابن حبان رغم كثرة نقله عن ابن معين خلال كلامه عن الرجال واعتماد قوله في أكثرهم، إلا أنه خالف في هذا الراوي فقال :"...كان ممن يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات ".[2]

ثم ساق له حديثا استنكره عليه في قصر الصلاة في السفر وهو صحيح.[3]

وقال عبد الحق الإشبيلي[4] ردا على ابن حزم :بل هو ثقة مشهور.[5]

وساق الذهبي كلام ابن حبان ثم قول ابن معين فقال :"والعبرة بتوثيق ابن معين "[6]

وقال ابن حجر :"ثقة"[7]

والناظر في ترجمة هذا الراوي قد يقول: إن كلا من ابن معين وابن حبان اجتهد في الحكم على الراوي وقد يختلف النقاد فيه وهذا سائغ وموجود، ولكن لم يتبع ابن حبان على قوله إلا

---

[1]- ميزان الاعتدال، (103/3).

[2]- المجروحين، (183/1).

[3]- أخرجه الإمام البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: تقصير الصلاة: باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها، (845/2). وسيأتي الكلام عليه مفصلا في الفصل الثالث المبحث الثاني: أثر أحكام ابن حبان على في الحكم على الأحاديث، 216- 217.

[4]- هو الإمام الحافظ عبد الحق الإشبيلي ثم البجائي، كان محدثا فقيها ،بصيرا بالعلل ،له الأحكام الوسطى، والكبرى؛قيل هي بأسانيد لنفسه، توفي سنة 571هـ، ينظر ترجمته في: عنوان الدراية، الغبريني، ص: 44، بغية الملتمس، ابن عميرة الضبي، ص: 378، البرنامج، الوادي آشي ص:206، تذكرة الحفاظ، (1350/4).

[5]- تهذيب التهذيب، (161/8).

[6]- ميزان الاعتدال، (101/3).

[7]- التقريب، (762/1).

ابن حزم وقد رد عليه عبد الحق الإشبيلي، أما المتأخرون فأطبقوا على توثيقه، ثم إن العبرة بتوثيق الأقرب من عصر الراوي .

5-كثير بن زياد البُرساني[1] أبو سهل الأزدي :

قال يحي و البخاري وأبو حاتم والنسائي:" ثقة" [2]

وخالف ابن حبان فقال:"..يروي عن الحسن وأهل العراق الأشياء المقلوبة ،استحب مجانبة ما انفرد من الروايات ..وهو الذي روى عن مسة عن أم سلمة قالت: كانت النفساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تقعد بعد نفاسها أربعين يوما وكنا نطلي على وجوهنا الوَرس من الكلف[3].

هكذا أطلق الحافظ ابن حبان الجرح لما استغرب له حديثا واحدا، وهذا مسلكه في كثير من الرواة حتى ولو كان الوهم ممن روي عنه وهذا هو الغالب؛ لأنه يفعل ذلك لما ألزم نفيه بإيراد أحاديث يستدل بها على جرح الرواة .

وقال الإمام الذهبي :"وثقوه"،[4] وهذا يشعر أن هناك من ضعفه أيضا وهو كذلك، وقد سبق قول ابن حبان في ذلك، وبناء على كلام أكثر أهل العلم حكم ابن حجر فقال: ثقة.[5]

والظاهر أنه لم يسبق إلى ذلك . ابن حبان . رغم أنه نبه إنما لا يحتج عند الإنفراد، أما إذا انفرد فليس ممن يحتج، وقوله يروي الأشياء المقلوبة، عبارة شديدة .والله أعلم بالصواب .

5- موسى بن أبي كثير الأنصاري أبو الصباح الكوفي :

وثقه: يحي، والفسوي، وابن سعد.[1]

---

[1]- هو بضم الباء وسكون الراء ، هي قبيلة من الأزد، ينظر:اللباب في تهذيب الأنساب؛ ابن الأثير، (138/1-139).

[2]- ينظر تاريخ ابن معين ، (493/2)، التاريخ الكبير، (215/7)، الجرح والتعديل ، (7/تر842).

[3]- المجروحين، (183/1)، والحديث أخرجه: أبو داود، السنن، باب: ما جاء في وقت النفساء، (123/1) و الدارمي، المسند، (248/1)، والحاكم، المستدرك، (283/1)، والطبراني، في الكبير، (370/23).

[4]- الكاشف، (4/3).

[5]- التقريب، (38/2).

وقال أبو حاتم :"محله الصدق "، ورماه بعضهم بالقدر كالبخاري وأبي زرعة .[2]

وخالف ابن حبان فأتى بعبارة ثقيلة إضافة إلى ما رماه به من البدعة فقال :"...كان قدريا يروي عن المشاهير المناكير، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات كالمستأنس به ...".[3]

ورماه آخرون بالإرجاء منهم ابن سعد فقال:"كان من المتكلمين في الإرجاء ...وكان ثقة في الحديث":[4] ولكن حكى ابن حجر أنه تراجع عن قوله في القدر وذلك فيما رواه ابن عيينة عن مسعر سمعت أبا الصباح يقول:"الكلام في القدر أو جاد الزندقة ".[5]

وتردد الذهبي في إثبات أحدى البدعتين فقال :"ثقة، قدري، وقيل مرجيء".[6]

وجزم ابن حجر بالثانية، وتعقب من ضعفه فقال:"صدوق رمي بالإرجاء لم يصب من ضعفه من السادسة".[7]

فيه إشارة إلى قول ابن حبان؛ لأنه لا يعرف عن غيره تضعيفا لهذا الراوي ثم إذا صح عنه التراجع عن القدر، فإن الإرجاء أخف قدحا فيه حملا على مرجئة الفقهاء، ثم إن البدعة لا تؤثر . على خلاف في ذلك . إذا كان لا يدعو إليها، ولم يروي ما يعضدها.

6- علي بن غالب الفهري :

قال البخاري: "روى عن واهب بن عبد الله المعافري وروى عنه يحي بن أيوب ولا أراه إلا صدوقا، ويقال المحاربي، ولا أراه يصح".[1]

---

[1]- تاريخ ابن معين، للدوري، (595/2)، المعرفة والتاريخ، (656/2)، الطبقات الكبرى، 339/6)، تهذيب الكمال، (135/29).

[2]-التاريخ الكبير، (293/7)، والجرح والتعديل، (147/8).

[3]- المجروحين، (240/2).

[4]- الطبقات الكبرى، (339/6)

[5]- تهذيب التهذيب، (327/10- 328).

[6]- الكاشف، (188/3).

[7]- التقريب، (228/2).

وخالف الحافظ ابن حبان وقال :" كان كثير التدليس فيما يحدث؛ حتى وقع المناكير في روايته وبطل الاحتجاج به؛ لأنه لا يدرى سماعه لما يروي عمن يروي في كل ما يروي، ومن كان هذا نعته كان ساقط الاحتجاج بما روي لما عليه الغالب من التدليس ".[2] هكذا ولا يعرف جرح في هذا الراوي سوى ما قاله عنه ابن حبان، وقد صدقه البخاري.

7- عمير بن سويد : قال ابن معين :ثقة .[3]

وخالف ابن حبان فقال : "شيخ يروي عن أنس بن مالك ما ليس من حديث الثقات عنه، لا يجوز الاحتجاج به لمخالفته الأثبات في الروايات على قلة ما يأتي بها ".[4]

8- خالد بن صبيح الفقيه : عن إسماعيل بن رافع ،
قال أبو حاتم : صدوق.[5]

ولكن أورده ابن حبان في ذيله على الضعفاء، وذكره أيضا في الثقات، [6] هذا وإن لم يعلم قول ابن حبان على تفصيله إلا أنه يشعر بتضعيفه لهذا الراوي، لذلك نبه النباتي[7] على ذلك كما أفاده الحافظ ابن حجر، [8] غير أن أبا حاتم صدقه؛ رغم تشدده في الرجال.

---

[1]- التاريخ الكبير، (292/6). الجرح والتعديل، (200/6).

[2]- المجروحين ،(111/2).

[3]- لسان الميزان، (438/4).

[4]- المجروحين ، (198/2). وساق له حديث": كان باب المصطفى عليه الصلاة والسلام يقرع بالأظافر"، قال حمدي السلفي، بعد أن عزاه للبزار في كشف الأستار (2008)، والبخاري في الأدب المفرد (1080)، وهو صحيح لطرقه وشواهده، تذكرة الحفاظ، هامش(4)، ص:242.

[5]- الجرح والتعديل ،(3/تر:1621).

[6]- الثقات ، (266/6).

[7]- الشيخ الإمام الفقيه الحافظ الناقد الطبيب أبو العباس أحمد بن محمد ابن مفرج الاشبيلي سمع من أبي عبد الله بن زرقون، وأبي بكر بن الجد، وأبي محمد أحمد بن جمهور قال: وكان بصيرا بالحديث ورجاله، وكانت له بالنبات والحشائش معرفة فاق فيها أهل العصر، 637هـ، ينظر: التكملة لكتاب الصلة: (12/1- 122)، تذكرة الحفاظ للذهبي،(1425/4)، سير أعلام النبلاء، (58/23).

[8]- لسان الميزان، (436/2).

والملاحظ في هذه التراجم الثلاثة الأخيرة – خاصة – والتي سبقتها أن الحافظ ابن حبان قد تفرد بإطلاق الجرح فيهم، وإن كان مما لا يسوغ لنا إلزام ابن حبان بأقوال أحاد النقاد في تعديلهم لبعض الرواة وهو قد جرحهم؛ لأنه قد يكون لهذا التفرد مسوغاته العلمية، ذلك أن الكلام في الرواة اجتهاد من هؤلاء الأئمة – وهو واحد منهم – وقد يظهر لإمام ما لا يظهر لغيره من النقاد فيجرح أو يعدل، كما حصل في هؤلاء الرواة الثلاثة، بخلاف ما سبق وتقدم فالمخالفة ظاهرة.[1]

المطلب الثاني: الصنف الثاني: رواة تكلم فيهم آحاد النقاد ممن لا يعتد بقوله إذا خالف، أو تُكلم فيهم بما لا يوجب الرد...

ومن أمثلة هذا الصنف ما يأتي:

1- أصبغ بن زيد الجهني :

قال أحمد:"ليس به بأس، ما أحسن رواية يزيد بن هارون عنه"، وقال يحيى:" ثقة "، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال أبو حاتم:"ما بحديثه بأس"، ووثقه أبو داود، وقال النسائي:"ليس به بأس" .[2]

---

[1]- ينظر لمزيد من الأمثلة: كتاب المجروحين: تر: بكير بن أبي السميط، (195/1)، محمد بن الحسن المزني، (275/2)، عباد بن أبي عباد الخواص، (170/2) .

[2]- ينظر هذه الأقوال: تاريخ ابن معين، (41/2)، موسوعة أقوال الإمام أحمد، (124/1)، الجرح والتعديل، (320/1/1)

وقال ابن سعد :" كان ضعيفا في الحديث"،[1] وتابعه ابن حبان على هذا التضعيف فقال:" يخطيء كثيرا، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد".[2]

وقد علم أن ابن سعد ليس يعتمد كلامه في الرجال إذا خالف، وقد بين الحافظ ابن حجر ذلك في عدة تراجم ومثال ذلك ما قاله في ترجمة: عبد الرحمن ابن شريح المعافري لما نقل توثيق الأئمة: " وشذ ابن سعد فقال منكر الحديث، قلت – ابن حجر – لم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد، وقد احتج به جماعة ".[3]

وقال المعلمي اليماني:" ليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده ومعرفة درجات رجاله في حد أن يقبل منه تليين من ثبته غيره على أنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تالف".[4]

وإن لم يتابع ابنُ حبان ابنَ سعد في جرح هذا الراوي؛ فإنه خالف الأئمة لما ثبتوه وذلك حين قال: يخطيء كثيرا، نعم قد استدرك وذكر أنه لا يحتج به عند الإنفراد إلا أن عبارته ثقيلة مقارنة بعبارة أبي زرعة، والنسائي وعبارة الأول ليست بصيغة هدرٍ.

2- كامل بن العلاء :

وثقه يحي ابن معين، والفسوي، والعجلي، وقال النسائي:ليس به بأس.[5]

وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، ليس بذاك".[6]

---

[1]- الطبقات الكبرى، (312/7).

[2]- المجروحين، (175/1).

[3]- هدي الساري، ص:591. وينظر أمثلة أخرى: ص، 616- 624- 629.

[4]- التنكيل، ص:290 .

[5]-ينظر هذه الأقوال :تاريخ ابن معين، (493/2)، المعرفة والتاريخ، (123/3)، معرفة الثقات، (224/2)، تهذيب الكمال، (99/24).

[6]- الطبقات الكبرى، (379/6).

كذلك تابعه ابن حبان على ذلك، أي: على الجرح فقال:"..كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من حيث لا يدري؛ فلا فحش ذلك في أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره".[1]

وقد سبق تقرير أن ابن سعد ليس ممن يعتد بقوله إذا خالف، رغم أن عبارته تليينية وليست جرحا على إطلاقها، ولكن عبارة ابن حبان بخلاف ذلك خاصة لما قال:"بطل الاحتجاج بأخباره"، وهذا من أفراده، بل احتج به الأئمة؛ مسلم وأبو داود والترمذي، فأقل أحواله أن يحتج به في المتابعات والشواهد، ولهذا قال ابن حجر:صدوق يخطيء.[2]

3- موسى بن خلف العمي :

قال ابن معين : ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الفسوي: ثقة، وقال أبو داود: ليس به بأس، ووثقه العجلي.[3]

وخالف ابن حبان في ذلك وقال :"...كان رديء الحفظ يري عن قتادة أشياء مناكير وعن يحي بن أبي كثير ما لا يشبه حديثه، فلما كثر ضَرْب هذا في روايته استحق ترك الاحتجاج

به فيما خالف الأثبات وانفرد جميعا.." ثم حكى عن ابن معين تضعيفه للراوي .[4]

ويشبه أن يكون ابن معين ضعفه ثم تغير فيه اجتهاده فصار إلى ما قاله الأئمة فقال لا بأس به، وإن كان ابن حبان تكلم في حديثه عن قتادة ويحي بن أبي كثير خاصة فقد يتجه ذلك، لأنه بين أنه يخالف الثقات، وحيث كان ذلك لا يحتج به عند الإنفراد.

وقد قال ابن عدي:" لا أرى بروايته بأسا "[5] أي : إذا لم يخالف وإليه تشير عبارة أبي حاتم الرازي فهي توحي أن الراوي صدوق، وعلى هذا فقول الذهبي: وثق،[6] فيه إشارة إلى أن هناك من ضعفه وهو كذلك كما سبق تقريره عن ابن حبان في "المجروحين"؛ لأنها الأوضح في تليين

---

[1]- المجروحين، (228/2).

[2]- التقريب، (37/2).

[3]- ينظر هذه الأقوال: الجرح والتعديل، (634/8)، والتاريخ الكبير، (1197/7)، تهذيب الكمال، (55/29).

[4]- المجروحين،(240/2).

[5]- الكامل في ضعفاء الرجال ،(345/6).

[6]- المغني في الضعفاء ،(683/2).

الراوي، مع ترجيحه التوثيق ولكن ليس على إطلاقه، لهذا قال ابن حجر:"صدوق عابد، له أوهام ".[1]

وإذا تقرر ما سبق بيانه من أن الأئمة تكلموا في موسى بن خلف بما لا يجب الرد، ولكن ابن حبان أتى بعبارة ثقيلة توجب على معناها ترك الراوي. والله أعلم.

4- قريش بن أنس :

قال ابن المديني :ثقة، وقال أبو حاتم :"لا بأس به إلا أنه تغير، وكان سنة ثنتين ومئتين صحيح العقل"، وقال أبو داود: تغير، وقال النسائي: ثقة .[2]

ومعلوم أن حديث المختلط لا يحتج به ما حدث به بعد الاختلاط، ومن حدث عنه قبل ذلك قُبل وكلام الأئمة في قريش لأجل اختلاطه، وإلا فهو ثقة، ولكن خالف ابن حبان لما قال :"...كان شيخا صدوقا إلا أنه اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، وبقي ست سنين في اختلاطه، فظهر في أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، فلما ظهر ذلك من غير أن يتميز مستقيم حديثه من غيره، لم يجز الاحتجاج به فيما انفرد أما فيما وافق الثقات فهو المعتبر بأخباره تلك".[3]

إن قول ابن حبان الأخير لم يسبق إليه، إذ قد ميز العلماء مستقيم حديثه من غيره ويتأكد ذلك أن البخاري ومسلم قد أخرجا له، وما رواه الشيخان عن المختلطين لا بد أن يكون مما حمل قبل الاختلاط وممن روى عنه قبل ذلك عبد الله بن الأسود،[4] وقد بين ابن حجر من سمع

---

[1]- التقريب، (222/2).

[2]- ينظر هذه الأقوال: التاريخ الكبير، (7/تر 866). الجرح والتعديل، (794/7)، تهذيب الكمال، (586/23).

[3]- المجروحين، (220/2).

[4]- أخرج له البخاري حديثا في العقيقة : باب: إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة من طريق عبد الله بن الأسود عن قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن سمرة مرفوعا، (730/9- 731)، ينظر: هدي الساري ،ابن حجر، ص:615.

منه بعد الاختلاط فقال :"وسماع المتأخرين عنه بعد اختلاطه مثل: ابن أبي العوام، ويزيد بن سنان البصري، وبكار القاضي، وأبي قلابة، والكديمي".[1]

نعم ساق له ابن حبان حديثا منكرا، يرويه عن أشعث عن الحسن عن سمرة"أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقد السير بين أصبعين ".[2]

ولكن قد يكون الخلل ممن روي عنه، ولم يذكر ابن حبان إسناده إليه كعادته، إذ قد يكون ممن سمع منه بعد الاختلاط، ثم إن الخلاف مشهور في سماع الحسن من سمرة غير حديث العقيقة.[3]

وقال الذهبي : ثقة، تغير قبل موته.[4]

وبهذا نعلم أن قريشا ثقة تغير بآخرة، ولكن علم زمنه ومن سمع منه قبل وبعد الاختلاط؛ لذلك يمكن تمييز حديثه الصحيح من غيره، وهذا خلاف ما قرره الحافظ ابن حبان.

5- عبد الله بن بشر الرقي :

قال ابن معين: ثقة من خيار المسلمين، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم:ثقة، وأبو بكر بن عياش أوثق منه، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو بكر البزار: ضعيف في الزهري.[5]

فكل الأئمة على تثبيت ابن بشر هذا إلا البزار إنما تكلم في حديثه عن الزهري، وهذا لا يوجب الطعن مطلقا كما صنع الحافظ ابن حبان حيث قال :"كان ممن يروي عن الثقات مالا

---

[1]- تهذيب التهذيب، (335/8).

[2]- أخرجه أبو داود: السنن ،كتاب الجهاد: باب النهي أن يقد السير بين أصبعين، (336/2)، والحاكم في المستدرك، كتاب: الأدب، (313/4). وقال الذهبي: منكر، ميزان الاعتدال، (389/3) .

[3]- ينظر مسألة سماع الحسن من سمرة بن جندب: المراسيل، لابن أبي حاتم، ص:36 ، المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، لحاتم الشريف العوني، (1175/3).

[4]- الكاشف، (400/2).

[5]- ينظر هذه الأقوال في: تاريخ الدوري، (298/2)، الجرح والتعديل، (14/5)، تهذيب التهذيب، (160/5) ينظر: تلخيص المتشابه، للخطيب، (186/1).

يشبه حديث الأثبات، وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها إذا كان الحديث صناعته أنها مقلوبة ".[1]

والناظر في كلام ابن حبان يجده تكلم في حديثه عن الثقات كلهم، وأن أحاديثه مقلوبة، نعم قد يكون فيه بعض الأوهام عن الزهري كما قال البزار، وإذا حملنا كلامه على كلام البزار، فيكون مقصوده حديثه عن الزهري خاصة قد يتجه، ولكن يعكر عليه قول ابن عدي: أحاديثه عندي مستقيمة.[2] والله أعلم.

6- عبد الله بن عصم الحنفي وقيل ابن عصمة :

قال ابن معين والعجلي:ثقة، وقال أبو زرعة: كوفي لا بأس به، وقال أبو حاتم : شيخ.[3]

وقد بالغ ابن حبان في جرحه فقال:" منكر الحديث جدا على قلة روايته، يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة ".[4]

والملاحظ أن أقوال الأئمة في هذا الراوي لا تقدح فيه بل تثبته، رغم أن أبا حاتم قال فيه: شيخ؛ وهذه قد تكون عبارة تليينية لكنها لا توجب الرد على كما صنع ابن حبان الذي لم يسبق إلى هذا التجريح، وأعاده في "الثقات" فقال:" يخطيء كثيرا".[5] وهذا غمز للراوي، ولكن ليس مثل عبارته في" المجروحين ".

وتعقب ابن حجر صنيعه هذا فقال :"صدوق يخطيء، أفرط ابن حبان فيه وتناقض".[6]

7- عبد الله بن جعفر بن المسور بن مخرمة :

---

[1]- المجروحين، (32/2).

[2]- الكامل في الضعفاء ، (1558/4).

[3]- ينظر هذه الأقوال في: الجرح والتعديل، (126/5)، ومعرفة الثقات، (46/2) تهذيب الكمال، (305/15)، وتهذيب التهذيب، (421/5)، موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، (206/2).

[4]- المجروحين، (5/2).

[5]- (57/5).

[6]- التقريب ،(514/1).

قال أحمد: ثقة، وقال أيضا: ليس بحديثه بأس، وقال ابن معين: ليس به بأس صدوق، ليس بثبت، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس به بأس .[1]

وخالف ابن حبان فأتى بعبارة ثقيلة لم يسبق إليها فقال:" كان كثير الوهم في الأخبار حتى يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فإذا سمعها م , الحديث صناعته شهد أنها مقلوبة؛ فاستحق الترك ".[2]

ثم لم يسق له حديثا منكرا كما هي عادته، وعبارته تلك من أفراده، فأقل أحواله أن يكون صدوقا، وقد احتج به الأئمة؛ مسلم والأربعة والبخاري تعليقا.[3]

وقال ابن حجر: "ليس به بأس".[4]

فكل من سبق التمثيل به على هذا الصنف يتبن لنا أن الحافظ ابن حبان جرح رواة الجمهور على تثبيت حديثهم، والاحتجاج بهم خاصة في المتابعات والشواهد، ثم إن الإمام ابن حبان تكلم في رواة ما تكلم فيهم إلا آحاد النقاد مما لا يوجب رد مروياتهم مطلقا.

المطلب الثالث: الصنف الثالث: رواة عاصرهم، أو لم يَجد فيهم جرح؛ فحكم عليهم:

ورواة هذا الصنف لا يعلم فيهم جرح عند المتقدمين، أو كانوا في طبقة شيوخ ابن حبان، حيث عرف أحوالهم وسبر مروياتهم، وبذلك حكم عليهم ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

1- سليمان بن مسلم الخشاب:

---

[1]- ينظر هذه الأقوال في : الجرح والتعديل، (22/5)، معرفة الثقات ،(23/2، تهذيب التهذيب ،(150/5)، وموسوعة الإمام أحمد، (234/2).

[2]- المجروحين، (27/2).

[3]- تهذيب التهذيب ،(150/5)

[4]- التقريب ، (483/1).

قال الحافظ ابن حبان:" شيخ يروي عن سليمان التيمي ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار للخواص، روى عن سليمان التيمي عن نافع عنى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {لابثين فيها أحقابا} قال: الحقب بضع وثمانون سنة كل سنة بثلاثمئة وستين يوما كل يوم كألف سنة مما تعدون "،[1] وبالإسناد نفسه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الطابع معلق بقائم عرش الله ...الحديث".[2]

وقال ابن عدي : سليمان شبه المجهول، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما، ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه .[3] ولكن قال البزار: بصري مشهور.[4] وهذه ليست صيغة توثيق أو جرح فيما يبدو. وعلى هذا فقول ابن حبان معتمد خاصة مع تأييد ابن عدي له في جرح هذا الراوي.

2- عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي :

قال ابن حبان:" كان تقلب له الأخبار فيجيب فيها،كان آفته ابنه، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار، ولعله أقلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثا فحدث بها كلها".[5]

وقال ابن عدي:" عامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من روايته، واضطرابه فيها، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما فأذكره".[6]

وهذا يعني أنه لم يتكلم فيه أحد قبل ابن حبان، وإنما تفرد بذلك دون غيره ممن سبقوه، وإنما تكلم فيه من جاء بعده كالدارقطني حيث قال: ضعيف غيره أثبت منه، وقال ابن عبد البر: "ضعيف منكر الحديث"، وقال الذهبي: أحد الضعفاء، روى عن مالك عجائب.[1]

---

[1]-أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، (367/3).

[2]- المجروحين، (328/1).

[3]-الكامل في الضعفاء، (286/3).

[4]- لسان الميزان، (120/3).

[5]- المجروحين، (39/2).

[6]- الكامل في الضعفاء، (258/4).

3- أحمد بن محمد بن حرب الملحمي :

قال ابن حبان :" من جرجان،كان في أيامنا هذا باقيا أردت، السماع منه للاختبار، فأخذت بعض الأجزاء من بعض من كان معنا لأسمع منه ما فيها، ... فعلمت أنه كذاب يضع الحديث فلم أشتغل به ".[2]

وقال ابن عدي:"يتعمد الكذب، ويلقن فيتلقن، ويضع، وساق له عدة أحاديث، وكرر تكذيبه .[3] ولم يسق الذهبي وابن حجر في ترجمته إلا قول ابن حبان وابن عدي، فهذا أحد الشيوخ الذين أدركهم ابن حبان وسبر حديثه، فأكد كذب هذا الراوي فحكم عليه بناء على ذلك، وإن كان ابن عدي قد كذبه أيضا وهو من أقران ابن حبان، إلا أن هذا الأخير أقدم وفاة وأعرف بحاله.

4- أحمد بن محمد بن الفضل الأبلي :

قال الحافظ ابن حبان:" سكن جند نيسابور في قرية من قراها خرجت إليه فرأيته فيها، واسم القرية "نوكند" وكتبت عنه شبيها بخمسمائة حديث كلها موضوعة، بعضها نسخة عن الثقات .. وإنما ذكرت هذا الشيخ ليعرف اسمه فلا يحتج به مخالف أو موافق على من لم ينعم النظر في أسباب الحديث، ولا دار المدن والقرى في جمعه فيبقى لا يعرف علته إذا رأى صحة إسناده، ولعل هذا الشيخ قد وضع عن الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث".[4]
وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين.[5]

5- أحمد بن محمد بن الصلت :

---

[1]- ينظر في ذلك: التمهيد، (37/7)، ميزان الاعتدال، (31/2).

[2]- المجروحين، (154/1).

[3]- الكامل في الضعفاء، (200/1)، ينظر لسان الميزان، ابن حجر، (366/1).

[4]- المجروحين، (1 /156-157).

[5]- ص: 278.

قال ابن حبان:" كان يضع الحديث عليهم - أهل بغداد - كان في أيامنا ببغداد باقٍ فراودني أصحابنا على أن نذهب إليه فأخذت جزء لأسمع منه بعضها، فرأيت حدث عن يحي بن سليمان ابن نضلة عن مالك عن نافع عن ابن عمر ..فذكر حديثين..ثم قال: فعلمت أنه يضع الحديث فلم أذهب إليه ".[1] وقال ابن قانع[2] : ليس بثقة، وقال ابن أبي الفوارس[3] :كان يضع الحديث .[4] وقال ابن عدي :"ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه ،كان يترك الوراقين ،فيحمل من عندهم رُزَم الكتب، ويحدث عمن اسمه فيها ،ولا يبالي متى مات ،فهل مات قبل أن يولد أم لا ".[5]

6- أحمد بن محمد بن مصعب بن بشير بن فضالة :

قال ابن حبان:" كان ممن يضع المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار حتى غلب قلبُه أخبار الثقات وروايته عن الأثبات بالطامات على مستقيم حديثه فاستحق الترك، ولعله قد أقلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث ...ثم ساق له نيفا وثلاثين حديثا مقلوبا وقال : كان من أصلب أهل زمانه في السنة وأنصرهم لها، وأذبهم على حريمها وأقمعهم لمن خالفها، وكان مع ذلك يضع الحديث ويقلبه، فلم يمنعنا ما علمنا من صلابته في السنة ونصرته لها أن نسكت عنه".[6]

وقال الدارقطني : يضع الحديث عن أبيه عن جده .[7]

---

[1]- المجروحين، (153/1).

[2]- ابن قانع هو: عبد الباقي بن مرزوق بن واثق، الحافظ العالم المصنف مولاهم البغدادي، كان واسع الرحلة، كثير الحديث، صاحب "معجم الصحابة"، توفي:351هـ، ترجمته في: تاريخ بغداد، (88/11)، البداية والنهاية، (242/11)، تذكرة الحفاظ، (66/3).

[3]- هو الحافظ الإمام أبو الفتح محمد بن أحمد، صاحب "التاريخ"، و"الصحيح"، و"فضائل الصحابة"، ولد سنة: 338هـ، وتوفي:412هـ، ينظر: تاريخ بغداد، (353/1)، السير، (223/17)، تذكرة الحفاظ، (1053/3).

[4]- لسان الميزان، ابن حجر، (377/1).

[5]- الكامل في الضعفاء ، (199/1).

[6]- المجروحين، (156/1).

[7]- الضعفاء والمتروكون، ص:277. لسان الميزان، (290/1).

هؤلاء وغيرهم ممن جرحهم ابن حبان ومن جاء بعده، الذين كانوا في عصره وكانوا يضعون الحديث، لا شك أنه هو أعلم بهم إذ كان مطلعا على أحوالهم وعلى مروياتهم.

7- إبراهيم بن زيد التفليسي :

قال الحافظ ابن حبان:"شيخ يروي عن مالك روى عنه محمد بن يزيد محمش، منكر الحديث جدا، يروي عن مالك مالا أصل له من حديث الثقات، لا يحل الاحتجاج به بحال".[1] وقال الدارقطني: مجهول، منكر الحديث.[2]

وقال الذهبي: " له عن مالك خبر باطل، وله حديث آخر ولكن الإسناد إليه مظلم.[3]

هكذا لم يذكر الذهبي وابن حجر إلا قول ابن حبان ومن جاء بعده، خاصة أن الحافظ ابن حجر يحاول استيعاب أقوال النقاد ما وجد إلى ذلك سبيلا.

8- بكر بن مختار بن فلفل :

قال الحافظ ابن حبان :"..يروي عن أبيه، روى عنه إبراهيم بن مسلم الزيات، منكر الحديث جدا، يروي عن أبيه ما لا يشك من الحديث صناعته أنه معمول، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار".[4]

وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، رجاء أن يوجد فيه ذلك.[5]

وخلاصة القول إن هناك رواة وثقهم النقاد ممن سبق الحافظ ابن حبان ولكنه جرحهم، وربما استنكر حديثا واحدا للراوي فأطلق الجرح؛ فأصبح متفردا بالحكم دون غيره، ولذلك تعقبه من جاء بعده، ورأوا أن ذلك تشدد منه، ورواة جرحهم آحاد من الأئمة ممن لا يعتد بقوله إذا خالف أوتكلموا فيهم بما لا يوجب الرد غير أن ابن حبان أتى بعبارة شديدة تفيد ترك الراوي،

---

[1]- المجروحين، (112/1).

[2]- لسان الميزان، (62/1).

[3]- ميزان الاعتدال، (32/1)،

[4]- المجروحين، (195/1).

[5]- ينظر الجرح والتعديل، (393/1)

إلا أن من الرواة من تفرد بجرحهم على الإطلاق لأنه عرفهم تمام المعرفة، أي: هم ممن عاش في زمانه الذين هم في طبقة شيوخه، فسبر أخبارهم ومروياتهم. والله اعلم بالصواب.

المبحث الثالث: ألفاظ الجرح عند ابن حبان و دلالاتها .

يتميز ابن حبان بإطلاق عبارات طويلة في جرح الرواة في أكثر الذين تفرد بجرحهم، مع وجود عبارات مفردة، ولقلتها أدرجتها مع الألفاظ المركبة، ثم إن وجود ألفاظ مكررة ومضافة إلى عبارات أخرى يصعب التمييز بينها من حيث الدلالة والمرتبة.

المطلب الأول : ألفاظ الجرح عند الحافظ ابن حبان ومراتبها :

. يروي عن الثقات الموضوعات.[1]

. كان رديء الحفظ فاحش الخطأ، يرفع عن علي قولا كثيرا.[2]

. ممن أستخير الله فيه.[3]

. كان غاليا في التشيع، يروي المناكير عن المشاهير.[4]

. كان ممن يخطيء حتى فحش خطؤه حتى استحق الترك.[5]

. ممن فحش خطؤه، وانفرد بالمناكير.[6]

. يأتي بما لا أصل له.[7]

. يخطيء كثيرا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد.[8]

. يخطيء ويتفرد.[9]

. اختلط بآخرة.[10]

. كثير الوهم، لا يحتج به إذا انفرد.[11]

. كان مرجئا.[12]

. قليل الحديث، كثير الوهم.[13]

---

[1]- المجروحين، (171/1)، (373/1)، (9/3)، (270/2).

[2]- المصدر نفسه، (126/2).

[3]- المصدر نفسه، 123/52)، (194/1).

[4]- المصدر نفسه، (110/2).

[5]- المصدر نفسه، (120/2)، (117/2. 118).

[6]- المصدر نفسه، (99/1).

[7]- المصدر نفسه، (149/1).

[8]- المصدر نفسه، (174/1).

[9]- المصدر نفسه، (183/1. 184).

[10]- المجروحين، (261.194/1)، (220/2)، (87/3).

[11]- المصدر نفسه، (194/1).

[12]- المصدر نفسه،(194/1).

[13]- المصدر نفسه، (172/1).

. كثير الرواية عن الضعفاء ، يتفرد عن الثقات.[1]

. لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه.[2]

. يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات.[3]

. لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، يروي المقلوبات.[4]

. يروي الأشياء المقلوبة، استحب مجانبة ما انفرد به.[5]

. بطل الاحتجاج بأخباره.[6]

. لا يجوز الاحتجاج به، روى حديثا منكرا.[7]

. له أحاديث مناكير لا يتابع عليها.[8]

. كان رديء الحفظ، يروي أشياء مناكير.[9]

. كان قدريا، يروي عن المشاهير المناكير.[10]

. يخالف الأثبات، وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات.[11]

. في حديثه تخليط، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد.[12]

. كثر المناكير في روايته، فاستحق ترك الاحتجاج به.[13]

---

[1]- المصدر نفسه، (214/1).

[2]- المصدر نفسه، (183/2).

[3]- المصدر نفسه، (183/2).

[4]- المصدر نفسه، (219/2)، (148/1)،(151/3).

[5]- المصدر نفسه، (214/2).

[6]- المصدر نفسه، (227/2)، (90/3).

[7]- المصدر نفسه، (32/3).

[8]- المصدر نفسه، (28/3)، (156/3).

[9]- المصدر نفسه، (230/2).

[10]- المجروحين، (240/2).

[11]- المصدر نفسه، (39/3).

[12]- المصدر نفسه، (57/3)، (91/3)، (137/3)، (87/3)، (44/2)، (114/2)، (225/2).

[13]- المصدر نفسه، (2/ 111. 253 . 310)، (14/3).

. يروي المناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد.[1]

. يخطيء ولا يفهم، فبطل الاحتجاج به.[2]

. لا يحتج به.[3]

. كذاب يضع.[4]

. لا يحل الاحتجاج به بحال.[5]

. يضع المتون للآثار.[6]

. يقلب الأخبار ويسرق الحديث.[7]

. يروي المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به.[8]

. يروي الأشياء الموضوعة.[9]

. لا تحل الرواية عنه .[10]

. يروي المناكير و الأشياء المقلوبة.[11]

. يروي الطامات، لا يحل الاحتجاج به .[12]

. منكر الحديث، و: منكر الحديث جدا.[1]

---

[1]- المصدر نفسه، (260/2)، (174/2)، (158/3).

[2]- المصدر نفسه، (158/3).

[3]- المصدر نفسه، (156/3).

[4]- المصدر نفسه، (1/ 144.146. 153. 154. 235. 380)، (216/2. 44. 296)، (45/3).

[5]- المصدر نفسه، (154/1. 324)، (211/2 . 175)، (96/3. 153. 158).

[6]- المصدر نفسه، (156/1).

[7]- المصدر نفسه، (46/1. 119).

[8]- المصدر نفسه، (112.113/1. 118 . 263.198)، (92/2).

[9]- المصدر نفسه، (112/1)، (121.97/2. 259)،(144/3).

[10]- المجروحين، (141/1)، (208/2)، (39/3. 79. 140).

[11]- المصدر نفسه، (146/1).

[12]- المصدر نفسه، (140/1. 213)، (309/2).

. ينفرد عن الثقات، لا يحل الاحتجاج به إلا على سبيل الاعتبار.[2]

. شيخ دجال يضع الحديث.[3]

. لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل القدح فيه.[4]

. يروي المناكير، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة.[5]

. يسرق الحديث، ويرفع الموقوفات.[6]

. لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الاعتبار.[7]

. يروي العجائب لا يجوز الاحتجاج به.[8]

. منكر الرواية، قليل الحديث.[9]

. يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات توهما لا تعمدا.[10]

. يروي نسخة موضوعة.[11]

. يقلب الأخبار، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد.[12]

. كثير التدليس، ساقط الاحتجاج.[13]

. يروي عن الثقات الموضوعات من غير تعمد.[1]

---

[1]- المصدر نفسه، (1/113. 130 . 137. 140. 186. 191. 195.262)، (2/18. 215. 279. 282. 292)، (3/8. 41. 56. 89. 159).

[2]- المصدر نفسه، (1/137. 359).

[3]- المصدر نفسه، (1/197)، (2/43 . 191).

[4]- المصدر نفسه، (1/239)، (2/198).

[5]- المصدر نفسه، (1/276).

[6]- المصدر نفسه، (1/351).

[7]- المصدر نفسه، (1/340).

[8]- المصدر نفسه، (1/344. 381)، (2/45. 202)،(3/141).

[9]- المصدر نفسه، (1/345).

[10]- المصدر نفسه، (1/371).

[11]- المجروحين، (1/291).

[12]- المصدر نفسه، (2/114).

[13]- المصدر نفسه، (2/111).

. كان يقلب الأخبار له فيجيب فيها، لا يحل ذكره إلا على سبيل الاعتبار.[2]

. يروي ما لا يتابع عليه، ، لا يجوز الاحتجاج به.[3]

. يسرق الحديث، ويضع عن الثقات.[4]

. يروي عن الثقات ما يشبه حديثهم، يقلب الأخبار.[5]

. منكر الحديث على قلته، لا يحتج به لجهالته.[6]

. لا يحتج به إذا انفرد.[7]

. لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الإنباء عنه.[8]

. يروي العجائب من المقلوبات، لا تحل الرواية عنه.[9]

. يروي المقلوبات، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد.[10]

إن النظر في هذه الألفاظ وإن كانت للجرح إلا أنها ليست على درجة واحدة ولا هي في المرتبة نفسها؛ ذ أنها في مراتب متفاوتة في سلم الجرح، وبعضها يجتمع مع بعض في مرتبة واحدة حسب درجة الجرح، وقد سبق بيان مراتب الجرح في الكتاب كله، وهنا سيتم الكشف عن مراتبها في الرواة الذين تفرد بجرحهم؛ وإن كانت لا تختلف عنها، وإنما المراد تصنيفها حتى يعلم مراتب هذه العبارات.

---

[1]- المصدر نفسه، (196/2).

[2]- المصدر نفسه،(39/2).

[3]- المصدر نفسه، (277/2).

[4]- المصدر نفسه، (314/2).

[5]- المصدر نفسه، (247/2، 304، 306).

[6]- المصدر نفسه، (292/2).

[7]- المصدر نفسه، (44/3).

[8]- المصدر نفسه، (155/3).

[9]- المصدر نفسه، (159/3).

[10]- المصدر نفسه، (149/3).

المرتبة الأولى: وهي مرتبة أهل الكفر و الكذابين، والوضاعين، و أشباههم، وهي التي يقول فيها الحافظ ابن حبان:" يضع الحديث، دجال من الدجاجلة، يضع المتون للآثار، يسرق الحديث ويضع على الثقات، يروي نسخة موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل الإنباء عن أمره، لا يحل ذكره في الكتب إلا على القدح فيه، يروي العجائب لا يجوز الاحتجاج به، يروي الأشياء الموضوعة، كان من حمقى الروافض، يروي المناكير ويلزق المتون الواهية بالأسانيد المشهورة ".

المرتبة الثانية: وهي التي يقول فيها الحافظ ابن حبان:" منكر الحديث جدا، منكر الحديث، يروي المناكير التي لا يجوز الاحتجاج به، كثير التدليس ساقط الاحتجاج، اختلط بآخرة، قليل الحديث كثير الوهم، كان غاليا في التشيع، يقلب الأخبار، كان قدريا ، يروي عن المشاهير المناكير، يروي الطامات، يروي عن الثقات ما يشبه حديث الأثبات".

المرتبة الثالثة: وهي التي يقول فيها الحافظ ابن حبان:" يروي ما يتابع عليه، كثير الوهم، سيء الحفظ، وما أشبهها من العبارات التي هي فوق العبارات الأولى من حيث المرتبة، إلا أن في هذه المرتبة إذا قرنها بقوله:" لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد أو لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد"، أو عبارة نحوها تدل أن ابن حبان قد تردد فيه، أو هو في مرتبة من يعتضد بمن هو مثله أو فوقه.

المرتبة الثانية: وهي مرتبة الاعتبار والاحتجاج في المتابعات والشواهد: وهي على مرتبتين:

الأولى: وهي التي يقول فيها الحافظ ابن حبان: "لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد، لا يحتج به إذا انفرد، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، يخالف الأثبات؛ وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات، ممن أستخير الله فيه"

الثانية: وهي التي يقول فيها الحافظ ابن حبان :"يروي عن الثقات ما لا يشبه حديثهم يقلب الأخبار، يقلب الأخبار؛ كان رديء الحفظ فاحش الخطأ؛ يرفع عن علي قولا كثيرا، يخطيء كثيرا ؛ يخطيء ويتفرد، كثير الوهم؛ كان مرجئا، يروي المقلوبات، له أحاديث مناكير لا يتابع عليها، ممن فحش خطؤه؛ وانفرد بالمناكير، في حديثه تخليط؛ لا يجوز الاحتجاج به، روى حديثا منكرا".

وخلاصة هذا يمكن القول:

. إن هذه المراتب إنما الأولى للترك والثانية للاعتبار.

. لم يرتب الحافظ ابن حبان هذه المراتب وإنما هي مستخلصة من خلال تتبع منهجه في الرواة الذين تفرد هو بجرحهم بناء على القواعد التي بيّنتها سلفا.

. تفاوت هذه المراتب قوة وضعفا في الرواة بحسب ملابسات الرواية والظروف المحيطة بها.

المطلب الثاني: اصطلاحات الحافظ ابن حبان ودلالاتها.

إن فقه عبارات الجرح والتعديل لإمام من الأئمة يتوقف على الاستقراء وتحرير عباراته حتى يعرف اصطلاحه في كل لفظ يطلقه، والحافظ ابن حبان لا يختلف عن غيره من الأئمة إذ يجب

معرفة اصطلاحاته ودلالاتها على الرواة، وعبارات الحافظ ابن حبان كثيرة يمكن الاقتصار على بعضها مما تكرر كثيرا أو كان اصطلاحا خاصا به.

أولا:معنى الاعتبار عند الحافظ ابن حبان:

لقد أطلق الحافظ ابن حبان لفظ الاعتبار في عدة مواضع في كتابه "المجروحين"، والمتتبع لهذا الإطلاق يجده على معنيين:

أولهما:ما ذكره في كتابه "الصحيح" وتناقلته كتب المصطلح؛[1]وهو ما ملخصه؛ أن طريق الاعتبار في الأخبار مثاله أن يروي حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين، فإن وجد عُلم أن للخبر أصل يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأي ذلك وجد يعلم به أن الحديث أصلا يرجع إليه وإلا فلا .[2]

ثانيهما: الاعتبار معناه : التنبيه والتذكير وأخذ العبرة من هؤلاء الدين يكذبون فيفتضحون، وإنما ذكروا ليعرفوا أنهم ليسوا أهلا للرواية، خاصة وأن بعض هؤلاء قد اتهمهم بالكذب و الوضع، ومن كان هذا نعته لا يمكن أن يكون حديثه للاعتبار بالمعنى الأول، وإن وافق في بعض حديثه أهل الصدق[3]، لذا يعلم أنه يقول ذلك ليتبه المتبحر في هذا العلم أن قد رواه فلان وفلان عن ذلك الشيخ، وهذا المعنى يتضح من خلال التراجم الآتية :

1- سلمة بن حفص السعدي:"...شيخ كان يضع الحديث لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا عند الاعتبار...".[4]

---

[1]- علوم الحديث، أبو عمرو ابن الصلاح، ص108.تدريب الراوي، السيوطي،(1/128-129).

[2]- مقدمة الصحيح، الحافظ ابن حبان ،(1/ 86مع الإحسان).باختصار.

[3] - ذلك أنه ليس كل ضعيف يصلح للاعتبارات والشواهد، ولذلك كان الدارقطني يقول في مثل هؤلاء لا يعتبر به، ينظر: مقدمة ابن الصلاح،ص:108.

[4]- المجروحين، (1/335).

2-الهيثم بن عبد الغفار:"...روى عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات، حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة أحس في قلبه بأنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار".[1]

3- هارون بن زياد القشيري:"...كان ممن يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار".[2]

4- هارون بن هارون بن عبد الله بن محرز التيمي:" ...كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة فقط".[3]

5- إسحاق بن أبي يحي الكعبي:"...ينفرد عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، ويأتي عن الأئمة المرضين ما هو من حديث الضعفاء والكذابين، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار".[4]

وذهب بعضهم إلى أن هناك فرقا بين قول الناقد " على الاعتبار" وقوله" للاعتبار"، فالأول بالمعنى الأول، والثاني يطلق ويراد المعنى الثاني،[5] نعم قد يتجه هذا عند بعضهم، ولكن الحافظ ابن حبان لا يفرق بينهما، وإنما أطلق العبارة وأراد في بعض التراجم المعنى الأول، وفي بعضها الآخر المعنى الثاني.

[5] - المصدر نفسه،(92/3).

[2]- المصدر نفسه،(94/3).

[3] - المصدر نفسه،(94/3)

[4]- المصدر نفسه،(137/1).

[5] - تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، (1075/2).

ثانيا: معنى قوله"لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد" أو "لا يحتج به إذا انفرد":

يظهر من خلال بعض التتبع لإطلاق هذه العبارة من الحافظ ابن حبان أنه يطلقها على معان عدة على الرواة:

أ_ الراوي الضعيف الذي يحتمل ضعفه ممن قد اختلف فيه الأئمة واحتملوا حديثه، ويتضح ذلك في الرواة الآتية أسماؤهم:

1- بشر بن عمارة :"...كان يخطيء حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته".[1]

2- بكار بن عبد الله بن محمد بن سيرين السيريني:"...يروي عن ابن عون العمري أشياء مقلوبة لا يتابع عليها ،لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ...".[2]

3- الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي:"...كان شيخا صالحا ممن كثر وهمه، حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا...".[3]

ب_الراوي الثقة أو الصدوق الذي يهم في بعض حديثه فلا يتابع عليه، وربما ذكر بعضهم في الثقات وأشار إلى خطئه، [4] ومن أمثلة هذا الصنف:

1-بكير بن أبي السميط:"...كثير الوهم لا يحتج به إدا انفرد، ولم يوافق الثقات".[5]
وذكره في "الثقات" وقال:" مولى المسامعة من أهل البصرة، يروي عن قتادة ...".[6]

---

[1]- المصدر نفسه،(188/1).

[2]- المصدر نفسه،(192/1).

[3]- المصدر نفسه،(224/1) .

[4]- ينظر مثلا ترجمة: عمر بن إبراهيم العبدي، المجروحين ،(89/2)و الثقات،(446/8).

[5]- المجروحين، (195/1).

[6]- كتاب الثقات، (105/6)؛ وبكير بن أبي السميط قال فيه ابن معين: "صالح"، وقال أبو حاتم:" لا بأس به ،(الجرح والتعديل 406/1/1)، وقال العجلي: "بصري ثقة"، (الثقات،253/1)، وقال الذهبي: صدوق، (الكاشف،313/1)، وقال ابن حجر: صدوق، (التقريب، 137/1).

2- قدامة بن محمد بن قدامة الأشجعي :"...يروي عن أبيه ومخرمة بن بكير عن بكير بن عبد الله بن الأشج المقلوبات التي لا يشارك فيها، روى عنه عبد الله بن هارون الفروي و أهل المدينة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ".[1]

3-عمر بن إبراهيم العبدي:"...كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأس".[2]

وهذا الصنف من الرواة قد بين كيفية الاحتجاج بحديثهم حيث قال:" الجنس الأول من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها؛ فمنهم من كان يخطيء الخطأ اليسير إما في الكتابة حيث كتب ولم يعلم به حتى بقي الخطأ في كتابه إلى أن كبر واحتيج إليه مثل: تصحيف اسم يشه اسم، مثل رفع مرسل، أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث في حديث أو ما يشبه هذا ...وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم، بل الذي عندي ألا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجيء من هذا الجنس في هذا الكتاب فإني أقول بعقب ذكره: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد".[3]

ثالثا: معنى قوله "هو ممن أستخير الله فيه ":

يطلق الحافظ ابن حبان هذا الاصطلاح له دلالة خاصة على الرواة:

أ/ الراوي إذا حدث عنه الثقات احتجوا بحديثه؛ ويظهر ذلك من خلال التراجم الآتية:

---

[1]-المجروحين، (219/2). و قدامة قال فيه أبو حاتم:" ليس به بأس"،وقال أبو زرعه:" لا بأس به" ،(الجرح والتعديل،129/7) وقال الذهبي:"تكلم فيه ابن حبان ومشاه غيره" ،(الميزان،386/3)، وقال ابن حجر:" صدوق يخطيء، (التقريب28/2).

[2]- المجروحين، (89/2). وعمر قال فيه البخاري:"صدوق"، (التاريخ الكبير،141/6)، وقال ابن معين:" ثقة"، (تاريخ الدوري،50)، وتكلم ابن عدي في حديثه عن قتادة خاصة، (الكامل في الضعفاء،5 /1700) ، وقال الذهبي:" العبدي صدوق، حسن الحديث، له غلط يسير"، (الميزان، (173/3).

[3]- مقدمة المجروحين، ابن حبان، (90/1) ، ينظر تر: محمد بن سليم الراسبي؛ المجروحين،(283/2).

1- بهز بن حكيم بن معاوية[1] القشيري: قال ابن حبان :"...كان يخطيء كثيرا .. ولولا حديث (إنا لآخذوه وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا) لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه ".[2]

وبهز بن حكيم قد وثقه الأئمة: ابن معين، وابن المديني، والنسائي، وقال أبو زرعة: صالح وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به.[3]

وقد تكلم بعضهم في نسخته عن أبيه عن جده، وفضل نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عليها،[4] قال الترمذي:" وقد تكلم شعبة في بهز بن حكيم، و هو ثقة عند أهل الحديث".[5]

وقال الحاكم : "كان من الثقات ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده؛ لأنها شاذة لا متابع له فيها" [6].

وتعقب الحافظ ابن حجر:" وزعم الحاكم أن ابنه تفرد عنه، لكن وجدت رواية لعروة بن رويم اللخمي عنه، وكذا ذكر المزي أن حميدا اليزني روى عنه".[7]

وبهز قد حدث عنه أئمة المسلمين؛ إسماعيل بن عُليه، وبشر بن المفضل، والزهري، وحماد بن زيد، وإذا حدث عنه الأئمة فلا بأس به، "وعلق له البخاري في الطهارة وفي النكاح وفي

---

[1] – اوية: هو معاوية بن حيدة بن قشير بن كعب، جد بهز بن حكيم، له صحبة ووفادة، وقال البخاري:" سمع النبي صلى الله عليه وسلم، ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، (385/4)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، (470/3)، والإصابة في معرفة الصحابة، ابن حجر، (230/9).

[2] – المجروحين، (194/1)، والحديث أخرجه: أبو داود، السنن، كتاب: الزكاة، باب: في زكاة السائمة، (96/2)، والنسائي، السنن، كتاب: الزكاة، باب: عقوبة تارك الزكاة، (15/5)، والحاكم، المستدرك، كتاب: الزكاة، باب: في زكاة البقر، (398/1)، والدارمي، المسند، كتاب: الزكاة، باب: في ليس في عوامل الإبل صدقة، (396/1).

[3] – ينظر هذه الأقوال: تاريخ الدوري، (72)، الجرح والتعديل ،(430/1/1)،وتهذيب التهذيب ،(498/1) ، ميزان الاعتدال، (353/1):

[4] – ينظر الجرح والتعديل ،(430/1/1).

[5] – الجامع، أبواب البر والصلة، باب: ما جاء في بر الوالدين، (206/3)

[6] – ميزان الاعتدال، (353/1).

[7] – الإصابة، (230/9).

الغسل، وروى له أصحاب السنن، وصحح حديثه".[1]

ولذلك قال الحافظ ابن عدي:" قد روى عنه ثقات الناس، وأرجو أنه لا بأس به في رواياته ولم أر أحدا تخلف قي الرواية عنه من الثقات، لم أر له حديثا منكرا، وإذا حدث عنه ثقة فلا بأس به".[2]

وكلام ابن عدي أشبه، ولهذا تعقب الذهبي الحافظ ابن حبان على قوله في "المجروحين" فقال ما ملخصه: إن خطأ الراوي يعلم بالمخالفة للثقات، وبهز قد تفرد بنسخة كاملة، أما ترك الأئمة له فإنما ربما تركوا الاحتجاج بحديثه، أما الحديث الذي تفرد به فهو قريب من الصحة.[3]

وقال ابن حجر: "صدوق".[4]

2- عمران بن مسلم المنقري القصير: قال ابن حبان :"...فأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الأثبات، وأما ما رواه عنه القربى مثل سويد بن عبد العزيز، ويحيى بن سليم وذويهما ففيها مناكير كثيرة ...على أن يحيى بن سليم وسويد بن عبد العزيز جميعا يكثران الوهم والخطأ عليه ...بل الإنصاف عندي في أمره مجانبة ما روى عنه ممن ليس بمتقن في الرواية والاحتجاج بما رواه عنه الثقات، على أن له مدخلا في العدالة في جملة المتقنين، وهو ممن أستخير الله فيه".[5]

ونحو هذا الكلام أيضا في كتابه "الثقات "،[6] و"مشاهير علماء الأمصار ".[7]

وهذا التفصيل منه –رحمه الله– يمكن حمله أيضا على الرواة الذين أطلق فيهم هذا الاصطلاح ولم يبنه في تلك المواضع؛ لأنه ليس كل من حدث عنه الثقة فحديثه يحتج به.

---

[1] - الإصابة، (230/9).

[2] -الكامل في ضعفاء الرجال ،(68/2).

[3] -تاريخ الإسلام، (80/9-81).

[4] -تقريب التهذيب، (139/1).

[5] -المجروحين، (123/2).

[6] -ينظر: (242/7).

[7] -ينظر: ص:145.

وعمران بن مسلم وثقه أحمد، ويحي، وأبو داود، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال القطان: مستقيم الحديث.[1]

وقال الذهبي: ثقة، وزاد في موضع آخر: ولكنه قدري.[2]

والناظر في عبارات الأئمة ومقارنتها بعبارة ابن حبان يجد أن عبارة هذا الأخير أكثر دقة في بيان وجه الخطأ في رواية عمران؛ وهو أن الحمل فيها على من روى عنه من الضعفاء، كيحي بن سليم وسويد بن عبد العزيز، فكل ما جاء من الوهم في روايته فالحمل على مثل هؤلاء.

3- عبد الكريم بن مالك الجزري:قال ابن حبان :"كان صدوقا ولكنه كان يتفرد عن الثقات بالأشياء المناكير، فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وإن اعتبر به معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير، وهو ممن أستخير الله فيه".[3]

وقال ابن معين:" ثقة، وأحاديثه عن عطاء رديئة".[4]

وقال أحمد:"ثقة ثبت".[5]

وقال ابن عدي :" ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة يرويها عن قوم ثقات، إذا روى عنه ثقة فحديثه مستقيم.[6]

وعلى هذا فأفراد هذا الراوي جاءت ممن روى عنه وإن تكلم في حديثه عن عطاء ابن معين، فالأشبه ما قاله ابن عدي، فيكون الحمل على من روى عنه. وقيل هو ثقة في عطاء وغيره.[7]

ب- الراوي الثقة أو الصدوق الذي يخطيء في بعض حديثه حيث لا يحتج به إذا انفرد، ويظهر ذلك من خلال التراجم الآتية :

---

[1]-ينظر هذه الأقوال في: تاريخ الدوري، (439/2)، الجرح والتعديل، (304/6_305 ، تهذيب الكمال، (351/22)، ميزان الاعتدال، (242/3)، تهذيب التهذيب، (138/8-139).

[2]- الكاشف، (351/2)، و المغني، (480/2).

[3]- المجروحين، (145/1_146).

[4]- ميزان الاعتدال، (387/4)

[5] - الكامل في الضعفاء، (341/5)

[6]- الكامل في الضعفاء، (341/5).

[7] - ينظر: الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، صالح بن حامد الرفاعي، ص: 143.

1/ خالد بن يزيد بن أبي مالك : قال ابن حبان :"...من فقهاء أهل الشام ...كان صدوقا في الرواية ولكنه كان يخطيء كثيرا، وفي حديثه مناكير، لا يعجبني الاحتجاج بخبره به إذا انفرد عن أبيه، وما أقربه في نفسه إلى التعديل، وهو ممن أستخير الله فيه ...".[1]

2/ جعفر بن الحارث أبو الأشهب :"...كان يخطيء في الشيء بعد الشيء، ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة؛ والكنه ممن لا يحتج به انفرد، وهو من الثقات يقرب، وهو ممن أستخير الله فيه ".[2]

3- خُصيف بن عبد الرحمن الجزري الحضرمي: قال ابن حبان :"...وكان حصيف شيخا صالحا قيها عابدا إلا أنه كان يخطيء كثيرا فيما يروي وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه وهو صدوق في روايته إلا أن الإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات وترك ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه".[3]

رابعا :معنى قوله "يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزقات ":

يطلق ابن حبان هذا الاصطلاح على مراتب ثلاثة للرواة؛ إما أنه يخطيء، أو يدلس ،أو يضع الحديث، وقد بين ذلك الإمام المعلمي حيث قال:" قول ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات يحتمل ثلاثة أشياء: أنه يضع، أو أنه كثير الغلط، أو يدلس المتروكين والكذابين".[4]
ويمكن التمثيل لكل صنف من الأصناف الثلاثة من خلال تراجم الرواة من كتاب"المجروحين":
الصنف الأول :وهو أن الراوي يضع الحديث؛ وهذا واضح في أغلب التراجم التي أطلق عليها هذا اللفظ:

1- عمرو بن خالد الواسطي :"...كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ،حتى يسبق إلى القلب أنه كالمتعمد لها من غير أن يدلس،كذبه أحمد ويحي بن معين ...".[1]

[1]- المجروحين، (280/1).
[2]- المجروحين، (212/1).
[3]- المصدر نفسه، (283/1).
[4]- الفوائد المجموعة، حاشية(تعليق) المعلمي، ص: 191.

وعمرو لم يشهد له أحد بخير ، فجلهم قد كذبه أو تركه.[2]

2ـ عمر بن رباح أبو حفص الضرير :"...ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب .."[3].

وعمر بن رباح الكل على تركه؛ بل كذبه الفلاس، وقال الدارقطني :متروك الحديث، وقال ابن عدي: الضعف على حديثه بين.[4]

3- جعفر بن محمد الأنطاكي: قال ابن حبان :"... يروي عن زهير بن معاوية الموضوعات، وعن غيره من الأثبات المقلوبات لا يحل الاحتجاج بخبره ".[5]

الصنف الثاني : الراوي الذي يخطيء كثيرا في حديثه من أمثلته ما يأتي :

1- أفلح بن سعيد القبائي :قال ابن حبان :"...يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحل .."[6]

ثم ساق له حديثا زعم ابن حبان أنه من مناكيره؛ وهو حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"إن طالت بك مدة فسترى أقواما يغدون في سخط الله عز وجل، ويروحون في لعنته يحملون سياطا مثل أذناب البقر" قال: هذا خبر باطل بهذا اللفظ .[7]

وتعقبه الذهبي فقال:"بل حديث أفلح صحيح غريب ".[8]

وتعقبه الحافظ ابن حجر هو وابنَ الجوزي في تضعيفهما لهذا الحديث.[9]

---

[1]-المجروحين، (76/2).

[2]- ينظر ترجمته: التاريخ الكبير، (319/6)،الجرح والتعديل، (230/6)، ميزان الاعتدال، (249/3).

[3]-المجروحين، (86/2).

[4] _ ينظر ترجمته: التاريخ الكبير، البخاري، (156/6)، الكامل، ابن عدي، (51/5)، ميزان الاعتدال، (197/3).

[5]-المجروحين، (1/ 231). ينظر أيضا تر:محمد بن الفضل عطية، (278/2).

[6]- المصدر نفسه، (176/1).

[7]-المجروحين، (176/1).

[8]- ميزان الاعتدال، (274/1). والحديث أخرجه مسلم في صحيحه :كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها،باب النار لا يدخلها الجبارون، (197/17).وأحمد في المسند ،(308/2).

[9]-القول المسدد في الذب عن المسند ،ص77.

وأفلح قد وثقه ابن معين، وابن سعد، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم:شيخ صالح الحديث.[1]

بل تعقب الذهبي ابن حبان في تجريحه لأفلح فقال :"ابن حبان ربما قصب حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه "[2]

وبهذا يعلم أن العبارة التي سبقت من الحافظ ابن حبان من أفراده؛ حيث أنه يطلق الجرح إذا استنكر له حديثا واحدا خاصة وإن عبارته في هذا الراوي ثقيلة جدا، ولو كان ممن يروي الموضوعات ما احتج به مسلم وما أخرج حديثه الذي استغربه ابن حبان وأبطله البتة، والأقرب أن يكون ممن يخطي ويحتمل، أما أن يخطئ كثيرا على حد قول المعلمي؛ ففيه نظر.

2- محمد بن عبد الله بن عُلاثة :

قال ابن حبان :" ..يأتي بالمعضلات عن الأثبات، لا يحل ذكره إلا على جهة القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب .."[3].

ثم ساق له أربعة أحاديث اتهمه بها، وقد خولف ابن حبان في ذلك كله فقد وثقه بعضهم، ولينه آخرون بما لا يوجب رد روايته مطلقا واعتذروا عن تلك الأحاديث أن البلية فيها ممن روى عنه.

قال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة :صالح، وقال ابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم :يكتب حديثه ولا يحتج به.[4]

ولما قال الأزدي:" واهي الحديث، لا يحل أن يكتب حديثه، ..ولما قال البخاري: " في حفظه نظر"، قال:" ولسنا نـ ع بهذا من البخاري، حديثه يدل على كذبه"، تعقب الخطيب الحافظ الأزدي فقال:" قد أفرط أبو الفتح في الميل على ابن علاثة، وأحسب أنه وقعت له روايته

---

[1]- ينظر هذه الأقوال في: تاريخ البخاري، (52/2)، الجرح والتعديل، (324/2)، تهذيب الكمال، (323/3)، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، ص:45.

[2]- ميزان الاعتدال، (274/1).

[3]-المجروحين ،(279/2).

[4]- ينظر هذه الأقوال في : الطبقات الكبرى ،(223/7)، الجرح والتعديل، (302/7)، تاريخ بغداد، (390/5).

لعمرو بن الحصين عن ابن علاثة فنسبه إلى الكذب لأجلها، والعلة في تلك الأحاديث من جهة عمرو بن حصين؛ فإنه كان كذابا، وأما ابن علاثة فقد وصفه يحي بن معين بالثقة، ولم أحفظ لأحد من الأئمة خلاف ما وصفه به يحي ".[1]

ونحو هذا الكلام قاله الذهبي.[2]

لذلك قال ابن حجر :صدوق يخطيء.[3]

2-الصباح بن محمد بن أبي حازم البجلي :

قال ابن حبان:" ...يروي عن مرة الهمداني والكوفيين روى عنه يعلى بن عبيد أهل الكوفة،كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات ."[4] ثم ساق له حديثا يرويه عن مرة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"استحيوا من الله حق الحياء".[5] وهذا من قول ابن مسعود رفعه هذا الراوي لذلك قال الذهبي ."رفع حديثين هما من قول ابن مسعود" وقال العقيلي: في حديثه وهم، يرفع الموقوف .[6]

وقال العجلي: كوفي ثقة .[7]

أما عبارة ابن حبان فهي صيغة هدر مطلقا، والأمر ليس كذلك عند الآخرين؛ فهو المعتبر بحديثه وإن كان ضعيفا، وقد تعقب ابن حجر ابن حبان في عبارته فقال :ضعيف، أفرط فيه ابن حبان".[8]

---

[1]- تاريخ بغداد ، (390/5).

[2]-ميزان الاعتدال، (594/3).

[3]- تقريب التهذيب، (98/1). وأما قول البخاري فيه: "في حفظه نظر"، التاريخ الكبير، (132/1)، فإنما قاله بعد أن ساق له حديثا مرسلا قد رفعه ابن عُلاثة، أي: لم يحفظ هذا الحديث خاصة، وعليه يحمل قول البخاري "في حفظه نظر" في هذا الموضع. والله أعلم .

[4]- المجروحين، (373/1).

[5]-أخرجه: الطبراني، في الكبير، (188/10)، البيهقي، في الشعب، (141/6).

[6]- الضعفاء الكبير، (213/2)، ميزان الاعتدال، (306/2).

[7]- معرفة الثقات ،(466/1).

[8]- تقريب التهذيب، (434/1).

ومن هنا يعلم أنه يطلق هذه العبارة على من يخطيء، سواء كثر ذلك من الرواة، أو قل كأفلح بن سعيد.

الصنف الثالث: الراوي الذي يدلس عن المتروكين والكذابين، و مثاله:

عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي : قال ابن حبان :" ..كان يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم، وكان يدلس على محمد بن أسعيد بن أبي قيس المصلوب ".[1]

والإفريقي: هو العبد الصالح، أول مولود بإفريقية بعد فتحها، وذكر ابن القطان أن من الناس يوثقه ولكنه ضعيف.[2]

قال الحافظ: " ضعيف في حديثه، وكان رجلا صالحا".[3]

الخلاصة:

_ اختلاف عبارات وألفاظ الجرح التي استعملها الحافظ ابن حبان وتنوعها.

_ تميز ابن حبان بإطلاق عبارات طويلة لزيادة التفصيل عن حال الراوي وبيان وجه الخطأ في مروياته.

_ اختلاف دلالة بعض الألفاظ التي أطلقها ابن حبان؛ لذا وجب مرعاة ملابسات الرواية و معرفة مقصود الإمام من عباراته تلك، حتى لا يؤخذ الحكم على إطلاقه.

[1]- المجروحين، (50/2).

[2]- ينظر ترجمته: التاريخ الكبير، (283/5)، ميزان الاعتدال، (561/2).

[3] - التقريب، (569/1).

الفصل الثالث:

أصول الحافظ ابن حبان في الحكم على الرواة.

المبحث الأول: معايير جرح الرواة عند الحافظ ابن حبان.

المبحث الثاني: اختلاف أحكام الحافظ ابن حبان .

المبحث الثالث: أثر أحكام ابن حبان في الحكم على الأحاديث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث :أصول الحافظ ابن حبان في الحكم على الرواة:

المبحث الأول : معايير جرح الرواة عند الحافظ ابن حبان :

لاشك أن هذه المعايير من بين الأصول العلمية المتفق عليها عند أئمة النقد والتي من شأنها أن تكون قواعد للحكم على الرواة وتتمثل هذه المعايير أساسا في التفرد والمخالفة، وإنما يعرف تفرد الراوي ومخالفته لغيره بسبر المرويات واعتبار حديثه بحديث الثقات، وهو المنهج الذي سار عليه ابن حبان في كتابه "المجروحين"، وكثيرا ما صرح به في أثناء التراجم من أجل بيان أن جرح الرواة وبيان مراتبهم في هذا السلم أساسه تتبع حديث الرواة؛ حيث قال في ترجمة:

أ/عبد الله بن وهب الفسوي :"...لا يحل ذكره في الكتب بحيلة إلا على سبيل الجرح فيه، ولم يكن لنا همة في رحلتنا إلا تتبع حديث الضعفاء والتنقير عن أنبائهم، وكتابة حديثهم للمعرفة والسبر".[1]

ب/عبد الله بن لهيعة المصري:"... لقد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه".[2]

وهذا السبيل واضح جلي في كتاب "المجروحين".

المطلب الأول: التفرد وأثره في جرح الرواة:

تعريف التفرد: " أن يروي شخص من الرواة حديثا دون أن يشاركه الآخرين".[3]

إن تفرد الراوي بالحديث – سواء كان التفرد نسبيا أم مطلقا - من حيث الإسناد أو المتن مع مخالفة نصه للقواعد العامة للشريعة، يوجب نكارة يرد بها الحديث، ويطعن في الراوي، وهذا الصنف من الرواة والمرويات قد بينه الحافظ ابن حبان في كتابه بعبارات صريحة وأدلة

[1]- المجروحين، (43/2).

[2]- المصدر نفسه، (11/2).

[3] – الموازنة بين المتقدمين والمتقدمين، حمزة الميليباري، ص: 20.

واضحة، ولكن وإن لم يسلم هذا السبيل من النقد والتعقب في بعض الرواة، غير أن الذي يجب الاعتماد عليه حسب هو حكم به الإمام ابن حبان في كتابه مما رآه أنه من التفرد، ومن أمثلته ما يأتي:

1- عبيد بن الفرج العتكي:

قال الحافظ ابن حبان :"شيخ يروي عن حماد بن زيد وابن عيينة، روى عنه البصريون، ينفرد عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج ".[1]

ثم ساق له حديثا يرويه عن حماد بن زيد عن نافع عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" لا تحوز قدما عبد بين يدي الرحمن حتى يسأل عن أربع شبابك فيما أبليت ...الحديث".[2]

قال الذهبي:" ابن حبان متعلقا عليه بهذا الحديث الذي حدث به محمد بن علي بن إبراهيم ثنا محمد بن الأشرف حدثنا عبيد بن الفرج به ".[3]

2- علي بن الربيع :

قال الحافظ ابن حبان :" يروي ن بهز بن حكيم ...يروي المناكير، فلما كثر المناكير في رواياته المناكير؛ بطل الاحتجاج به".[4]

ساق له حديثا يرويه عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:"سوداء ولود خير من حسناء لا تلد ".[5]

---

[1]- المجروحين، (175/2).

[2] - أخرجه: الترمذي، الجامع، (175/2)، ثم قال:" حديث لا نعرفه إلا من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث الحسين بن قيس ، وحسين يضعف في الحديث من قبل حفظه"، وأبو يعلى، المسند، (178/9)، وقال محققه:" و يشهد له حديث أبي برزة عند الترمذي".

[3]- ميزان الاعتدال، (21/2).

[4]- المجروحين، (111/2).

[5]- أخرجه: الطبراني في: الكبير، (416/19)، و الدارقطني، بنحوه في: العلل، (73/5)، سؤال رقم:717، وقال الألباني: ضعيف، السلسلة الضعيفة، (268/7).

ثم قال :" هذا حديث منكر لا أصل له من حديث بهز بن حكيم".[1]

فقد تفرد عليٌ هذا في سياق إسناد الحديث، وربما سلك الجادة فيه؛ لأنه إسناد يسبق إليه القلب لشهرته، لذلك قال العقيلي بعد أن ساق له حديثا آخر:" وهذا الحديثان يرويان بإسناد أصلح من هذا، وليس بمحفوظين من حديث بهز".[2]

3- نزار بن حيان الأسدي :

قال الحافظ ابن حبان:" قليل الرواية، منكر الحديث جدا، يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به بحال، روى عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي عليه الصلاة والسلام قال:" اتقوا القدر فإنه شعبة من النصرانية".[3]

وقال الذهبي: فيه لين، وذكر له حديثا آخر:"صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب؛ المرجئة والقدرية ".[4]

فرواية نزار مثل هذه المنكرات يوجب الطعن فيه، بل اتهمه ابن حبان بوضعها عن عكرمة عن ابن عباس يرفعها، إذ لم يشاركه فيها أحد من أصحاب عكرمة.

4-أبو إسحاق الحجازي :

قال الحافظ ابن حبان:" شيخ يروي عن موسى بن أبي عائشة المناكير الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج به معها، روى عن موسى بن أبي عائشة عن أبي سامة عن ابن عباس وأبي هريرة أنهما قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من صلى الصلوات الخمس في جماعة حيث

---

[1]- المجروحين، (111/2).

[2]- الضعفاء الكبير، (253/3).

[3]- المجروحين، (56/3). والحديث أخرجه : الطبراني، الكبير، (262/11)، وابن عدي، الكامل، (194/5)، وابن الجوزي، العلل المتناهية، (159/1).

[4] – ميزان الاعتدال، (248/4). والحديث أخرجه: ابن ماجه في السنن، المقدمة، باب: في الإيمان رقم 62 ، والترمذي في الجامع : أبواب القدر: باب ما جاء في القدرية رقم: 2239، وقال حديث حسن غريب، والطبراني، الكبير، (262/11)، والخطيب في التاريخ، (368/5).

كان وأين كان أجاز الصراط كالبرق اللامع .."[1] وذكر حديثا طويلا، قال عنه الذهبي: موضوع.[2]

5- أبو جرير، وقال غيره أبو حرب:

قال الحافظ ابن حبان :"مولى الزهري، يروي عن الزهري العجائب من المقلوبات والأوابد من الملزقات، لا تحل الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار، روى عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لقنوا موتاكم لا إله إلا الله، فإنها خفيفة على اللسان، ثقيلة في الميزان"[3].

تفرد أبو جرير بهذا الحديث سندا ومتنا إنما يعرف من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم دون العبارة الثانية، [4] وهكذا دخل له حديث في حديث،لأن العبارة الثانية بمعناها لحديث آخر يرويه محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبي هريرة ولفظه :"كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان؛ سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ".[5]

6- بشر بن عبد الله القصير :

قال الحافظ ابن حبان :" شيخ يروي عن أهل البصرة، يروي عن أنس بن مالك وأبي سفيان، روى عنه الكوفيون والبصريون، منكر الحديث، روى عن أبي سفيان بن طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من أدخل على أهل بيت

---

[1]- المجروحين، (154/3). وقال في الهيثمي بعد أن عزاه للطبراني في الأوسط:" وفيه بقية بن الوليد وهو مدلس وقد عنعنه"، مجمع الزوائد، (163/2).

[2]- ميزان الاعتدال، (488/4) .

[3]- المجروحين ،(149/3).

[4]- أخرجه مسلم في الصحيح: كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله ،(219/6 مع شرح النووي).

[5]- أخرجه البخاري في الصحيح:كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى "ونضع الموازين القسط" حديث رقم: 7563.

سرورا خلق الله من ذلك السرور خلقا يستغفرون له إلى يوم القيامة "،[1] ثم قال وهذا لا أصل له من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وساق له حديثا آخر:" إن الله عز وجل اتخذ لي أصحابا وأصهارا... الحديث " ثم قال: وهذا خبر باطل لا أصل له.[2]

هكذا تفرد بشر ببعض الأحاديث المناكير مما جعله مجروحا مطروح الرواية.

ولم يزد الذهبي ولا ابن حجر في ترجمته على قول ابن حبان.[3]

7- حميد بن الحكم القرشي :

قال الحافظ ابن حبان :"يروي عن الحسن من البصرة، روى عنه موسى بن إسماعيل، منكر الحديث جدا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عن الحسن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم :"غنيمتان مغبون فيهما كثير من الناس؛ الصحة والفراغ" إنما يعرف من حديث عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.[4] هكذا تفرد ابن الحكم بإسناد هذا الحديث، وإسناده الصحيح في الصحيح،[5] مما جعل الحافظ ابن حبان يجرحه.

8- مسلم بن عطية الفقيمي :

[1] – أخرجه الطبراني، الأوسط بنحوه، رقم: 7519، وأورده ابن الجوزي ، العلل المتناهية، (515/2)، وقال:" هذا الحديث لا يصح قال يحي: طلحة بن نافع ليس بشيء، قال ابن حبان: وبشر القصير منكر الحديث".

[2] – المجروحين، (187/1). والحديث أخرجه: أبو الشيخ كما عزاه له الهندي في كنز العمال برقم .44995. والطبراني، الكبير، من طريق عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده، (140/17)، والحاكم ، المستدرك، باب ذكر عويم رضي الله عنه، (732/3)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

[3] – ينظر :ميزان الاعتدال ،(319/1) ،لسان الميزان ،(33/2).

[4] – المجروحين، (262/1). غنيمتان،كذا في المطبوع، ويشبه أن تكون قد تصحفت وإنما هي: نعمتان؛ لأن ابن حبان تكلم على إسناده.

[5] – أخرجه البخاري :كتاب الرقاق، باب لا عيش إلا عيش الآخرة ، (275/11 مع الفتح)، والترمذي، الجامع، أبواب الزهد، باب: الصحة والفراغ نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، (549/4)، وابن ماجه، السنن، كتاب: الزهد، باب: الحكمة، (1396/2).

قال الحافظ ابن حبان :" شيخ يروي عن عطاء بن أبي رباح، روى عنه بدر بن الخليل الأسدي، منكر الحديث، ينفرد عن عطاء وغيره من الثقات مالا يشبه حديث الأثبات، إذا نظر المتبحر في روايته عن الثقات علم أنها معمولة"، ثم ساق له حديثا منكرا قد تفرد به يرويه عن عطاء عن ابن عمر عن النبي عليه الصلاة والسلام قال : "إن من حق جلال الله على العبد إكرام ذي الشيبة المسلم ورعاية القرآن لمن استرعاه إياه وطاعة الإمام القاسط".[1]

وقال الذهبي: لين،[2] ثم أورد في ترجمته قول ابن حبان ولم يزد عليه، وكذلك ابن حجر؛ خاصة الحافظ إذ لو كان فيه غير قول ابن حبان لذكره؛ لأنه يحاول استيعاب أقوال النقاد في الراوي .[3]

وبهذا فقد تفرد مسلم عن عطاء بهذا الحديث ومع غرابة إسناده و متنه حيث لا يمكن أن يخفى مثله عن الثقات الذين رووا عن عطاء، وهذا سبب يوجب الطعن في الراوي حسب نقد ابن حبان.

المطلب الثاني: المخالفة وأثرها في جرح الرواة:

تعريف المخالفة:" هي التغاير الواقع بين الرواة عن شيخهم في سياق إسناد حديث ما أو متنه".[4]

إن مخالفة الراوي لغيره سواء كان ثقة أو من هم أكثر عددا عن الشيخ الواحد في سياق الحديث إن في الإسناد أو في المتن مما يستوجب النظر في حديثه ذاك، فإن كان ثقة متقنا أخذنا بحديثه إذا ثبت بالقرائن المرجحة أنه لم يهم فيه، "لأن الزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم ".[5]

---

[1]- المجروحين ،(3/8-9).والحديث أورده ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ كما ذكره ابن حبان، ص:128، و لفظ الحديث أخرجه أبو داود، السنن، كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم، (261/4)، وقال حمدي السلفي: حديث حسن، ينظر: تذكرة الحفاظ، هامش رقم:(1)، ص: 128.

[2]- ميزان الاعتدال، (105/4).

[3]- ينظر لسان الميزان ،(38/6).

[4] - منهج الإمام البخاري في التعليل و أثره في الجرح والتعديل، لأستاذنا د: أبو بكر كافي، ص:353.

[5]- التمييز، الإمام مسلم، ص 177.

فإذا كثر الخطأ و الوهم منه، أصبح حديثه منكرا، لأن كثرة المخالفة تضر بالراوي، وعلى هذا فإن نقد الرواة بناء على هذا المعيار واضح في كتاب الحافظ ابن حبان، بل هو منهجه في التتبع لنقد المرويات ومعرفة مراتب الرواة، ومن أمثلة الرواة الذين جرحهم بسبب المخالفة ما يأتي :

1-أيمن بن نابل الحبشي:

قال الحافظ ابن حبان:" كان يخطيء وينفرد بما لا يتابع عليه، وكان يحي حسن الرأي فيه، والذي عندي تنكب حديثه عند الاحتجاج إلا ما وافق الثقات أولى من الاحتجاج به ."[1]

ثم ساق له حديثا يرويه عن فاطمة عن أم كَلْثم عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" عليكم بالبغيض النافع التلبينة،[2] والذي نفسي بيده إنها لتغسل بطن أحدكم كما يغسل الوسخ وجهه بالماء ".[3]

ومن أوهامه التي ذكرها الدارقطني، حديث يرويه عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول "بسم الله وبالله والتحيات لله ..الحديث".[4]

قال الإمام مسلم : هذه الرواية من التشهد غير ثابت الإسناد والمتن جميعا، والثابت ما رواه الليث بن سعد وعبد الرحمن بن حميد، أي: عن أبي الزبير عن طاووس،[1] ولم يذكر الليث بن

[1]- المجروحين، (183/1).

[2]- هي من التلبين، وهو حساء يتخذ من نخالة ولبن وعسل، ينظر القاموس المحيط ،مادة: اللبن، (265/4)، والمعجم الوسيط، (814/2). وقيل له ذلك لأن المريض يكره الدواء وهو نافع، أفاده الحافظ في هدي الساري، فصل الألفاظ الغريبة، ص87.

[3]- أخرجه ابن ماجه ،السنن،باب :التلبينة، (114/2)، والنسائي : السنن الكبرى، (372/4)، رقم: 7575، والحاكم، المستدرك، كتاب: الطب، (228/4).

[4]- أخرجه: ابن ماجه، السنن،كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في التشهد، (292/1)، والبيهقي، السنن الكبرى،كتاب: الصلاة، باب من استحب أو أباح التسمية قبل التحية، (141/2).وأبو يعلى، المسند، رقم :2232.

سعد في روايته حين وصف التشهد بسم الله وبالله، فلما بَان الوهم في حفظ أيمن لإسناد الحديث، بخلاف الليث وعبد الرحمن، دخل الوهم في زيادته في المتن، فلا يثبت ما زاد فيه."[2]

وقال الدارقطني:" ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، خالفه الليث وعمرو بن حريث وزكريا بن خالد عن أبي الزبير ".[3]

قال الإمام الترمذي:" وروى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر وهو غير محفوظ" .[4]

ورغم هذين الخطأين إلا أن الأئمة أطبقوا على تصديقه وتوثيقه، فقد وثقه ابن معين والعجلي، والترمذي، وابن عيينة، وابن وضاح القرطبي، وابن خلفون، وقال النسائي: "لا بأس به ".[5]

"وعليه فيمكن حمل تضعيفه المطلق من الدارقطني وابن حبان على ما ثبت خطؤه تفصيلا، حملا للمطلق على المقيد، وبذلك يتفق محمل تضعيفهما مع ما تقدم من أقوال يعقوب بن شيبة والترمذي والبخاري والنسائي وابن عدي والباجي بتضعيف مقيد لأيمن بن نابل والاحتجاج به فيما عدا ما تقرر ضعفه فيه".[6]

وأما قول ابن المديني:" كان ثقة، وليس بالقوي".[7] فإنه يحمل على التضعيف المقيد، ويحمل التوثيق على ما عداه، فكأن ابن المديني يقول في حال أيمن:" ثقة له أوهام".[8]

---

[1]- حديث هؤلاء أخرجه مسلم في الصحيح: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، (4/118-119مع شرح النووي).

[2]- التمييز، ص : 178.

[3]- تهذيب الكمال، (3/450) .

[4]- الجامع، أبواب الصلاة ،باب ما جاء في التشهد، (1/178).

[5]- ينظر هذه الأقوال :تاريخ الدوري، ص:72.معرفة الثقات، (1/241). تهذيب التهذيب، (1/393)، تهذيب الكمال، (3/450هامش 7).

[6] - ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أحمد معبد عبد الكريم، ص: 285.

[7] - ميزان الاعتدال، (1/284).

[8] - ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، ص: 285.

وقال ابن عدي:" له أحاديث، وهو لا بأس به فيما يرويه، ولم أر أحدا ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحة ".[1]

وقال ابن حجر:"صدوق يهم".[2]

هذه هي حال أيمن لما خالف الثقات في بعض الأحاديث ،حيث لا يحتج به إذا خالفهم، وإذا وافق الثقات فهو المحتج بأخباره تلك. والله أعلم بالصواب.

2- علي بن سليمان الأزدي :

قال الحافظ ابن حبان :" شيخ يرفع المراسيل ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به إذا، روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم:"من قرأ قل هو الله أحد، وأم القرآن فقد قرأ ثلث القرآن "؛ رواه عنه سليمان بن أحمد الواسطي، إنما هو من قول ابن عباس رفعه، فيما يشبه هذا من الأشياء الموقوفة والمراسيل المشهورة أسندها ورفعها، يجب التنكب عن رواياته".[3]

وهذا القول من ابن حبان دقيق جدا في بيان نوع المخالفة التي وقعت من هذا الراوي، إذ يخالف الثقات في أحاديث وقفوها، أو أرسلوها ولكن هو رفعها، وهذا أكثر تفصيلا لو قال لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد .

وقال الذهبي عن الخبر الذي رواه علي بن سليمان:"وصوابه موقوف".[4]

---

[1]- الكامل في الضعفاء، (435/1).

[2]- التقريب، (115/1).

[3]- المجروحين ،(114/2).

[4]- ميزان الاعتدال، (132/3).

3- مصدع أبو يحي المعرقب الأنصاري :

قال الحافظ ابن حبان :"كان ممن يخالف الأثبات في الروايات وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات مما يوجب ترك ما انفرد منها، والاعتبار بما وافقهم ".[1]

ولم يسق في ترجمته حديثا منكرا كما هي عادته، وربما قد استنكر له بعض الأحرف فجرحه لأنه ربما في بعض الثقات فكيف بمن هو دون هؤلاء، وإلا فالذهبي قال:"صدوق".[2] وقال:" صدوق تكلم فيه".[3] وفيه إشارة إلى قول ابن حبان.

وقال ابن حجر:"مقبول".[4]

4- كامل بن العلاء التميمي السعدي :

قال الحافظ ابن حبان :"كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من حيث لا يدري، فلما فحش ذلك من أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره ".[5]

ثم ساق له جملة من الأحاديث التي خالف فيها الثقات، لذلك هدر جميع حديثه كما توحي إليه عبارته، وهذا خلاف ما قاله الأئمة؛ لأنه إنما لا يحتج به إذا خالف، لذلك قالوا :لا بأس به، وليس بالقوي، بل وثقه بعضهم،[6] ولم يتركوا حديثه، بل احتج به الأئمة،[7] نعم أنكروا له بعض الأحاديث التي لم يتابع عليها، ولكن لم يترك.

ولهذا قال الحافظ ابن عدي بعد أن ساق له جملة من الأحاديث :" ولكامل غير ما ذكرت من الحديث وليس بالكثير، ولم أر من المتقدمين فيه كلاما فأذكره ، إلا أني رأيت في بعض

---

[1]- المجروحين، (39/3).

[2]- الكاشف، (147/3).

[3] - المغني، (659/2).

[4]- التقريب، (185/1).

[5]- المجروحين، (226/2).

[6]- ينظر: تاريخ الدوري، (493/2)، والجرح والتعديل، (7/تر980). ومعرفة الثقات، (224/2)، وتهذيب الكمال، (101/24).

[7]- تهذيب التهذيب، (367/8)، وتقريب التهذيب، (131/2)، فقد أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

رواياته أشياء أنكرتها، فذكرته من أجل ذلك، ومع هذا أرجو أنه لا بأس به"،[1] أي: فيما لم يخالف فيه.

لذلك قال ابن حجر: " صدوق يخطيء".[2]

هذا رأي ابن حبان في كامل بن العلاء لما عرف له بعض مخالفته للثقات، وإن كان فيه شيء من التشدد، على أن الجرح قد لحق ابن العلاء، رغم أن الأئمة لم يتركوه، إلا أن ابن حبان تركه لروايته مالا يتابع عليه.

5- محمد بن عامر أبو عبد الله الرملي :

قال الحافظ ابن حبان :" يروي عن ابن عيينة، يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، روى عن سفيان بن عيينة عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يقرؤون (مالك يوم الدين) أخبرناه يحي بن محمد بن عمرو ثنا محمد بن عامر ثنا سفيان، هذا هو المشهور من حديث أيوب بن سويد عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أنس؛ وهو مما تفرد به أيوب بن سويد، ومثل هذا الإسناد عند ابن عيينة قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر يمشون أمام الجنازة، ليس يقرؤون (مالك يوم الدين)."[3]

هكذا جمع ابن حبان بين جرح الرواة وتعليل الأخبار، ولا شك أن الأول هو ثمرة الثاني، لذا نجد ذلك كثيرا عند ابن حبان وغيره، ولكن ابن حبان لم يستنكر له إلا حديثا واحدا وهو ما صرح به في الثقات حيث قال :" ..شيخ يروي عن ابن عيينة، حدثنا عنه شيوخنا، ولم أر في حديثه مما في القلب منه شيء إلا حديثا واحدا ".[4]

وهذا الحديث هو الذي ذكره في المجروحين، وهذا دليل آخر على ما سبق تقريره؛ أن ابن حبان إذا أنكر على الراوي حديثا واحدا أطلق الجرح، ثم يظهر ذلك أيضا أهمية النظر في الرواة

---

[1]- الكامل في الضعفاء، (82/6).

[2]- التقريب، (131/2).

[3]- المجروحين، (304/2). وقد سئل الدارقطني عنه: فذكر اختلافا آخر عن الزهري فبعضهم وصله، وآخرون أرسلوه، ثم قال:" والمرسل أصح ؛ هو المحفوظ". العلل، (166/12)، سؤال رقم: 2580.

[4]- الثقات، (96/9).

الذين ذكرهم في الكتابين معا؛ لأن الحافظ ابن حبان ربما أطلق في "المجروحين" ثم قيد في "الثقات"، إلا أن الحديث المتقدم قد خالف ابن عامر في سياق إسناده.

6- هشام بن عبيد الله الرازي السني :

قال الحافظ ابن حبان:" كان ينتحل مذهب الكوفيين، يروي عن مالك وابن أبي ذئب، وكان يهم في الروايات، ويخطيء إذا روى عن الثقات، فلما كثر مخالفته الأثبات بطل الاحتجاج به، روى عن مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوله خير أم آخره ".[1] و روى عن ابن أبي ذئب عن نافع ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الدجاج غنم فقراء أمتي ".[2]

أما الحديث الأخير فهو موضوع لا أصل له، والحديث الأول قد روي عن أنس وإن لم يصح من غير حديث الزهري".[3]

وقال الذهبي: "كلاهما باطلان".[4]

ولكن الحافظ ابن حجر حمل الخطأ في حديث ابن أبي ذئب على من روى عن هشام وذلك تبعا للدارقطني حيث قال : "والحديث الذي أورده له ابن حبان عن ابن أبي ذئب، خطأ بلا شك، فينظر فيمن دونه، وأما الخبر الذي أورده له عن مالك، فقد ذكره الدارقطني في الغرائب؛ أنه تفرد به عن مالك، وأنه وهم فيه ودخل له حديث في حديث ".[5]

والذي يعكر عليه قول أبي حاتم: "صدوق"، وقال ابنه:" يحتج بحديثه ".[6]

---

[1]- أخرجه الترمذي، الجامع، وقال: حسن غريب من هذا الوجه، (140/5)، وأحمد في المسند، (143/3)، وأبو يعلى في المسند ، رقم:3475.

[2]- أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، (211/2). ونقل عن الدارقطني أن الحمل فيه على محمش الراوي عن هشام؛ فإنه كان يضع الحديث على الثقات، ينظر السلسلة الضعيفة، للألباني رقم :192.

[3]- المجروحين، س(90/3).

[4]- ميزان الاعتدال، (300/4).

[5]- لسان الميزان، (257/6).

[6]- الجرح والتعديل، (67/9).

ولكن هذا لا يقضي على خطئه ووهمه، بل عبارته تدل على ذلك؛ فقول ابن حبان يفسر عبارة أبي حاتم، فلما خالف في روايته الثقات جرحه ابن حبان وترك روايته؛ وإن كان فيه ما فيه.

وفي الأخير يمكن القول:

– إن الحافظ ابن حبان اعتمد أكثر كلامه في جرح الرواة على التفرد والمخالفة كمعيارين أساسين في بيان أخطائهم وأوهامهم، مع أدلة واضحة من حديث الراوي تنبئ عن درجته في سلم الجرح والتعديل؛ فإن كانت المخالفة مما لا ينفك عنه البشر بين بعبارة توضح ذلك، واعتبر حديثه في المتابعات والشواهد، وإن كثرت مخالفات الراوي مع نكارة في المتن فهذا يوجب على أساسه ترك الراوي، وغالبا ما يكون ذلك إذا استنكر له أكثر من حديثين.

– إن الحافظ ابن حبان رغم أنه قد خالف في بعض أحكامه أئمة النقد إلا أنه حكم بما رآه صوابا، ولا أدل على ذلك من أنه وافقهم في أكثر الرواة واعتمد أقوالهم في ذلك، وربما تعقب أحدهم، ثم إن قوله في بعضهم هو المعتمد، وإن أتى بعبارة ثقيلة في بيان حال بعض الرواة.

– ويلحق بالتفرد والمخالفة أهل الوضع الذين يقصدون من ورائه الإغراب من أجل الاشتهار، أو لأغراض أخرى حملتهم على الوضع " كغلبة الجهل، أو إتباع الهوى، أو فرط العصبية، أو الزندقة "[1].

وإذ لم أورد أمثلة على ذلك لأن أمرهم واضح .

والمقصود مما سبق التمثيل لا استيعاب كل الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم. والله أعلم بالصواب.

[1]– نزهة النظر، ص:121.

المطلب الثالث: معايير أخرى لجرح الرواة عند ابن حبان:

وتتمثل في التدليس والاختلاط والبدعة، وإن كان ابن حبان لا يكتفي بها في جرح الرواة، فغالبا ما يضيف إليها عبارة أخرى جارحة تدل أن ما رماه به قد أثر في روايته، ولكن تعقب في بعض التراجم. وتفصيل ذلك كالأتي :

أ/ التدليس :

وقد وصف به علي بن غالب الفهري القرشي، حيث قال في ترجمته:" ...كان كثير التدليس فيما يحدث حتى وقع المناكير في روايته فبطل الاحتجاج بها لأنه لا يدرى سماعه لما يروي عمن يروي في كل ما يروي، ومن كان هذا نعته كان ساقط الاحتجاج بما يروي لما عليه الغالب من التدليس ".[1]

ولم يذكر له حديثا واحدا، بل خالف البخاريَّ حين قال:" لا أُراه إلا صدوقا ".[2]

ولكن ابن حبان رأى أنه كثير التدليس فجرحه بناء على ذلك.

ب/ الاختلاط:

قد وصف به عدة رواة ممن رأى أنهم لم يتميز حديثهم القديم من حديثهم الجديد الذي حدثوا به بعد الاختلاط، ولاشك أن بعض ذلك من أفراده – رحمه الله – والرواة الذين وصفهم بذلك:

1- بحر بن مَرّار بن أبي بكرة الثقفي :

قال الحافظ ابن حبان:" اختلط بآخرة حتى كان لا يدري ما يحدث به، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميّز، تركه يحي القطان ".[3]

هكذا نقل، وإنما قال القطان :" رأيته قد خلط". وقال ابن معين: "ثقة"، وقال النسائي: "ليس به بأس".[1]

---

[1]- المجروحين، (2/111-112).

[2]- التاريخ الكبير، (6/292).

[3]- المجروحين، (1/ 194).

ولم يظهر في رواياته حديث منكر، قال ابن عدي:" لا أعرف له حديثا منكرا، ولم أر من المتقدمين ممن تكلم في الرجال ضعفه إلا يحي بن سعيد فقال: خولط، ومقدار ما له من الحديث لم أر فيه حديثا منكرا ".[2] ووثقه ابن شاهين، وابن خلفون .[3]

وقال ابن ماكولا:" كان عابدا، صالحا".[4]

وقال ابن الكيال: "تكلم فيه ابن حبان لأن يحي تكلم فيه لاختلاطه ". ثم بين من سمع منه وهو صحيح .[5]

2- قريش بن أنس الأنصاري :

قال الحافظ ابن حبان:" ...وكان صدوقا إلا أنه اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به وبقي ست سنين في اختلاطه فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم ،فلما ظهر ذلك من غير أن يتميز مستقيم حديثه من غيره لم يجز الاحتجاج به فيما انفرد ،فأما فيما وافق الثقات فهو المعتبر بأخباره تلك ..."[6]

كذا قال إنه لم يتميز حديثه القديم من الأخير، والأمر ليس كذلك بل ميز الأئمة ذلك وروى عنه الشيخان وغيرهما، وسيأتي التفصيل في حاله.[7]

3- حبَّان بن زهير :

---

[1]- ينظر: التاريخ الكبير، (136/2)، الجرح والتعديل، (418/1/1)، تهذيب الكمال، (15/4- 16)، ميزان الاعتدال، (298/1- 299).

[2]- الكامل في الضعفاء، (55/2).

[3]- تهذيب الكمال، (14/4 هامش رقم(4).

[4] - الإكمال، (185/7).

[5]- الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات، ص370.

[6]- المجروحين، (220/2).

[7]- ينظر هذا التفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثالث، ص:220.

قال الحافظ ابن حبان :" ...اختلط في آخره حتى كان لا يدري ما يحدث، ولم يتميز حديثه القديم من الحديث الذي حدث في اختلاطه فبطل الاحتجاج به".[1]

وقال ابن حجر :" حبان بن زهير هو ابن يسار الذي أخرج له أبو داود والنسائي في مسند علي فرق بينهما ابن حبان ".[2]

وكذلك فرق الذهبي بينه وبين حبان بن يسار، وكنى الأول أبا روح والثاني ــ ابن يسار ــ أبو رويحة وأشار أن ابن حبان ذكره في الثقات .[3]

ولكن ابن ماكولا لم يذكر إلا وحدا هو" حبان بن يسار أو رويحة الكلابي، ويقال أبو روح".[4]

كذلك جرحه ابن حبان بالاختلاط ولا يعلم له سابق في ذلك، ولعله لما فرق بينها جرح الأول فأورده في "الضعفاء" ووثق الثاني فأورده في "الثقات" كما سبق .

4- عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي :

قال الحافظ ابن حبان:" كان المسعودي صدوقا إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطا شديدا حتى ذهب عقله، وكان يحدث بما يجيئه فحمل فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز فاستحق الترك ".[5]

وتُعقب بأن من سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح لذلك قال الأبناسي : "وقد شدد بعضهم في أمر المسعودي ورد حديثه كله؛ لأنه لم يتميز حديثه القديم من حديثه الأخير ــ ثم ذكر قول ابن حبان ــ وقال: والصحيح ما تقدم من التفصيل قبل الاختلاط فيقبل وبعده فلا ...وتقبل رواية كل من سمع منه بالكوفة والبصرة قبل أن يقدم بغداد؛ كأمية بن خالد، وبشر بن المفضل، وجعفر ابن عون .."،[6] وزاد الحافظ ابن حجر: يحي بن سعيد القطان.[1]

---

[1]- المجروحين، (261/1).

[2]- لسان الميزان، (201/2).

[3]- ميزان الاعتدال، (448/1).

[4]- الإكمال، (308/2- 309).

[5]- المجروحين، (48/2).

[6]- الكواكب النيرات، ص: 293- 294.

وصحح أحاديثه ابن معين، وابن المديني عن القاسم بن عبد الرحمن، ومعن الهذلي.[2]
فما رواه الشيوخ المتقدمون صحيح؛ كذلك قال ابن نمير وابن سعد.[3]
وكان عالما بابن مسعود.[4]

وتبع أبو الحسن ابنُ القطان ابنَ حبان على قوله حيث قال:" وهو مختلط، اشتد ما أصابه من ذلك حتى كان لا يعقل، فضعف حديثه، ولم يتميز في الأغلب ما روي عنه بعد اختلاطه مما روي عنه في الصحة ".[5]
وقال ابن حجر:" صدوق اختلط قبل موته، وضابطه من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط"".[6]

ج/ البدعة:

تعتبر البدعة عند ابن حبان من المؤثرات في الرواية وذلك إذا كان غاليا فيها، ولا يكتفي بذلك في جرح الراوي بل يضيف إليها عبارة أخرى جارحة. ومن الرواة الذين وصفهم بالبدعة :

1- علي بن هاشم البريد :

قال الحافظ ابن حبان :" كان غاليا في التشيع ممن يروي المناكير عن المشاهير حتى كثر ذلك في روايته مع ما يقلب من الأسانيد ". ثم نقل عن ابن نمير قوله :منكر الحديث .[7]
وكلام ابن نمير أخذه ابن حبان على إطلاقه، والأمر ليس كذلك إنما يروي في فضائل علي أشياء لا يتابع عليها، على أن ابن حبان قد بين أن من هذا شأنه كان متروك الرواية، ولكن علي رغم بدعته إلا الأئمة صدقوه في روايته، ووثقه يحي بن معين.[1]

---

[1]- تهذيب التهذيب، (211/6).
[2]-تاريخ بغداد، (220/10).
[3]- الجرح والتعديل، (251/2).
[4]- التاريخ الكبير، (214/1/3).
[5] - بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، (176/4).
[6] - التقريب، (578/1).
[7]- المجروحين، (3/ 110).

والحاصل أن الأئمة قد اختلفوا في حال علي بن هاشم فبعضهم صدقه وآخرون وثقوه، ولم يهدر روايته إلا ابن نمير، وتبعه على ذلك ابن حبان.
وقال ابن حجر : صدوق يتشيع.[2]

2- موسى بن أبي كثير الأنصاري:

قال الحافظ ابن حبان : ...وكان قدريا يروي عن المشاهير الأشياء المناكير، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات كالمستأنس به ".[3]
ولكن قال البخاري: "صدوق،كان يرى القدر".[4]
وقال ابن سعد:" كان ممن وفد على عمر بن عبد العزيز فكلمه في الإرجاء، وكان ثقة في الحديث".[5]
ولبدعته وروايته المناكير كما قال ابن حبان بطل الاحتجاج به إلا عند الاعتبار، وهذا من ابن حبان نوع تشدد؛ إلا أنه علم من منهجه أنه إذا اجتمع سببين للجرح في الراوي كانت روايته للاعتبار دون الاحتجاج. والله أعلم بالصواب .
وخلاصة هذا كله يمكن القول:
_ إن الحافظ ابن حبان كغيره من الأئمة النقاد في سبر المرويات والتنقير عن أخبار الرواة قبل الحكم عليم جرحا أو تعديلا.
_ اتفاق أصول الحافظ ابن حبان مع غيره في الحكم على الرواة وتتمثل في التفرد والمخالفة كمعايير أساسية، بالإضافة إلى معايير أخرى كالتدليس والاختلاط والبدعة.

[1] – ينظر ترجمته في: الجرح والتعديل، (6/تر 1137)، الطبقات الكبرى، (392/6)، الكامل في الضعفاء، (183/5)، تاريخ بغداد، (117/12_118)، تاريخ الإسلام، (310/12).
[2]– التقريب، (578/1)
[3]– المجروحين، (240/2).
[4]– التاريخ الكبير، (218/4).
[5]– الطبقات الكبرى، (339/6).

ـ إن ما رمي به ابن حبان من التشدد في الجرح يصدق في بعض رواة كتابه، وأن التشدد في بعضها ليس على إطلاقه، خاصة وأنه قد يطلق الجرح في بداية الترجمة، ثم يقيده في آخرها بعدم المخالفة، أو يبن ذلك في "الثقات"، ولا بد عند نقل قوله في الراوي ألا يكتفي أحد على جزء من عبارته الأولى دون الأخرى لما سبق بيانه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني : اختلاف أحكام الحافظ ابن حبان.

والمقصود به اختلاف أحكامه في "المجروحين" عن تلك التي في "الثقات"، ذلك أن هناك رواة جرحهم في الضعفاء ثم أعاد ذكرهم في الثقات، وهذا مما يلزم النظر والتدبر في هذا الصنيع لمعرفة أسباب ذلك، حيث إن الناظر في أحوال هؤلاء الرواة يجدهم على عدة أصناف:

المطلب الأول: الرواة الصدوقين الذين يخطئون في حديثهم:

إذا كان الراوي دون العدالة المطلقة، حيث يخطيء في روايته، أو ممن اختلف فيه قول الناقد الواحد، فهؤلاء أوردهم في المجروحين لوجود الجرح فيهم، في الثقات لأنهم ممن يعتبر بحديثهم ولا يحتج بهم عند الانفراد، وأمثلة ذلك كثيرة في الكتابين :

1_ إسماعيل بن محمد بن جحادة:

قال الحافظ ابن حبان :" ...كان يخطيء، خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد".[1]

ثم ذكره في الثقات وقال:" يروي عن أبيه عن الحسن، روى عنه محمد بن إسماعيل الأحمسي".[2]

ولاختلاف قول ابن معين فيه أورده ابن حبان في الكتابين معا، فمرة قال :"ليس بذاك"،[3] وأخرى قال: "لم يكن به بأس ".[4]

ثم إن ابن حبان لم يترك حديثه البتة بل قال إنه لا يحتج به عند الانفراد لأنه صدوق، وقال أبو داود :" ليس بذاك القوي"،[5] وقال أبو حاتم :" صدوق صالح الحديث ".[6]

وقال الذهبي:" صدوق ".[7]

وقال ابن حجر:" صدوق يهم ".[8]

---

[1]- المجروحين، (128/1).

[2]- الثقات، (96/8).

[3]- التاريخ الكبير، (371/1).

[4]- تاريخ الدوري، (37/2).

[5]- تهذيب التهذيب، (276/1).

[6]- الجرح والتعديل، (195/2).

[7]- الكاشف، (249/1).

[8]- التقريب، (99/1).

وهنا يظهر أثر اختلاف قول ابن معين في حكم ابن حبان في كل من "المجروحين" و"الثقات"؛ لأنه لما اعتمد قوله الأول جرحه، ولكن رأى صدقه في الرواية فذكره في الثقات، ولم يغمزه بشيء، وإذا فعل ذلك كان دون هؤلاء. والله أعلم بالصواب.

2- بُكير بن أبي السَّميط :

قال الحافظ ابن حبان :"كثير الوهم، لا يحتج بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات".[1]

وذكره في الثقات وقال :" مولى المسامعة من أهل البصرة، يروي عن قتادة، روى عنه حبان بن هلال ومسلم بن إبراهيم ".[2]

وحسب صنيع أبي حاتم ابن حبان فإن هذا الراوي لا يخرج عن دائرة من يحتج به إذا لم يخالف وإن كان في قوله الأول شدة، ولم يسبق إلى ذلك، إذ أن الراوي قد احتمل الناس حديثه وأخرج له النسائي رغم تعففه في الرجال، وقال فيه ابن معين:"صالح "، وقال أبو حاتم:" لا بأس به ".[3]

وقال العجلي:"بصري ثقة ".[4]

وقال الذهبي وابن حجر: «صدوق".[5]

وربما اطلع ابن حبان على حديث وهم فيه فأطلق الجرح، إلا أنه يحتج به إذا وافق الثقات.

3- عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة :

[1]- المجروحين، (195/1).

[2]- الثقات، (105/6).

[3]- الجرح والتعديل، (406/2).

[4]- معرفة الثقات، (253/1).

[5]- الكاشف، (275/1). والتقريب، (137/1).

قال الحافظ ابن حبان:"وكان ممن يخطيء ويهم كثيرا على صدق فيه، والذي أميل إليه فيه ترك ما خالف الثقات من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثقات من الآثار وقد مرض الشيخان القول فيه".[1] وذكره في الثقات وما غمزه بشيء.[2]

واختلف فيه قول ابن معين فوثقه مرة وقال مرة:"صويلح".

وتليين ابن معين لعبد الرحمن جعل ابن حبان يجرحه، ولكن لم يُترك فأورده في الثقات، بل وثقه النسائي، واحتجا به صاحبا الصحيحين.[3]

وقال ابن حجر:" تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي ".[4]

ومع هذا أخرج حديثه في الصحيح،[5] مما يعني أنه رضيه بعد أن جرحه في الضعفاء.

4- ثابت بن قيس أبو الغصن:

قال الحافظ ابن حبان:" كان قليل الحديث، كثير الوهم لما يرويه فلا يحتج بخبره إذا لم يتابعه غيره عليه ..ثم نقل عن ابن معين تضعيفه ".[6] ثم عاد فذكره في "الثقات".[7]

والحال أن ابن معين ضعفه، كما نقل ابن حبان فقد نقل غيره عنه أنه قال:"ليس به بأس ".[8]

ونقل ابن عدي أنه قال:" ليس حديثه بذاك، وهو صالح".[9]

وقال أحمد : "ثقة "، وقال ابن عدي:"ممن يكتب حديثه ".[1]

---

[1]- المجروحين، (57/2).

[2]- الثقات، (85/5),

[3]- ينظر ترجمته: تاريخ ابن معين، رواية الدوري، (349/2)، ورواية الدارمي، ص:137، والتعديل والتجريح، الباجي، (877/2)، وتهذيب الكمال، (154/17)، وتهذيب التهذيب، (189/6).

[4]- هدي الساري، ص:417.

[5]- ينظر ذلك: الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، ابن بلبان، (162/2).

[6]- المجروحين، (206/1).

[7]- الثقات، (90/4).

[8] - تاريخ الدوري، (69/2).

[9] - الكامل، (91/2).

وقال الحاكم:"ليس بحافظ ولا ضابط"[2]

وقال الذهبي :" ثقة رأى أبا سعيد ".[3]

وقال ابن حجر:"صدوق يهم ".[4]

والناظر في قول ابن حبان ومقارنته بأقوال غيره من النقاد يجده مقاربا، إذ أن ثابتا ليس كغيره من الثقات الأثبات، لكن حديثه لا ينزل عن رتبة الصدوقين الذين يحتج بهم ما لم يخالفوا من هم أثبت وأتقن، وابن حبان لما رأى الوهم في رواياته أراد بيان ذلك خاصة مع قلة حديثه، لأن قلة الحديث مع المخالفة فيه ولو كانت قليلة سبب كاف عنده في جرح الراوي، ولأنه وافق الثقات في بعض ما روى يوجب عليه إيراده في الثقات.

5- رباح بن أبي معروف :

قال الحافظ ابن حبان :" كان ممن يخطيء، ويروي عن الثقات ما لا يتابع عليه، والذي عندي فيه التنكب عما انفرد به من الحديث، والاحتجاج بما وافق الثقات من الروايات، على أن يحيى وعبد الرحمن تركاه".[5]

وقال في الثقات:" يخطيء ويهم ".[6]

وقال كلاما يقاربه في موضع آخر:" ..ممن كان الغالب عليه التقشف ولزوم الورع والاجتهاد في العبادة، وكان يهم في الشيء بعد الشيء".[7]

---

[1]- الكامل في الضعفاء، (92/2).

[2]- سؤالات السجزي، (102/1)، رقم75.

[3]- الكاشف، (172/1).

[4]- التقريب، (147/1).

[5]- المجروحين، (296/1).

[6]- الثقات، (207/6).

[7]- مشاهير علماء الأمصار، رقم :1158.

والملاحظ أن كلام ابن حبان كله متقارب في المواضع الثلاثة، مما يدل أن الراوي يهم في بعض حديثه، ولا يحتج به إذا انفرد، وقد اختلف فيه النقاد فبعضهم ضعفه كابن معين والنسائي، وقال أبوحاتم "صالح "، وقال العجلي:" لابأس به".[1]

وقال ابن عدي:" ما أرى برواياته بأسا، لم أجد له حديثا منكرا ".[2]

وعلى هذا فإن رباح لا يخرج من العدالة العامة رغم خطئه ووهمه، إذ لم يبلغ درجة الأثبات ولم ينزل إلى مرتبة الضعفاء والهلكى، لذلك قال ابن حجر :" صدوق له أوهام ".[3]

وإنما المقصود هنا التمثيل دون الاستيعاب لجميع رواة هذا الصنف لكثرتهم.

المطلب الثاني: الرواة الذين فرق بينهم:

سواء ممن صرح هو بالتفريق بينهم، أو تبين من خلال سياق الترجمتين من الكتابين أن الذي أورده في الضعفاء غير الذي في الثقات، هذا عند ابن حبان وسواء أصاب في ذلك أم وهّمه من جاء بعده أو ممن اختلف فيه ومن أمثلة ذلك:

1- بكير بن مسمار:

قال الحافظ ابن حبان :" شيخ يروي عن الزهري، روى عنه أبو بكر الحنفي، وقد قيل إنه بكير الدّامغاني الذي يروي عن مقاتل، كان مرجئا، يروي من الأخبار ما لا يتابع عليها، وهو قليل الحديث على مناكير فيه، ليس هو أخو مهاجر بن مسمار، ذلك مدني ثقة ".[4]

ثم ترجم لهذا الأخير في الثقات فقال:" بكير بن مسمار أخو مهاجر بن مسمار، مولى سعد بن أبي وقاص، روى عنه حاتم بن إسماعيل، وليس هذا ببكير بن مسمار الذي يروي عن الزهري، ذاك ضعيف مات بكير هذا سنة ثلاث وخمسين ومائة ".[5]

---

[1]- ينظر ترجمته: معرفة الثقات، العجلي، (349/1)، الجرح والتعديل، (479/3)، وضعفاء النسائي:ص:104، وتهذيب الكمال، (47/9).

[2]- الكامل في الضعفاء، (1031/3).

[3]- التقريب، (292/1).

[4]- المجروحين، (194/1).

[5]- الثقات، (105/6).

هكذا فرق ابن حبان بينها، وجعلهما البخاري واحدا ثم ساق له حديثا وقال:" وسمع الزهري روى عنه أبو بكر الحنفي، فيه بعض النظر".[1]

وأشار الذهبي إلى تفريق ابن حبان بينهما في موضع، وقال في موضع آخر:" بكير بن مسمار أخو مهاجر، صدوق، ليّنه ابن حبان".[2]

وتبع ابن حبان على التفريق الخطيبُ البغدادي،[3] وابن حجر في موضع، وقال في موضع آخر:" بكير بن مسمار الزهري المدني أبو محمد أخو مهاجر، صدوق، ثم ترجم للآخر فقال:" بكير بن مسمار آخر يروي عن الزهري، ضعيف".[4]

وإذا كان ابن حبان قد أصاب في التفريق بينهما، فلا استدراك عليه، إذ أنه أورد الضعيف عنده في "المجروحين"، والثقة في "الثقات"، وكلامه صريح في ذلك.

2- الحارث بن عبيدة الحمصي :

قال الحافظ ابن حبان :"من أهل الشام يروي عن عبد الله بن عثمان بن خُثيم روى عنه أهل بلده، يأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد".[5]

وقال في الثقات :" ...أبو وهب الساوي، يروي عن هشام بن عروة وأهل بلده، روى عنه عمرو بن عثمان الحمصي، وأهل مصر،... وهو الذي يقال له: الحارث بن عميرة الكلاعي ".[6]

هذا ولم يفرق بينهما أبو حاتم الرازي فقال:" الحارث بن عبيدة الحمصي الكلاعي، قاضي حمص، روى عن الزبيدي وسعيد بن غزوان، روى عنه الربيع بن روح"، وقال ابنه:"وروى عن

---

[1]- التاريخ الكبير، (115/2).

[2]- ميزان الاعتدال، (350/1)، المغني في الضعفاء، (115/1).

[3]- المتفق والمفترق، (548/1).

[4]- لسان الميزان، (62/2)، تقريب التهذيب، (138/1).

[5]- المجروحين، (224/1).

[6]- الثقات ،(176/6).

عبد الله بن عثمان بن خثيم ... قلت لأبي _رحمه الله_: البخاري جعلهما اثنين ؟فقال: هما واحد".[1]

وتعقبه ابن حجر بقوله:" ولم أر في تاريخ البخاري إلا واحدا".[2]

وهذا يدل على أنه قد وهم في التفريق بينهما، وأن الصواب عدم التفريق. والحارث قد ليّنه البعض وضعفه آخرون، قال أبو حاتم:" هو شيخ ليس بالقوي".[3]

وقال ابن عدي:" وفي بعض رواياته ما لا يتابعه أحد عليه".[4] وضعفه الدارقطني، والذهبي .[5]

على أن ابن حبان لما فرق بينهما ذكر الأول في الضعفاء، ولينه بما يفيد أنه لا يحتج به إذا خالف وذكر الثاني في الثقات، وبين أنه ليس هو الأول لما ساق الرواة الذين رووا عنهما.

3- حنظلة بن عبيد الله السدوسي :

قال الحافظ ابن حبان :" ...كنيته أبو عبد الرحمن، وهو الذي يقال له حنظلة بن أبي صفية ...اختلط بآخرة حتى كان لا يدري ما يحدث، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير تركه يحي القطان ".[6]

وهنا لم يفرق بينهما وعدّهما واحدا ولكن في الثقات خلاف ذلك حيث قال:" حنظلة بن عبيد الله السدوسي يروي عن أنس بن مالك:" أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يثني الأذان ويفرد الإقامة ...".[7]

---

[1]- الجرح والتعديل، (81/3).

[2]- تعجيل المنفعة، ص409.

[3]- الجرح والتعديل، (82/3).

[4]- الكامل في الضعفاء، (611/2).

[5]- الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي، (182/1)، و المغني في الضعفاء، (142/1).

[6]- المجروحين، (266/1).

[7]- الثقات ،(167/4). والحديث أخرجه: الدارقطني، السنن، باب: ذكر الإقامة واختلاف الروايات، (239/1)، و أبو عوانة، المسند، باب: مبتدأ بدو الآذان وما جاء فيه، (474/1)، وأبو عوانة، المسند، كتاب: الصلاة، باب: أذان بلال وإقامته، (326/1)، وأبو يعلى، المسند، (187/5).

وقال أيضا في الطبقة الأخرى:" حنظلة بن أبي صفية، يروي عن غالب بن ميمون، روى عنه إبراهيم بن طهمان ".[1]

وهنا يظهر تفريق ابن حبان بينهما، وإنما تابع في ذلك الإمام البخاري حيث فرق بينهما أيضا، على أن البخاري تردد في جعلهما واحدا حيث قال لما ترجم لابن أبي صفية :" لا أدري هذا هو ابن عبيد الله أم لا ".[2]

ويؤيد هذا أن الحافظ ابن حجر حكى كلام ابن حبان ثم قال:" فكأنه عنده اثنان".[3]

ولكن يعكر عليه أنه جمع بينهما في الضعفاء، إلا أن يقال إن ابن حبان قد تغيّر فيه اجتهاده، أو تردد أول الأمر ثم فرق بينهما فذكر الأول فجرحه، والثاني ذكره في الثقات.

وجنح أبو حاتم والخطيب البغدادي إلى أنهما واحد.[4]

وبناء على هذا قال فيه الحافظ ابن حجر: "ضعيف".[5]

4- خيثمة بن أبي خيثمة البصري :

قال الحافظ ابن حبان :" ..شيخ يروي عن أنس بن مالك، روى عنه جابر الجعفي، منكر الحديث على قلته، لا تتميز كيفية سبر ه في النقل؛ لأن راويه جابر الجعفي فما يلزق به من الوهن فهو لجابر ملزق أيضا، فمن هاهنا اشتبه أمره ووجب تركه".[6]

وقال في الثقات :" خيثمة بن أبي خيثمة البصري، يروي عن أنس، يروي عنه بشير بن سلمان و الأعمش ومنصور".[7]

---

[1] – المصدر نفسه ،(208/8).

[2] – التاريخ الكبير، (45/3).

[3] – تهذيب التهذيب، (62/3).

[4] – الجرح والتعديل، (240/3)، و الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (67/2_68).

[5] –التقريب، (250/1).

[6] – المجروحين، (287/1).

[7] – الثقات، (214/4).

من خلال السياق يتبين أن ابن حبان فرق بينهما وذلك من خلال الذين رووا عنه، لذلك أورد الضعيف عنده في "المجروحين"، والمقبول في"الثقات".

وجعلهما أبو حاتم الرازي واحدا حيث قال:" خيثمة بن أبي خيثمة، أبو نصر البصري، روى عن أنس والحسن، روى عنه جابر الجعفي، و بشير بن سلمان النهدي".[1]

وعلى هذا صنيع المزي، والذهبي، وابن حجر، قال الذهبي إشارة إلى قول ابن حبان في الثقات:" وثق وقال ابن معين: ليس بشيء ".[2]

وقال ابن حجر:" لين الحديث ".[3]

5- ميمون بن موسى المَرَئي البصري :

قال الحافظ ابن حبان :" .. من امرئ القيس ابن مضر، عداده في أهل البصرة، يروي عن الحسن، روى عنه أهل البصرة، منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد".[4]

وقال في الثقات :" ميمون بن موسى بن عبد الرحمن بن صفوان بن قدامة المرئي، يروي عن أبيه عن عبد الرحمن بن صفوان عن أبيه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فبايعه، روى عنه ابنه أبو علقمة موسى بن ميمون ".[5]

وسياق الترجمتين يوحي أن ابن حبان فرق بينهما وهو هو كما هو صنيع الأئمة فقد اعتبروه واحدا ولم يذكروا إلا ترجمة واحدة بهذا الاسم .[6]

---

[1] – الجرح والتعديل، (394/3).

[2]– الكاشف، (286/1).

[3]– التقريب، (277/1).

[4]– المجروحين، (6/3).

[5]– الثقات، (173/9). والحديث أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير، (85/8)، رقم: 7400، و قال الهيثمي: "رواه الطبراني في الثلاثة، وفيه موسى بن ميمون المرائي، وهو ضعيف"، مجمع الزوائد، (281/10).

[6]– ينظر: الأنساب، السمعاني ،(177/12). وتهذيب الكمال، المزي ،(227/29) .

وعبارة ابن حبان شديدة، نعم في حفظه شيء، ولكن النقاد على اعتبار حديثه، وعذر ابن حبان أنه لما فرق بينهما كان صنيعه ما تقدم، قال أحمد :"ما أرى به بأسا"، وقال أبو حاتم: " صدوق ".[1]

وقال النسائي:"ليس بالقوي".[2]

وقال ابن حجر:" صدوق يدلس".[3]

وبهذا يتضح أن الرواة الذين فرّق بينهم ابن حبان منها ما كان الحق إلى جانبه، ومنها ما كان له في ذلك سلف قد تبعه، خاصة منهم الإمام البخاري، ومنها ما كان التفريق بينها وهما وسهوا منه، كما نبه من جاء بعده وهذا أمر وارد قد حصل لكبار الأئمة.

المطلب الثالث: الرواة الذين تغير فيهم اجتهاده:

وفي هذا الصنف يتبين أن هناك رواة ذكرهم في الضعفاء ثم رأى فيهم رأيا آخر فوثقهم أو أوردهم في "الثقات" وأغلب هؤلاء قد أخرج لهم في صحيحه، ومن أمثلة ذلك:

1- سفيان بن حسين السلمي:

قال الحافظ ابن حبان :" يروي عن الزهري المقلوبات، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه، كان يأتي بها على التوهم، فالإنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري، والاحتجاج بما روى عن يره".[4]

وقال أيضا:" .. وأما روايته عن الزهري فإن فيها تخاليط يجب أن يجانب، وهو ثقة في غير الزهري، مات في ولاية هارون، يجب أن يمحى اسمه من كتاب المجروحين".[5]

---

[1]- الجرح والتعديل، (236/8).

[2]- تهذيب الكمال، (227/29).

[3]- التقريب، (234/2).

[4]- المجروحين، (358/1).

[5]- الثقات، (404/6).

وكلامه في الموضعين واحد، وإنما تكلم في حديثه عن الزهري، وصحح له عن غيره، وعبارته الأخيرة تبين أنه غيّر رأيه فيه، ثم "لا وجه لذكر هذه العبارة ما دام ابن حبان نفسه أعاد الكلام ولم يأت بجديد في ترجمة سفيان في الثقات عما ذكره في المجروحين ".[1]

وقال ابن حجر :"ثقة في غير الزهري باتفاقهم".[2]

2- إسحاق بن يحي بن طلحة بن عبيد الله التيمي :

قال الحافظ ابن حبان:"كان رديء الحفظ سيء الفهم، يخطيء ولا يعلم، ويروي ولا يفهم".[3]

وقال أيضا:" يخطيء ويهم، قد أدخلنا إسحاق بن يحي هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله فيه".[4]

وهذا ظاهر في تغير اجتهاد ابن حبان فيه، وهو الذي بين أن الراوي يصلح في المتابعات والشواهد فقط، ولكنه أخرج له في الصحيح حديثا لا يتابع عليه في وصف الجراحات التي ميب بها طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يوم أحد،[5] هذا يعني أنه رضيه بعد ما جرحه، وعليه يدل صنيعه في "الثقات" وإخراج حديثه في الصحيح.

وإن كان ابن حبان اعتبر حديثه بعد السبر، ثم أخذا بقول البخاري حين قال :" يتكلمون في حفظه، يكتب حديثه ".[6]

---

[1]- الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات، مبارك سيف الهاجري ،ص:118.

[2]- التقريب، (370/1). وينظر أيضا: كتاب الفروسية، لابن القيم، ص:290 وما بعدها.

[3]- المجروحين، (133/1).

[4]- الثقات، (45/6).

[5]- ينظر: الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، ابن بلبان، (437/15)، وأخرجه البزار في مسنده، (132/1)، وقال:" لا نعلم له إسنادا غير هذا الإسناد.. ولا نعلم شاركه في هذا الحديث غيره". والحاكم وصححه، وتعقبه الذهبي بأن فيه إسحاق بن يحي،كذبه أحمد، (266/3).

[6]- الضعفاء الصغير، ص:410.

إلا أن بعض الأئمة قد ضعفوه وتركوه، حيث قال الإمام أحمد:"متروك الحديث". وقال أبو زرعة:"واهي الحديث ".[1]

وقال ابن حجر: "ضعيف، من الخامسة ".[2]

3- عبد الله بن عبيدة الربذي :

قال الحافظ ابن حبان :" ..أخو موسى بن عبيدة، يروي عن عقبة بن عامر، موسى بن عبيدة، منكر الحديث جدا، فلست أدري السبب الواقع في أخباره من عبد الله أو من أخيه، لأن أخاه موسى ليس بشيء في الحديث، وليس له راو غيره، فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه ..".[3]

وقال أيضا:" ..يروي عن جابر وعقبة بن عامر، روى عنه أخوه موسى بن عبيدة، قتلته الحرورية بقديد سنة ثلاثين ومائة ".[4]

وقد اشتبه أمره لأنه لا يروي عنه إلا موسى بن عبيدة على حد تعبير ابن حبان، ولكن روى عنه غيره كما حكى المزي؛ منهم محمد بن عبيدة، وعمرو بن عبد الله بن أبي الأبيض، على أن الحافظ ابن حبان ذكره في "الضعفاء"، ثم تغير فيه اجتهاده.

وقد وثقه يعقوب بن شيبة، والدارقطني ، وقال النسائي:" ليس به بأس ".[5]

وأخرج له البخاري حديثا من طريق صالح بن كيسان عنه.[6]

ورجح ابن حجر أنه؛ ثقة.[7]

---

[1]- ينظر: الجرح والتعديل، (261/2)، الكامل، (321/1)، والضعفاء والمتروكون، النسائي ،ص55.

[2]- التقريب، (86/1).

[3]- المجروحين، (4/2).

[4]- الثقات، (45/5).

[5]- ينظر ترجمته: التاريخ الكبير، (143/5)، والجرح والتعديل، (101/5)، وسؤالات الحاكم للدارقطني:375، وتهذيب التهذيب، (309/5).

[6]- ينظر رجال البخاري، الكلاباذي، (417/1)، والتعديل والتجريح، الباجي، (841/2).

[7]- التقريب، (512/1)، وهدي الساري، ص:415.

هذا يعلم أن ابن حبان ربما شدد في الراوي القول في المجروحين، كما صنع مع ابن عبيدة ثم بعد سبر مروياته ربما تغير فيه الحكم فيورده في "الثقات".

4-مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير :

قال الحافظ ابن حبان :" ..منكر الحديث، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك منه استحق مجانبة حديثه".[1]

وقال :" ..وقد أدخلته في الضعفاء، وهو ممن استخرت الله فيه".[2]

وهنا يظهر تغير رأي ابن حبان فيه، بعد الذي قاله في الضعفاء، ويؤيد هذا قوله في موضع آخر " من جلة أهل المدينة ومتقنيهم".[3]

ثم يتأكد ذلك أنه أخرج له في الصحيح.[4] مما يعني أنه رضيه.

ولكن هذا يخالف أقوال الأئمة فقد ضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة، والنسائي، و الدارقطني "ليس بالقوي".[5]

5- الحارث بن النعمان الليثي:

قال الحافظ ابن حبان :" الحارث بن النعمان الليثي، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه سعيد ابن عمارة".[6]

وقال الحافظ ابن حجر:" وذكره ابن حبان في الثقات وفي الضعفاء أيضا ".[7]

---

[1]- المجروحين، (28/3).

[2]- الثقات، (478/7).

[3]- مشاهير علماء الأمصار، ص:138.

[4] - ينظر: الإحسان، (331/5)، (107/12).

[5]- ينظر هذه الأقوال :تاريخ الدارمي، ص:208, أسئلة البرذعي لأبي زرعة، (541/2)، وتهذيب الكمال (18/28)، وميزان الاعتدال، (4118). و تذيب التهذيب، ابن حجر، (158/10)، والرواة المسكوت عنهم ، لعداب محمود الحمش، ص:68 ، وقد مال أيضا إلى ضعفه .

[6]- الثقات، (135/4).

[7]- تهذيب التهذيب، (160/2).

ليس للحارث ترجمة في "المجروحين"، ولعله ذكره ابن حبان في الذيل، وإن لم يعلم قوله على التفصيل إلا أن إيراده في الكتاب يشعر أنه قد ضعفه، ثم ذكره في الثقات، ولكن ذكره في الذيل يرجح العكس أي: أدرجه في الثقات ثم بعد أن سبر مروياته جرحه؛ وهذا موافق لكلام الأئمة، حيث قال البخاري: "منكر الحديث "، وقال أبو حاتم :" ليس بقوي الحديث"، وقال ابن حجر:" ضعيف ".[1]

وخلاصة القول يمكن اعتبار أن كل من جرحه ابن حبان ثم أورده في الثقات أن فيهم من قد تغير اجتهاده فيهم، خاصة إذا صرح، أو أخرج لهم في الصحيح إذا ثبت أنه لم يفرق بين الترجمتين في الكتابين.

المطلب الرابع : الرواة الذين وهم فيهم.

وهم الرواة الذين لا يستقيم ذكرهم في الكتابين معا، وجلهم قد تعقبه فيهم الأئمة ووهموه في ذلك، إذ فيهم من لم يجرحهم إلا هو، أو لم يوثقهم إلا هو، ومن أمثلة ذلك :

1- عباد بن عباد أبو عتبة الخواص :

قال الحافظ ابن حبان :" كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة حتى غفل عن الإتقان فكان يأتي بالشيء على حسب التوهم حتى كثر المناكير في روايته على قلتها فاستحق الترك".[2]

وقال:" من أهل الشام من العبّاد الخُشَّن شهد الأوزاعي وغيره، روى عنه أهل الشام الرقائق".[3]

وقول ابن حبان في المجروحين لم يسبق إليه، وحكمه في الثقات هو الذي يوافق قول الأئمة إذ أنهم على توثيق هذا الراوي حيث قال ابن معين والعجلي والفسوي : ثقة.[4]

وقال ابن حجر :" صدوق يهم، أفحش ابن حبان فقال: يستحق الترك".[1]

---

[1]- ينظر هذه الأقوال: الضعفاء الصغير، ص:421، والجرح والتعديل، (91/3)، والتقريب، (178/1).

[2]- المجروحين، (170/2).

[3]- الثقات، (435/8).

[4]- تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص: 145، ومعرفة الثقات، (17/2)، والمعرفة والتاريخ، (437/2).

2- الحكم بن مصعب القرشي :

قال الحافظ ابن حبان:" ..شيخ يروي عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، روى عنه الوليد بن مسلم وأبو المغيرة ، ينفرد بالأشياء التي لا ينكر نفي صحتها من عني بهذا الشأن، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار ".[2]

وذكره في الثقات وقال :" الحكم بن مصعب القرشي، يروي عن محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس، روى عنه الوليد بن مسلم، يخطيء".[3]

لا يستقيم ذكر الحكم في "الثقات" بعد ما قال فيه ما قال حين جرحه حيث قال:"لا يحل الاحتجاج به"، نعم أشار إلى خطئه ولكنه دون قوله لما ضعفه.

لذلك قال ابن حجر عن صنيع الحافظ ابن حبان :" وهو تناقض صعب ... هذا مقل جدا، فإن كان أخطأ فهو ضعيف".[4]

وقال الأزدي :" لا يتابع على حديثه، فيه نظر".[5]

والحكم لم يرو عنه إلا الوليد بن مسلم، كما قال أبو حاتم[6]، وزاد الحافظ ابن حبان أبو المغيرة، ومن كان هذا حاله في الرواية مع قلة الحديث كان مجهولا، لذلك قال الذهبي:" لا يعرف ".[7]

وقال ابن حجر:"مجهول ".[8]

---

[1]- التقريب، (467/1).

[2]- المجروحين، (249/1).

[3]- الثقات، (187/6).

[4]- تهذيب التهذيب، (439/2).

[5]- المصدر نفسه، (439/2).

[6]- الجرح والتعديل، (128/3).

[7]- المغني، (176/1).

[8]- التقريب، (233/1). وهنا يمكن الإشارة إلى صنيع ابن الجوزي في بعض مؤلفاته، حيث نجده يتبع ابن حبان ويقلده في أحكامه وبناء عليها جرح الكثير من الرواة، يتكلم على أحاديث لمجرد كلام ابن حبان في ذلك الراوي = =الذي هو أحد رجال الإسناد، لذلك وقع له أوهاما في الحكم على بعض الأحاديث خاصة إذا علم أنه لم يجرحه إلا هو والآخرون

3- خالد بن عمرو الأموي :

قال الحافظ ابن حبان :" ..كان ممن ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحل الاحتجاج بخبره، تركه يحي ابن معين ".[1]

ثم ذكره في الثقات كما نبه على ذلك المزي،[2] وهذا غفلة منه إذ لا يصح تجريحه بمثل هذه العبارة التي اتهمه فيها ثم يذكره في الثقات، لذلك قال ابن حجر:" وهي إحدى غفلاته ".[3]

وقد تتابع الأئمة على ترك خالد بن عمرو حيث كذبه ابن معين، وقال البخاري:"منكر الحديث "، ورماه ابن معين بالكذب، ونسبه صالح جزرة إلى الوضع، وقال النسائي:" ليس بثقة "، وذكره الدارقطني في "الضعفاء".[4]

وقال المنذري :" ..ولم أر من وثقه ".[5]

وهذا فيه نظر إذ لو كان مقصوده لم يوثق بعبارة صريحة فهذا صحيح، وإلا فقد ذكره ابن حبان في الثقات، ثم من نظر إلى كلامه في المجروحين يستبعد أن يعيده في الثقات، ولكن قد أعاده فيه.

4- راشد بن معبد :

على توثيقه، كما سبق في ترجمة : أفلح بن سعيد، ومثاله الحكم بن مصعب، ينظر: الضعفاء والمتروكون، (230/1)، والموضوعات له، (297/2).

[1]- المجروحين، (283/1).

[2]- تهذيب الكمال، (141/8).

[3]- تهذيب التهذيب، (109/3).

[4]- ينظر هذه الأقوال: الضعفاء الصغير، ص:429. تاريخ الدوري، (518/3).الجرح والتعديل، (243/3)، والضعفاء والمتروكون، النسائي، ص:91، والضعفاء والمتروكون، الدارقطني، ص:306، تقريب التهذيب، (261/1).

[5]- الترغيب والترهيب، (157/4).

قال الحافظ ابن حبان :" راشد بن معبد الواسطي شيخ يروي عن أنس بن مالك، روى عنه زيد بن حبان عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها يشهد ... ليس العلم صناعته أنها موضوعة، يكثر ذكرها "[1]

ثم ذكره في الثقات .[2]

وهذا وهم منه إذ لا يسوغ ذكر هذا الراوي في المجروحين بتلك العبارة الجارحة جدا، ثم يذكره في "الثقات"، خاصة وأنه لم يغمزه بشيء في كتابه الأخير، وصنيعه الذي يوافق قول الأئمة هو ما قاله في "المجروحين" حيث تكلموا فيه، وضعفوه.[3]

وقد تعقب ابنُ حجر ابن حبان على صنيعه فقال:" وذكره ابن حبان في الثقات، فتناقض".[4]

وراشد بن معبد لم يوثقه أحد سوى ما جاء عن ابن حبان في الثقات، وما حكى الذهبي عن ابن حبان إلا قوله في "المجروحين".[5]

وبهذا يُعلم أن من الرواة مَن ذكرهم ابن حبان في كتابيه "المجروحين" و "الثقات" لا تفريقا بين الترجمتين ولكن وهما منه . رحمه الله . كما دل عليه كلام من تعقبه.

5- زائدة مولى عثمان بن عفان:

قال الحافظ ابن حبان :" يروي عن سعد بن أبي وقاص، روى عنه أبو الزناد منكر الحديث جدا، لا يحتج به إذا وافق الثقات كيف إذا انفرد ؟ وقد قيل إنه والد هشام بن زياد أبو المقدام وليس كذلك، هذا زائدة، وذاك زياد، جميعا مدنيان ".[6]

وقال أيضا:" زائدة مولى عثمان، يروي عن سعد بن أبي وقاص، روى عنه أبو الزناد".[1]

---

[1]- المجروحين، (298/1).

[2]- الثقات، (234/4).

[3]- ينظر ترجمته في: تاريخ الدوري، (159/2)، والتاريخ الكبير، (294/3)، وضعفاء النسائي، ص:99.

[4]- لسان الميزان ،(439/2).

[5]- ميزان الاعتدال، (36/2).

[6]- المجروحين، (307/1).

وكلام ابن حبان في الثقات لم يسبق إليه؛ إذ لم يوثقه إلا هو بعد ما قال فيه ما قال، وذكر ابن حجر قوله الثاني دون الأول،[2] الذي يوافق فيه الأئمة في تضعيفه هذا الراوي.[3]

هذه جملة الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها على هذا الصنف من الرواة الذين ذكرهم ابن حبان في الكتابين ممن لا يصح فيهم هذا المنهج.

إن إيراد الحافظ ابن حبان هؤلاء الرواة في الكتابين له مبرراته العلمية تتمثل أساسا في الآتي :

- ليس كل مجروح مهدور الرواية متروك الحديث، بل فيهم من جرح بأدنى جرح كما دلت عليه عبارة ابن حبان التي بين فيها اصطلاحه، أو علم دلالة اصطلاحه الذي يطلقه على الراوي، وكما دل عليه عنوان كتابه فقد ضم المجروح من المحدثين، والضعفاء، والمتروكين .
- ن من الرواة من تشابهت أسماؤهم وافترقت أشخاصهم، وبناء على التفريق بين الراويين حسب اجتهاد الحافظ ابن حبان يجرح الضعيف ويورد المقبول عنده في الثقات، فقد يوافق وقد يخالف.
- إن تجريح الرواة اجتهاد من الأئمة بناء على معايير علمية دقيقة، وقد يتغير رأي الإمام في الراوي، وهذا واضح بين في منهج الحافظ ابن حبان، لذا تغير رأيه في بعض الرواة إما تصريحا أو عرف ذلك بالتتبع خاصة إذا كان الراوي في الكتابين ثم خرج حديثه في الصحيح ففيه الدلالة قوية على أنه رضي ذاك الراوي بعدما جرّحه.
- ثم إنه لا يعدم أن يكون من الرواة من وهم فيهم الإمام ابن حبان على جلالته ومكانته في هذا العلم كما بينه الأئمة. والله أعلم بالصواب.

---

[1]- الثقات، (265/4).

[2]- ينظر :لسان الميزان، (471/2).

[3]- ينظر ترجمته في :التاريخ الكبير :(432/3).والضعفاء، العقيلي ،(82/2).والجرح والتعديل ،(611/3).

المبحث الثالث: أثر أحكام الحافظ ابن حبان في الحكم على الأحاديث:

لا شك أن الحكم على الراوي له أثره المباشر في الحكم على حديثه من حيث التصحيحُ والتعليل، مع أن الحافظ ابن حبان نقل عنه إذا أسقط حديث الراوي لم يعد إلى قبوله، ومن احتج به لم يسقط حديثه، قال البلقيني لما قال ابن حزم " من أسقطنا حديثه لم نعد لقبوله أبدا، ومن احتججنا به لم نسقط روايته أبدا"، قال: وكذا قال ابن حبان في آخرين".[1]
وفي هذا المبحث يظهر لنا أثر أحكام الحافظ ابن حبان على الرواة في الحكم على الأحاديث.

المطلب الأول: أثرها في تصحيح الأحاديث:

لقد علم مما سبق أن هناك رواة جرحهم ابن حبان وأوردهم في الثقات، وفوق ذلك أخرج لبعضهم في الصحيح مما يستدعي النظر في منهجه هذا، وما هو السبيل الذي سلكه في الحكم على أحاديثهم، إذ أخرج لسبعة عشر راويا ممن جرّحهم، وسأذكر أمثلة تنبه على صنيعه هذا.

1- حديث رواه: هارون بن سعد العجلي:

قال الحافظ ابن حبان: ثنا أحمد بن علي بن المثنى ثنا إسحاق بن إبراهيم ثنا حميد بن عبد الرحمن عن الحسن بن صالح عن هارون بن سعد عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحد وغلظ جلده مثل مسيرة ثلاثة أيام ".[2]

[1] – محاسن الاصطلاح، البلقيني، ص:232، ينظر: أسباب اختلاف المحدثين، خلدون الأحدب، ص:75.

[2] – أخرجه في: الصحيح كما في الإحسان، (532/16)، وأخرجه مسلم في الصحيح،كتاب: صفة الجنة ونعيمها، باب النار لا يدخلها الجبارون، (5189/4 طبعة فؤاد عبد الباقي)، والترمذي، أبواب صفة جهنم، باب ما جاء في عَظْم أهل النار، (104/4)، وأحمد في المسند، (328/2)، من طريق إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي حازم به .

وفيه هارون بن سعد جرحه ابن حبان فقال :"كان غاليا في الرفض، وهو رأس الزيدية كان ممن يعتكف عند خشبة زيد بن علي، وكان داعية إلى مذهبه لا يحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به بحال".[1]

وقال في الثقات:" من أهل الكوفة يروي عن أبي الضحى وأبي حازم وثمامة ابن عقبة، روى عنه الثوري وشعبة".[2]

وقد خالفه الأئمة؛ نعم ذكروه في المجروحين لبدعته،[3] ولكن احتملوا حديثه إذا توبع، قال الإمام أحمد:"روى عنه الناس وهو صالح "، وقال ابن معين:" ليس به بأس"، وقال أبو حاتم: " لا بأس به ".[4]

وقول ابن حبان لما جرحه مخالف لصنيعه في كتابه الصحيح، وخاصة أنه ذكر من شروط الاحتجاج بأهل البدع عدم الدعوة إليها.[5]

ولكن الذي يظهر أنه أخرج حديثه لأن الناس تابعوه عليه، فقد تابعه فضيل بن غزوان عن أبي حازم، وصالح مولى التوأمة، ومحمد بن عمار،[6] وسعيد بن أبي سعيد.[7]

وروى الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة نحوه.[8]

أما قوله:"لا يحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال"، فمن أفراده –رحمه الله– وإلا فقد احتج به مسلم وغيره، واحتج به هو أيضا.

---

[1]– المجروحين، (94/3).

[2]– الثقات، (579/7).

[3]– الضعفاء الكبير، العقيلي،(362/4 وقال : كان يغلو في الرفض).

[4]– ينظر: موسوعة الإمام أحمد، (31/4)، وتاريخ الدارمي، ترجمة رقم :854.والجرح والتعديل، (90/9).

[5] – ينظر مقدمة الصحيح، (89/1 مع الإحسان).

[6]– أخرج حديثه الترمذي، أبواب صفة النار، باب ما جاء في عظم أهل النار، (104/4).

[7]– أخرج حديثه أحمد في المسند، (328/2).

[8]– أخرجه الترمذي، أبواب صفة النار، باب ما جاء في عظم أهل النار، (104/4).

2- حديث رواه :مشرح بن هاعان :

قال الحافظ ابن حبان :ثنا محمد بن الحسن بن قتيبة ثنا حرملة بن يحي ثنا ابن وهب ني حيوة بن شريح أنا خالد بن عبيد المعافري حدثه عن مشرح بن هاعان أنه عقبة بن عامر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:" من علق تميمة فلا أتم الله له، ومن علق ودعة فلا ودع الله له".[1]

وفيه مشرح جرحه ابن حبان فقال:" يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يتابع عليها، والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات، والاعتبار بما وافق الثقات".[2]

مع هذا أعاده في "الثقات" وقال:" يخطيء ويخالف ".[3]

وكلام ابن حبان في الكتابين متقارب، والحديث الذي رواه مشرح بها اللفظ لا يعلم إلا من طريقه، واللفظ المشهور عن عقبة بن عامر هو قوله صلى الله عليه وسلم:" من علق تميمة فقد أشرك ".[4]

ومشرح وثقه ابن معين، والعجلي، وقال ابن عدي :"أرجو أنه لا بأس به ".[5]

وقال الهيثمي عن حديث ابن حبان :"رجاله ثقات ".[6]

وجوّد إسناده المنذري.[7]

ولكن قال الألباني :"إسناده إلى مشرح ضعيف فيه جهالة".[8]

---

[1]- أخرجه في الصحيح ،(450/13مع الإحسان).والحاكم، المستدرك،كتاب: الطب، (216/4)، وقال:صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي ومن طريقه البيهقي في: السنن الكبرى، (350/9)، والطبراني في: الكبير، (297/17)، وأحمد في: المسند ،من طريق حيوة بن شريح به، (154/4).

[2]- المجروحين ،(28/2).

[3]- الثقات (452/5).

[4]- أخرجه: أحمد، في المسند، (156/4)، وصححه الألباني، في السلسلة الصحيحة، (790/1).

[5]- ينظر ترجمته : تاريخ الدارمي ،ص:204.ومعرفة الثقات ،(279/2).الكامل في الضعفاء ،(270/6).

[6]- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ،(103/5).

[7]- الترغيب والترهيب، باب الترهيب من تعليق التمائم، و قال:" رواه أحمد و أبو يعلى بإسناد جيد، والحاكم وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، (157/4)

[8]- السلسلة الصحيحة، (190/5).

وكأن العهدة في هذا الحديث ممن روى عن مشرح، لأن هذا الأخير احتمل الناس مروياته، وإن ثبت الخطأ منه كما قال ابن حبان إنه يتفرد عن عقبة بأحاديث مناكير؛ فهذا واحد منها، فكيف يخرجه في صحيحه، إلا أن يقال أن ابن حبان اطلع على متابع له عليه، وإن لم يكن ذلك، فإخراج حديثه دليل على أنه رضيه، وانتقى من رواياته ما أصاب فيها، فإن ثبت الوهم فممن روى عن ابن هاعان. والله أعلم.

3- حديث رواه :زياد بن المنذر.

قال الحافظ ابن حبان:" نا أبو يعلى قال عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير ثنا زياد بن المنذر عن نافع بن الحارث عن أبي برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:"إلا الكذب يسود الوجه، والنميمة من عذاب القبر".[1]

وفيه زياد بن المنذر قال فيه ابن حبان:" يروي عن الأعمش وعطية، روى عنه مروان بن معاوية،كان رافضيا يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا تحل كتابة حديثه".[2]

ثم أعاده في الثقات وقال :" زياد بن المنذر يروي عن نافع ابن الحارث عن أبي برزة، روى عنه يونس بن بكير".[3]

وكأن ابن حبان فرق بينهما وهو ظاهر الترجمتين؛ لأن الذي في الضعفاء يروي عن الأعمش وعطية، وعنه مروان بن معاوية، والذي في الثقات يروي عن نافع عن أبي برزة، وعنه يونس بن بكير، وهو إسناد الحديث الذي أخرجه، وبهذا نبه أنهما يفترقان، ثم ظهر أثر ذلك في الحكم على الحديث. ولكن الذي عليه من جاء بعده عدم التفريق لذلك قال ابن حجر:" فهو هو غفل عنه ابن حبان ".[4]

---

[1]- أخرجه في الصحيح كما في الإحسان، (44/13)، وأبو يعلى، المسند، (358/13)، رقم: 7440، والبيهقي، شعب الإيمان، (208/4)، وقال:" في هذا الإسناد ضعف".

[2]- المجروحين، (302/1).

[3]- الثقات، (326/6).

[4]- تهذيب التهذيب، (387/3).

ولأنهما واحد قال الهيثمي لما ذكر الحديث وعزاه لأبي يعلى والطبراني :" وفيه زياد ابن المنذر وهو كذاب".[1]

لذلك فالحديث ضعيف جدا.[2]

وقال الألباني :" موضوع، آفته زياد هذا فإنه كذاب، والعجب من ابن حبان كيف أخرجه في "صحيحه"، وقد قال:"يضع الحديث"، فلعله توهم أنه غيره".[3]

4. حديث رواه : الحارث بن عبد الله الهمداني:

قال الحافظ ابن حبان:" نا الفضل بن الحباب ثنا محمد بن كثير العبدي عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عبد بن مرة عن الحارث بن عبد الله عن ابن مسعود قال:" آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهداه إذا علموا به ملعونين على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم".[4]

وفيه الحارث بن عبد الله قال فيه ابن حبان:" كان غاليا في التشيع واهيا في الحديث".[5]

وذكره في الثقات وقال:" يروي عن ابن مسعود، روى عنه عمر بن مرة ".[6]

هكذا فرق بينهما، فروى عن الثقة عنده في الصحيح، وتكلم عن الضعيف في "المجروحين"؛ خاصة أنه أتى بعبارة ثقيلة، ولم يوافقه من جاء بعده على هذا التفريق، وقالوا:"هذا ليس بصواب".[7]

وقال المعلمي :"إن لم يكن هو الحارث بن عبد الله الأعور فلم نظفر به".[1]

---

[1]- مجمع الزوائد، (91/8).

[2]- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، شعيب الأرناؤوط، (44/13)؛ هامش رقم :01.

[3]- السلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، (687/3).

[4]- أخرجه في الصحيح، (44/8مع الإحسان)، والنسائي، السنن ،كتاب: الزينة، باب: الموتشمات، (147/8)، وأحمد في المسند، (409/8). والدارقطني، العلل، (47/5)، وقال في موضع آخر:" و المحفوظ أنه من قول ابن مسعود"، العلل، (171/5)، سؤال رقم: 803.

[5]- المجروحين، (222/1).

[6]- الثقات، (130/4).

[7]- تهذيب التهذيب، (147/2).

والحارث هذا مختلف فيه حتى قال الذهبي:" أنا متحير فيه".[2]

وقد تابع الحارث بن عبد الله مسروقا في هذا الحديث عند الحاكم، وقال:"هذا الحديث صحيح على شرط مسلم".[3]

وهو عند ابن خزيمة أيضا.[4] وقال محققه: إسناده حسن لغيره.[5]

وقد اختلف في رفعه ووقفه، فتارة رفعه عبد الله بن مرة وأخرى وقفه على ابن مسعود،كما اختلف فيه عن الشعبي عن الحارث في الوقف و الرفع، وقد ذكر هذا الاختلاف الإمام النسائي.[6]

وإنما صحح ابن حبان هذا الحديث لأنه فرق بين الهمداني والأعور، وإلا ما كان ليصحح لمثل هؤلاء المتروكين والهلكى.

5. حديث رواه عسل[7] بن سفيان:

قال الحافظ ابن حبان:" ثنا عمران بن موسى بن مجاشع ثنا هدية بن خالد ثنا حماد بن لمة عن عسل بن سفيان عن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة ".[8]

---

[1]- كتاب الثقات، ابن حبان، تعليق المحقق: رقم: (2)، (130/4).

[2]- سير أعلام النبلاء، (154/4).

[3]- المستدرك، (397/1).

[4]- أخرجه في الصحيح (كما في الإحسان)،كتاب الزكاة، باب:ذكر لعن لاوي الصدقة الممتنع عن أدائها، (8/4).

[5]- المصدر نفسه، هامش رقم: (3)، (8/4).

[6]- السنن ، كتاب الزينة، باب الموتشمات، وذكر الاختلاف على عبد الله بن مرة والشعبي في هذا، (147/8).

[7] - عِسْل بن سفيان: بكسر العين وسكون السين، وأما بفتح العين والسين، فهو عسل بن ذكوان إخباري. ينظر: الإكمال، (206/6- 107).

[8]- أخرجه في الصحيح، (67/6)، وأبو داود، السنن،كتاب: الصلاة: باب: ما جاء في السدل في الصلاة، (174/1)، والترمذي، الجامع، أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في كراهية السدل في الصلاة، (235/1)، والدارمي، المسند، (323/1)، وأحمد في المسند، (341/2).

وفيه عسل ابن سفيان جرحه ابن حبان نفسه فقال:"كان قليل الحديث كثير التفرد عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات على قلة روايته، وهو ممن أستخير الله فيه".[1]

وهكذا يظهر لنا اختلاف رأي الحافظ ابن حبان في عسل بن سفيان، إذ كيف يجرحه ثم يخرج له في الصحيح، نعم عاد واستدرك على قوله الأول فقال ممن أستخير الله فيه؛ وكأنه رضيه خاصة وأنه أعاد ذكره في الثقات، غير أنه غمزه بما يفيد تفرده عن الثقات حيث قال:" يخطيء ويخالف على قلة روايته".[2]

قال أبو داود بعد أن ساق الحديث من طريق ابن المبارك عن الحسن بن ذكوان عن سليمان الأحول عن عطاء قال إبراهيم عن أبي هريرة فذكره ...قال : رواه عسل بن سفيان عن عطاء عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ..فذكر الحديث.

ثم روى من طريقٍ أن ابن جريج قال: أكثر ما رأيت عطاء يصلي سادلا، وهذا يضعف ذلك الحديث ".[3]

وقال الترمذي مبينا أن الرفع لا يعرف إلا من طريق عسل بن سفيان:"لا نعرفه إلا من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا إلا من حديث عسل بن سفيان ".[4]

ولكن ذكر الدارقطني أن الحسن بن ذكوان رواه عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا أيضا، ثم بين من رفعه ووقفه على أبي هريرة، وقال:" وفي رفعه نظر".[5]

وعسل قال فيه العقيلي: "في حديثه وهم "، وضعفه آخرون .[6]

ولعل الحافظ ابن حبان أخرج حديث عسل لمتابعة الحسن بن ذكوان له في هذا الحديث، و منهج ابن حبان معروف في تخريج أحاديث بعض الضعفاء إذا توبعوا على أحاديثهم.

---

[1]- المجروحين، (195/2).

[2]- كتاب الثقات، (292/7).

[3]- ينظر: السنن ،كتاب: الصلاة، باب ما جاء في السدل في الصلاة، (174/1).

[4]- الجامع، أبواب الصلاة، (235/1).

[5] - العلل، (337/8)، سؤال رقم: 1608.

[6]- ينظر: الضعفاء الكبير، (426/3)، والطبقات الكبرى، (257/7)، والتاريخ الكبير، (93/7)، والجرح والتعديل، (42/7).

الخلاصة:

من خلال ما سبق بيانه من أن الحافظ ابن حبان يجرح رواة ثم يخرج حديثهم في الصحيح يظهر أنه يسلك هذا المسلك في الرواة:

1/ إذا كان الراوي ضعيفا في أحد شيوخه يخرج له عن شيخ آخر كما في حديث سفيان بن حسين.

2/ إذا كان الراوي من أهل البدع ولكن لم يرو ما يعضد بدعته وقد تابعه على حديثه غيره فصحح له مثل هارون بن سعد.

3/ إذا كان الراوي ممن لم ينزل حديثه عن مرتبة الحسن؛ إذ قد عرف عن ابن حبان أنه ممن يدخل الحسن ضمن الصحيح، أمثال مشرح بن هاعان.

4/ يخرج للراوي في المتابعات والشواهد، كعاصم بن عمر، وعلي بن هاشم، وعسل بن سفيان..

وإذا جرح ابن حبان راويا بعبارة تفيد اعتبار حديثه، ثم ذكره في الثقات، وخرج له في الصحيح ففيه دلالة أنه رضيه للاحتجاج، أو قد انتقى من حديثه ما أصاب فيه، وإن لم يسلم له تخريج أحاديث المتروكين والضعفاء جدا، وهذا تساهل منه، وإخلال بشرط الصحة، ومن هؤلاء إسحاق بن طلحة، وزياد بن المنذر. والله أعلم بالصواب.

المطلب الثاني: أثرها في التعليل:

إن تعليل الأخبار في أحد شقيه يتوقف أساسا على معرفة حال الراوي، فإذا علم أن أحد رجال الإسناد متكلم فيه كان النظر في حديثه حتى يتبين إن كان يصلح للمتابعات أو هو مهدور الحديث مطلقا، وقد تكلم الحافظ ابن حبان على رواة وجرحهم وهم ثقات عند غيره فكان لذلك أثره على أحاديثهم، وفي "المجروحين" جملة من هؤلاء:

1- حديث رواه :العلاء بن زهير:

العلاء بن زهير عن وبرة بن عبد الرحمن قال:"كان ابن عمر لا يزيد في السفر على ركعتين، لا يصلي قبلها ولا بعدها فقيل له: ما هذا ؟ فقال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل".[1]

وفيه العلاء بن زهير جرحه ابن حبان فقال:"...كان ممن يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات".[2]

وقد تعلق الحافظ ابن حبان بهذا الحديث لتجريح العلاء, في حين قد سبق تعديل ابن معين له،[3] والحافظ ابن حبان كثيرا ما ينقل كلام أبي زكريا في نقد الرجال، ولكنه هنا سلك مسلك الاجتهاد فيه، ولم يُوافق على ذلك، إذ لو أخذنا بحكم ابن حبان لأصبح الحديث ضعيفا، والأمر خلاف ذلك فالحديث صحيح؛ شاهده في البخاري، ولفظه في غيره كما سبق تخريجه. وقال الذهبي بعد إيراده لقول ابن معين وابن حبان:"والعبرة بتوثيق يحيى".[4]

---

[1]- أخرجه النسائي، السنن، كتاب الصلاة، باب قصر الصلاة ،(584/1)، وأخرج نحوه البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب: من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها، ولفظه: قال ابن عمر:"صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك، (845/2مع الفتح). وبنحو لفظ النسائي أخرجه البيهقي، (158/3). وله شاهد من حديث ابن مسعود عند الطبراني في الكبير، (400/3)، والصغير، (393/2).

[2]- المجروحين، (183/1).

[3]- ينظر: الجرح والتعديل، (355/6).

[4]- المصدر نفسه، (101/3).

وهذا ترجيح لحكم ابن معين.

وقال ابن حجر: "ثقة".[1] لذلك قال عن حديثه:"والحديث الذي رواه في القصر صحيح".[2]

إن مسلك ابن حبان في الرواة أنه إذا استغرب حديثا سواء في الإسناد أم في المتن أطلق الجرح وعدّ ذلك الحديث من منكراته و مما يستدل به على ضعفه، حتى ولو كان أصله في الصحيح بإسناد آخر، أو متن نحوه، مما يدل أن الحافظ ابن حبان يراعي كثيرا لفظ الحديث، ويتشدد في الرواية بالمعنى ويرى أنها لا تقوم مقام اللفظ. والله أعلم بالصواب.

2- حديث رواه: أفلح بن سعيد القُبائي:

أفلح بن سعيد عن عيسى بن يونس عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إن طالت بك مدة فسترى قوما يغدون في سخط الله عز وجل، ويروحون في لعنته يحملون سياطا مثل أذناب البقر".[3]

وفي إسناده أفلح جرّحه ابن حبان فقال:" يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال ..."[4].

وهذا الحديث أورده ابن حبان دليلا على وهم وضعف هذا الراوي، وزعم أنه من مناكيره، حيث قال:" هذا الخبر باطل بهذا اللفظ"[5].

ولكن تعقبه الذهبي فقال:" ابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه.. بل حديث أفلح صحيح غريب، وهذا الخبر – حديث سهيل- شاهد لمعناه".[6] وذكر الراوي في موضع آخر وقال:" صدوق، بالغ ابن حبان في الحط عليه"،[7] ولم يذكر فيه إلا قول

---

[1]- التقريب، (762/1).

[2]- ينظر: تهذيب الكمال، (161/8).

[3]- أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار لا يدخلها الجبارون، (197/4)، وأحمد، في المسند، (308/2).

[4]- المجروحين، (176/1)، وذكره في الثقات وسكت عنه، (124/8).

[5]- المصدر نفسه، (176/1).

[6]- ميزان الاعتدال، (274/1).

[7]- ينظر: ص: 45.

ابن حبان، أي: أنه تكلم فيه وحده، وهذا لا يوجب رد حديثه وعدم الاحتجاج به، ثم إن بقية النقاد على توثيقه و إثبات رواياته.

كذلك تعقب ابن حجر كل من ابن حبان وابن الجوزي في تضعيفهما هذا الحديث، حيث قال:" ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع، وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث، وإنما لغفلة شديدة منه ".[1]

وأفلح ما ضعفه إلا ابن حبان، وقد أورده العقيلي في الضعفاء الكبير بحجة أن ابن مهدي لم يرو عنه شيئا؛[2] ولكن عدم الرواية عنه لا يعني أن الراوي ضعيف، في حين قد وثقه الأئمة منهم ابن معين، وابن سعد، وقال النسائي: "ليس به بأس "، وقال أبو حاتم:"شيخ، صالح الحديث ".[3]

وعلى هذا لو أخذنا بحكم ابن حبان وتعليله لهذا الحديث فقط؛ لأصبح ضعيفا خاصة وأنه في صحيح مسلم كما سبق، ثم إن ابن حبان نفسه أخرج في صحيحه،[4] من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة الذي أعل به رواية أفلح بن سعيد.

وعلى هذا لا يستقيم تجريح ابن حبان لهذا الراوي ، ولا إيراد حديث أبي هريرة دليلا على ضعفه، واعتباره منكرا من منكراته، وقد علم صحته وإن كان غريبا، وأنه لم يخطيء فيه.

3- حديث رواه : كلثوم بن جوشن :

[1]- القول المسدد في الذب عن المسند، ص:77.

[2]- الضعفاء الكبير، (125/1).

[3]- ينظر هذه الأقوال: الجرح والتعديل، (324/2)، تهذيب الكمال، (323/3)، ميزان الاعتدال، (274/1).

[4]- ينظر: الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، ابن بلبان، (500/16 ط: الأرناؤوط).

روى كلثوم بن جوشن القشيري عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة".[1]

وكلثوم الذي في الإسناد جرحه ابن حبان، وأورد هذا الحديث في ترجمته كأحد منكراته، فهو دليل على ضعفه إذا روى مثل هذه الأخبار حيث قال:"يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به بحال ".[2]

وبناء على هذا الذي قرره ابن حبان فالحديث عنده معلول، وعلته كلثوم هذا لأنه يروي المقلوبات والموضوعات، ثم إن الخبر كما قال الترمذي:" لا يعرف إلا من حديث الثوري عن أبي حمزة عن الحسن عن أبي سعيد الخدري"،[3] فقلب كلثوم إسناده فرواه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، فعد هذا منكرا.

ورغم أن بعض أهل العلم قد ضعف كلثوما.[4]

إلا ابن معين قال:" ليس به بأس".[5] ووثقه البخاري.[6]

وقال الذهبي معقبا على كلام ابن حبان:" لم يذكر ابن حبان سواه، وهو حديث جيد الإسناد، صحيح المعنى، ولا يلزم من المعية أن يكون في درجتهم".[7]

وقال ابن حجر عن الراوي:" ضعيف".[8]

---

[1]- أخرجه الترمذي في: الجامع، أبواب: البيوع، باب: ما جاء في التجار، (342/2)؛ وقال هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وابن ماجه في: السنن،كتاب: التجارات باب: الحث على المكاسب، مثل إسناد ابن حبان مختصرا، (724/2).

[2]- المجروحين، (230/2). وأعاده في الثقات ولكنه فرق بينهما فقال:" ... يروي عن الحسن، روى عنه عبد الملك بن بهز بن حكيم، وعبيد الله بن عمرو الرقي"، الثقات، (356/7)، ولم يفرق بينهما ابن أبي حاتم فجمع هؤلاء الرواة الذين رووا عنه، ينظر الجرح والتعديل، (164/7).

[3]- الجامع، أبواب: البيوع، باب: ما جاء في التجار، (341/2).

[4]- ضعفه أبو داود، وأبو حاتم الرازي، ينظر الجرح والتعديل، (164/7)، وتهذيب الكمال، (201/24).

[5]- تاريخ الدوري، (497/2).

[6]- نقله الذهبي، وابن حجر، ينظر: ميزان الاعتدال، (413/3). وتهذيب التهذيب، (442/8).

[7]- ميزان الاعتدال، (413/3).

[8]- تقريب التهذيب، (136/2).

والحاصل أن الأئمة قد اختلفوا في كلثوم، ولمّا عُرف عن ابن حبان تشدده في الرواة فقد ذهب مذهب من جرح الراوي، وأورد في ترجمته حديثا واحدا استنكره عليه، إذ قد تفرد بهذا الحديث سندا ومتنا على ضعف فيه؛ فأصبح حديثه غريبا منكرا على حد حكمه.

4- حديث رواه : قريش بن أنس :

روى عن الأشعث عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم " نهى أن يُقَّد السَيْر بين أصبعين ".[1]

وفيه قريش بن أنس قال فيه ابن حبان:"... وكان صدوقا إلا أنه اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به وبقي ست سنين في اختلاطه فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، فلما ظهر ذلك من غير أن يتميز مستقيم حديثه من غيره لم يجز الاحتجاج به فيما انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو المعتبر بأخباره تلك .."[2].

وقول الحافظ ابن حبان إنه لم يتميز مستقيم حديثه من غيره، فيه نظر؛ إذ قد ميز الأئمة من سمع منه قبل الاختلاط والذين سمعوا بعده قال ابن حجر :" وسماع المتأخرين عنه بعد اختلاطه مثل :ابن أبي العوام، ويزيد بن سنان البصري، وبكار القاضي، وأبي قلابة، والكديمي".[3]

وممن سمع منه قبل الاختلاط: عبد الله بن الأسود الذي روى عنه البخاري ومسلم؛ "ولكن لم يخرج له البخاري سوى حديثه عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن سمرة في العقيقة أخرجه عن عبد الله بن أبي الأسود عنه وعبد الله سمع منه قبل اختلاطه ".[4]

وأخرج له مسلم حديثا آخر.[1]

---

[1]- أخرجه أبو داود، السنن، كتاب: الجهاد، باب: النهي أن يقد السير بين أصبعين، (336/2)، والحاكم، المستدرك،كتاب: الأدب، (313/4). يُقَدّ: معناه: "أن يقطع ويشق لئلا يَعْقِر الحديد يده"، النهاية في غريب الحديث و الأثر، (21/4).

[2]- المجروحين، (220/2).

[3]- تهذيب التهذيب، (335/8).

[4]- هدي الساري، ص:435.

وعلى هذا فقريش "ثقة تغير قبل موته".[2]

وتعلق عليه ابن حبان بالحديث المتقدم فجرحه؛ لأنه عنده لم يتميز حديثه الأول من حديثه الآخر فوجب ترك الاحتجاج به، لأنه روى مثل هذا الحديث المنكر فكان دليلا كافيا عند الحافظ ابن حبان في القدح في روايته.

والحديث الذي رواه قال عنه الذهبي:" منكر".[3]

5- حديث رواه : عبيد بن الفرج العتكي :

روى عن حماد بن زيد عن نافع عن ابن عمر عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا تحوز قدما عبد بين يدي الرحمن حتى يسأل عن أربع: شبابك فيما أبليت، وعمرك فيما أفنيت، ومالك من أين أخذت وفيما أنفقت"[4].

والحديث مشهور من طريق حسين بن قيس الرحبي ثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر عن ابن مسعود يرفعه بلفظ " لا تزول قدما ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس: عن عمره فيما أفناه ؟ وعن شبابه فيما أبلاه ؟ وماله من أين اكتسبه، و فيما أنفقه ؟ وما عمل فيما علم ".[5]

قال الترمذي:" حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن مسعود".[6]

وفي إسناد ابن حبان عبيد بن الفرج قال فيه:" ينفرد عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال".[7]

---

[1]- أخرج له في كتاب القسامة، باب: الصائل عن نفس الإنسان من حديث عمران بن حصين، (1301/3).

[2]- الكاشف، (400/2). ينظر أيضا: المختلطين، العلائي، ص:98.

[3]- ميزان الاعتدال، (389/3).

[4]-أخرجه ابن حبان، المجروحين، (175/2).

[5]- أخرجه الترمذي في الجامع ،(67/2). ينظر: السلسلة الصحيحة، (629/2)، و(394/4).

[6]- المصدر نفسه، (67/2).

[7]- المجروحين، (175/2).

قال الذهبي :" ضعفه ابن حبان، وتعلق عليه بهذا الحديث الذي حدث به محمد بن علي بن إبراهيم الإخباري ثنا محمد بن الأشرف التمار ثنا عبيد بن الفرج عن حماد بن زيد به..".[1]

وكأن الذهبي يميل عن قول ابن حبان في تضعيفه هذا الراوي، ولكن الحال ممن يروي هذا أن يكون مجروحا خاصة مع غرابة هذا الحديث على ما قاله الترمذي ثم إن ابن حبان قد سبر مروياته كما علم من منهجه في الكتاب؛ لذلك جرحه.

6- حديث رواه بشر بن حرب:

روى عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة عن بشر بن حرب قال سمعت أبا رجاء العطاردي قال الزبير بن العوام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:" الخليفة من بعدي أبو بكر وعمر ثم يقع الاختلاف ..."[2].

قال الذهبي: "هذا باطل، والآفة من عبد الرحمن بن جبلة؛ فإنه كذاب".[3]

ووافقه ابن حجر على هذا.[4]

فهذا لا يصلح أن يكون دليلا على جرح بشر ما دامت الآفة ممن روى عنه، ومع هذا لم يسق له إلا حديثا واحدا، وقد علم الخطأ ممن، وإنما جرحه ابن حبان لأنه يفرق بينه وبين بشير البزار، فالأول عنده ثقة، والثاني ضعيف أورده في "المجروحين"، ولكن بشر الندبي واحد كما قال الدارقطني.[5] وكذلك قال ابن ماكولا.[6]

وقد فرق بينهما ابن الجوزي تبعا لابن حبان.[7]

وبشر الندبي قد اختلف فيه الأئمة، قال البخاري:" رأيت ابن المديني يضعفه".[8]

---

[1]- ميزان الاعتدال، (21/3).

[2]- أخرجه ابن حبان، المجروحين، (191/1)..

[3]- ميزان الاعتدال، (315/1).

[4]- لسان الميزان، (28/2).

[5]- لسان الميزان، (28/2).

[6] - الإكمال، (419/1).

[7] - الضعفاء والمتروكون، (141/1).

[8] - التاريخ الكبير، (71/2).

وقال ابن سعد:"كان ضعيفا في الحديث".[1]

وضعفه ابن معين، وأبو حاتم.[2]

وقال أبو داود:" ليس بشئ".[3]

وقال ابن عدي:" لا أعرف في روايته حديثا منكرا، وهو عندي لا بأس به".[4]

وبناء على هذا يمكن القول:

- إن الحافظ ابن حبان كغيره من الأئمة في اعتبار التفرد والمخالفة أساس نقد المرويات وبالتالي الحكم على الراوي جرحا وتعديلا، وذلك بعد السبر والتتبع لأحاديث الراوي، إلا أن ابن حبان أثناء جرحه للرواة اعتمادا على هذين المعيارين، قد بين وجه التفرد والمخالفة في أحاديث الراوي، و يعتبر ذلك تفسيرا للجرح.
- اعتبار قلة أحاديث الراوي، مع المخالفة للثقات فيما يروي سببا كافيا للجرح عند ابن حبان، غير أنه إذا استنكر للراوي أحاديث لا ينفك أن يخطئ فيها كما يخطئ الثقات عبر عنه بعبارة ثقيلة توجب على إطلاقها الضعف الشديد.
- وجوب فحص عبارة ابن حبان ونقلها كاملة، لأنه كثيرا ما يطلق عبارة شديدة في بداية الترجمة ثم يعود ويستدرك بعبارة تبين أن الراوي للاعتبار دون الاحتجاج أثناء التفرد.
- ن كل راو تكلم فيه ابن حبان في "المجروحين" متروك الرواية، وأدل على ذلك أنه جرح جملة في الكتاب ثم أوردهم في "الثقات"، وفوق ذلك أخرج لبعضهم في "الصحيح" كما سبق تقريره.
- اختلاف أحكام ابن حبان في "المجروحين" و"الثقات"، منها ما له مبرره العلمي ومسوغه النقدي، وهذا في الغالب، ومنها ما هو من قبيل الاجتهاد في الرواة الذي لا يسلم من الخطأ والنسيان والغفلة. والله أعلم بالصواب.

---

[1] – الطبقات، (233/7).

[2] – الجرح والتعديل، (352/2).

[3] – المغني، (801/2).

[4] – الكامل، (9/2).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخـاتمة:

وبعد هذه الدراسة لجانب من الجوانب النقدية عند الإمام الحافظ ابن حبان البستي والمتعلقة بالرواة الذين تفرد بجرحهم من خلال استقراء كتابه" المجروحين"، لمعرفة أصوله في جرح هؤلاء الرواة يمكن الخروج بمجموعة من النتائج وهي كالآتي:

1. لقد تأكد عند كل دارس لجهود الحافظ ابن حبان إمامة هذا العلَم، وعلو كعبه في شتى العلوم خاصة المتعلقة بعلوم السنة نقدا وتمحيصا، فقها واستنباطا، ورسوخ قدمه أيضا في علوم اللغة والتاريخ.
2. أهمية كتاب" المجروحين" في جرح الرواة ومعرفة منكراتهم، إذ ينبئ بحق عن سعة حفظ ابن حبان، ونفوذ نظره، وصحة قريحته في نقد الرواة والحكم عليهم.
3. ضرورة نقل عبارة الحافظ ابن حبان الكاملة في الراوي أثناء البحث و نقد الأسانيد للحكم على الحديث دون الاقتصار على جزء منها ، أو اختصارها؛ لأنه كثيرا ما يطلق في بداية الترجمة ثم يقيد في آخرها.
4. تفرد الحافظ ابن حبان بتقسيم أسباب جرح الرواة إلى عشرين نوعا، ولكن في الحقيقة ترجع إلى الأسباب العامة التي اتفق عليها أئمة النقد، وإنما أراد ابن حبان بيان أن هذه الأسباب تتفرع عنها عدة أسباب متداخلة فيما بينها.
5. لقد تميز منهج الإمام ابن حبان بتفسير الجرح، إذ لا يكتفي في نقد الرواة بالجرح المبهم، مما يسهل على الباحث إدراك وجه الخطأ والوهم في حديث الراوي، فيسهل عملية الترجيح أثناء التعارض بين نصوص الأئمة أو اختلاف أقوالهم في الراوي.
6. إن الحافظ ابن حبان كغيره من الأئمة في اعتماد معايير نقدية دقيقة جدا في الحكم على الرواة كالتفرد والمخالفة.
7. إن الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم منهم من كان موثقا ولكن ابن حبان جرحه أو لينه، ومنهم من تكلم فيهم بما لا يوجب الرد إلا أن الحافظ ابن حبان أتى بعبارة جارحة

تفيد عند إطلاقها أن الراوي مهدور الرواية متروك الحديث، وآخرون كانوا من أقرانه أو من طبقة شيوخه، حيث عرفهم وسبر أخبارهم ومروياتهم، فحكم عليهم.

8. إن الرواة الذين تفرد الإمام ابن حبان بجرحهم هم قلة مقارنة بإجمالي الرواة الذين جرحهم في كتابه" المجروحين"، إذ لا تتجاوز نسبتهم: 11,51 % ، وأما الرواة الذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة فتعادل نسبتهم:3,91% .

9. إن ما رمي به ابن حبان من التشدد في الجرح إنما يصدق على بعض الرواة دون البعض، إذ إن تشدده خاص غالبا بالرواة الذين اجتمع فيهم أكثر من سبب للجرح، كالبدعة مع الخطأ في الرواية مثلا، مع وجود رواة قد جرحهم والجمهور على توثيقهم، أو تفرد بالجرح دون غيره الأئمة.

10. ثبت أن الحافظ ابن حبان قد تختلف أحكامه على الرواة في " المجروحين" عن أحكامه في "الثقات"، إذ آن لبعض هذا الاختلاف مسوغاته ومبرراته العلمية، فقد يتكلم في الراوي بأدنى جرح مما لا يقدح في رواياته عند الاعتبار، ليبين أن الراوي ليس في منزلة أهل الضبط والإتقان، وإنما هو دون تلك المرتبة، حيث أن منزلته بين الصدوقين المعتبر بحديثهم، فأعاده في "الثقات"، والبعض الآخر عدَّه العلماء مما وهم وتناقض فيه، ولا يصح أن يكون في الكتابين معا، وهذا مما يهم فيه البشر ولا يكاد يسلم منه أحد.

11. إن الرواة الذين جرحهم ابن حبان ثم أخرج لهم في "الصحيح"، استوجب النظر في هذا المنهج فاتضح، أن هؤلاء الرواة منهم من تغير فيهم اجتهاده فاعتمدهم بعدما جرحهم أو لينهم، ومنهم من أخرج لهم متابعة، وآخرون أخرج لهم ولا يعلم لهم موثق إلا هو إما لما صحح لهم، أو أوردهم في "الثقات" ثم أخرج لهم في الصحيح غير أن الأئمة ضعفوهم، وفوق ذلك أخرج للمتروكين والهلكى، وهذا مما انتقد عليه وعدّ من أوهامه _ رحمه الله تعالى _ ولكن هذا قليل جدا.

12. إن من أصول ابن حبان في الحكم على الرواة أنه إذا استغرب له حديثا أو حديثين أطلق الجرح كما ظهر ذلك في أثر أحكامه في التصحيح والتعليل، إذ أن بعض تلك الأحاديث صحيحة أو حسنة، ولكن حكم ابن حبان خلاف ذلك.

13. لقد تميز منهج ابن حبان بإطلاق عبارات طويلة ومتداخلة مع بعضها في جرح الرواة مما يصعب معرفة دلالة بعض المصطلحات النقدية خاصة إذا جمع بين الجرح الشديد والتوثيق العام، أعني: بذكر الراوي في "المجروحين"، و "الثقات".
14. لقد ثبت أن الحافظ ابن حبان إذا استغرب حديثا أو حديثين للراوي أطلق الجرح، وجعل ذاك الحديث من منكراته، سواء كانت الغرابة في الإسناد، أم في لفظة من ألفاظ الحديث.
15. علم أن من منهج الحافظ ابن حبان أنه يورد أحاديثا ما قام الدليل على بطلانها البتة، ولكنه يوردها لعلة فيها، كأن تكون مقلوبة الأسانيد لكن متونها صحيح، أو منكرة في بعض ألفاظها، أو أن الراوي قد دخل له حديث في حديث، أو غير ذلك.

ومن التوصيات التي يمكن أن تكون بحثا مستقلا تتبع أحاديث كل الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم، وبيان صحيحها من ضعيفها؛ لإثبات درجتهم في سلم الجرح والتعديل، ودراسة منهج الإمام ابن حبان في تعليل الأحاديث والآثار في كتابه "المجروحين" ومقارنة ذلك بمنهجه في الصحيح، كذلك الاستمرار في تتبع واستقراء مناهج الأئمة النقاد في مؤلفاتهم للكشف عن بعض الأمور الغامضة فيها. والله أعلم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخصات البحث:

- ملخص باللغة العربية.
- ملخص باللغة الفرنسية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة جانبا مهما من جوانب علوم الحديث، والذي يتعلق بجرح الرواة إذ عليه يتوقف التصحيح والتعليل، خاصة إذا علم أن بعض الأئمة النقاد؛ وأعني بذلك الإمام الحافظ ابن حبان البستي جرح رواة في كتابه " المجروحين" لم يسبق إلى ذلك، وهذا ما يستدعي البحث في منهجه هذا، ومقارنة أحكامه بأحكام غيره من النقاد والمحدثين.

فتكلمت بعد المقدمة، في الفصل التمهيدي عن حياة الإمام ابن حبان، والظروف السياسية والاجتماعية وحتى العلمية السائدة في زمانه، ففصلت الحديث عن الحافظ ابن حبان من حيث اسمه ونسبه وطلبه للعلم ومحنته، ثم شيوخه وتلاميذه، وأهم مؤلفاته، بعده عرجت للحديث عن كتابه في جرح الرواة_ " المجروحين"_ الذي هو محل هذه الدراسة الاستقرائية، فبينت سبب تأليفه له، وشرطه فيه، وترتيبه، ومنزلته بين كتب الجرح والتعديل.

أما الفصل الأول فتكلمت فيه عن أسباب جرح الرواة عند الإمام ابن حبان سواء المتعلقة بالعدالة؛ كالكفر والزندقة، والفسق، والبدعة، والجهالة وغيرها...، أم المتعلقة بالضبط؛ كالخطأ، والوهم والغفلة، والاختلاط،... مع التمثيل من كتابه " المجروحين" عن كل فرع من هده الفروع، ثم تحدثت عن مراتب الجرح عند هذا الإمام.

وأما الفصل الثاني فجمعت فيه الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم مع ترتيبهم على حروف المعجم بدأ بالذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة، مع الحديث عن تفرد ابن حبان بأحكام على الرواة؛ سواء الذين وثقهم الأئمة دون الإمام ابن حبان، أو المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، أو الذين هم في طبقة شيوخهم، ثم بينت ألفاظ وعبارات هذا الإمام في جرح الرواة ودلالة بعضها.

أما الفصل الثالث فكان دراسة تطبيقية عمليه لبيان معايير الجرح عند الحافظ ابن حبان؛ كالتفرد والمخالفة، مع التمثيل عن كل معيار حسب ما تقرر في الرواة الذين تفرد بجرحهم دون الإمعان ودراسة كل الرواة، ثم بينت اختلاف أحكام ابن حبان في " المجروحين" عن أحكامه في " الثقات" مع بيان الأسباب العلمية في ذلك، وأن هذه الأحكام لها أثر واضح في التصحيح والتعليل، أي أن هناك رواة ذكرهم في " المجروحين" و" الثقات" ثم أخرج لهم في" الصحيح".

ثم ختمت البحث بمجموعة من النتائج المتوصل إليها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث بالفرنسية:

Résumé de la recherche:

J'ai évoqué dans cette étude un coté très important concernant les sciences de HADITH qui s'est concerné de-etajrih (la critique -de rowat) relateurs de hadith. Ou la justification et la correction en dépendant considérés comme tache. Spécialement avec la critique infligée par IMAM (érudit) HAFID ELBASTI aux différents Rowat dans son ouvrage intitulé –elmajrohin (les critiqués)-étant considère le premier ouvrage en la discipline . Par conséquent une étude de sa méthodologie est exigée et nécessaire dont la méthode adoptée est comparative la comparaison portée sur les jugements de cet auteur et cels d'autre érudits hors lui.

Après l'introduction, j'ai évoque en la chapitre prorogatif la vie de IMAM IBNO HIBAN et également la conjoncture économique d'alors et conditions scientifiques et politiques dominantes en son temps son nom, .J'ai parlé en détail sur HAFID IBN HIBAN ; sa sénologie, sa veillasse, ses adeptes et ses ouvrages primordiaux. Après ; je m'étatisai de parler en détail sur son ouvrage concerné de- ETAJRIH (la critique)- des Rowats intitulé – ELMAJROHIN (les critiques)- dont cette étude d'investigation en concerne ou j'ai

démontré les motivations de l'auteur derrire son édition et publication, ce qu'il en a conditionné, son organisation et également sa place entre les autres ouvrages de critique et de correction.

Cependant ; ce premier chapitre est consacré aux motivations selon les Rowats ont été critiqué par IBN HIBAN soient ceux que concernent leurs honnêtetés comme croyance l'un croyance, méchanceté la rénovation de ce que n'existe pas en la religion,

L'analphabétisme où ceux que concernent leur justesse(Authenticité) comme l'erreur, l'ephobie, l'unpredance et la confiance ...etc accompagnés des citations d'un même livre –ELMAJROHIN- sur toute notion. Enfin les sous-diaconats (degrés) de la critique chez emam.

par suite ; en deuxième chapitre j'aurais l'effort de cerner tous les Rowats concernés par la critique d'IBN HIBAN avec leur classification selon l'ordre alphabétique tel qu'il produit en le dictionnaire Arabe conneçant par ce qu'ils eu la publication des livres (les six premiers) avec également une spécification portée sur les jugements attribués par IBN HIBAN aux relateurs (rowats) y compris ceux qu'ont acquis la confiance d'autres (IMAMS) hors IBN HABAN où ceux dont leurs compétences égale a celle de leurs

enseignants avec une précision spéciale donnée aux mots et expressions étulisés par cet Imam en la critique en en faisant démontrés et donné leur champs lexicaux.

A titre d'organisation; le troisième chapitre est consacré pour une étude scientifique appliqué pour clarifier et démontrer ces critique chez HAFID IBN HIBAN comme: «l'unique et le différend », avec quoi les rowats sont pris par la critique, avec donner l'exemple à chaque critère. Sans détaillant en faisant une investigation sur la vie privée de chaque Rawi et son étude par conséquent. Comme j'ai démontré les différends d'IBN HIBAN entre les jugements produits en son ouvrage-ETHEIKET-(les confiances) et cels produits en –ELMAJROHIN- et donner les modifications scientifiques en ça.

Enfin je viens de déduire que ces jugements ont un effet claire concernant la correction et la justification dont la preuve est qu'il existe des ROWATS mentionnez en –ELMAJROHIN- ET –ELTHIKAT- fureent existés en –ELSAHIH (l'aurthentique)-

En la conclusion: j'ai conclu ma recherche par les conclusions tirée et abouties par cet étude en générale.

الفهارس العلمية:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيــات.

الآية:	رقمها	السورة	الصفحة
1- ((يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله حق تقاته..)).....	102	آل عمران	/أ/
2- ((وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار)).....	60	الأنعام	44
3- ((يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم))...	01	الحج	/أ/
4- ((يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا...)).....	70	الأحزاب	/أ/
5- ((ليس كمثله شيء وهو السميع البصير))	13	الشورى	14
6- ((ولا يغتب بعضكم بعضا))	12	الحجرات	47

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
_" أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم .."	أبو هريرة	47
_" اتقوا القدر فإنه شعبة من النصرانية..."	ابن عباس	174
_ " أخذت من لحية النبي صلى الله عليه وسلم....."	أبو أيوب	123
_ " آكل الربا وموكله وكاتبه..."	ابن مسعود	213
_ " ألا أخبركم بأشقى الأشقياء.."	أنس	115
_ " إلا الكذب يسود الوجه، والنميمة من عذاب القبر.."	أبو برزة	212
_ " أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم بخمسين صلاة"	ابن عباس	109
_ " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ذا توضأ خلل لحيته"	ابن عمر	32
_ " إن الله عز وجل اتخذ لي أصحابا وأصهارا..."	عويم	176
_ " إن من حق جلال الله على العبد إكرام ذي الشيبة المسلم"	ابن عمر	177
_ " إن طالت بك مدة فسترى قوما.."	أبو هريرة	218/167
_ " انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم.."	ابن عمر	41
_ " إنا لآخذوه وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا"	معاوية بن حيدة	162
_ " أن النبي أمر بلالا....."	أنس	197
_ " أنه أتى النبي....."	صفوان	199
_ " بسم الله وبالله والتحيات لله..."	جابر	178
_ " بلغوا عني ولو آية..."	عبد الله بن عمرو	23
_ " التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين و .."	ابن عمر	220
_ " الحج عرفة"	ابن عمر	14
_ " الخليفة من بعدي أبو بكر وعمر ثم يقع الاختلاف.....	الزبير بن العوام	223

_ " الدجاج غنم فقراء أمتي "..... ابن عمر..... 183

_ " رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة " .....البراء بن عازب.... 42/33

_ " رأيت النبي عليه الصلاة والسلام إذا افتتح الصلاة رفع يديه".. البراء.....41

_ " رأيت ليلة أسري بي..."..... 121

_ " سوداء ولود خير من حسناء لا تلد..."..... بهز بن حكيم.....173

_ " الصلح بين المسلمين جائز"..... عن أبي هريرة.....123

_ " صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي؛ المرجئة والقدرية" .....أبو هريرة.....63/174

_ " ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحد...". ..... أبو هريرة.....209

_ " عليكم بالبغيض النافع التلبينة..."..... عائشة.....178

_ " غنيمتان مغبون فيهما كثير من الناس؛ الصحة والفراغ ".....أنس..... 176

_ " قدس العدس على لسان سبعين نبيا "..... .....ابن أدهم يرفعه....133

_ "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان،.."..... أبو هريرة.....175

_ "كانت النفساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .."أم سلمة.....136

_ "كانوا يقرؤون (مالك يوم الدين)..."..... ابن عمر..... 182

_"كان إصبع النبي صلى الله عليه وسلم "..... جابر بن سمرة.....119

_ "كان ابن عمر لا يزيد في السفر على ركعتين"..... وبرة.....217/135

_ " كان باب المصطفى يقرع بالأظافر.."..... أنس.....138

_ "كذب أبو السنابل، قد حللت، فانكحي من شئت"..... سبيعة.....58

_ " لا تحوز قدما عبد بين يدي الرحمن حتى يسأل عن أربع.."...ابن مسعود. 222/173

_ " لأن يمتليء جوف أحدكم قيحا "..... ابن عمر.....64/63

_ " لقنوا موتاكم لا إله إلا الله، فإنها خفيفة على اللسان"..... أبو هريرة..... 175

_ " لو يربي أحدكم بعد سنة ستين ومائة .."..... ابن عباس.....32

_ " لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح " 60

_ "{لابثين فيها أحقابا} قال:الحقب بضع وثمانون سنة".....ابن عمر.....146
_ " مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوله خير أم آخره ".....أنس.....183
_ " معلموا صبيانكم شراركم ، ".....ابن عباس.....61
_ "من أدخل على أهل بيت سرورا ".....جابر.....175
_ "من أدمن الاختلاف إلى المسجد أصاب أخا مستفادا.."....ابن عباس 61
_ " من أراد بر والديه....."....عوف بن مالك..... 63
_" من روى عني حديثا وهو يرى أنه كذب، ".....سمرة بن جندب.....60
_ " من صلى الصلوات الخمس في جماعة ..."....ابن عباس 175
_ "من طلب العلم ليجاري به العلماء ".....كعب بن مالك.....28
_ " من علق تميمة فلا أتم الله له، ".....عقبة بن عامر..... 211
_ " من علق تميمة فقد أشرك."....عقبة بن عامر..... 211
_" من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".....عبد الله بن عمرو..59/24
_ " نضر الله امرأ....."....زيد بن ثابت..... 24
_ " نهى عن الإخصاء....." 129
_ " نهى أن يقد السير بين أصبعين ".....سمرة..... 221/143
_ " نهى عن السدل في الصلاة."....أبو هريرة..... 214
_ " يا أبا عمير ما فعل النغير".....أنس..... 28

فهرس الأعلام المترجم لهم:

المترجم له.....الصفحة.
1. أحمد بن محمد المفرج الإشبيلي.....139
2. البرديجي.....100
3. عبد الحق الإشبيلي.....136
4. عبد الباقي بن مرزوق ابن قانع.....148
5. عمرو بن علي الفلاس.....40
6. محمد بن أحمد بن أبي الفوارس.....148
7. محمد بن طاهر القيسراني.....36
8. معاوية بن حيدة.....162
9. يحي بن عمار.....13

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- **القرآن الكريم.**

فهرس المصادر والمراجع.

1. الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان: علاء الدين علي بن بلبان الحنفي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط01
2. الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان: علاء الدين علي بن بلبان الحنفي، تحقيق: كمال الحوت، دار الفكر، بيروت، ط01، 1407هـ/ 1978م.
3. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول: محمد علي الشوكاني، تحقيق:محمد سعيد البدري، دار الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط02، 1993م.
4. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني, المكتب الإسلامي, 1405هـ/ 1985.
5. أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي (مع: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية): تحقيق: سعيدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1982م.
6. أسباب اختلاف المحدثين: خلدون الأحدب، الدار السعودية، 1985م.
7. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1415هـ/ 1995م.
8. أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن عز الدين علي بن أكرم ابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
9. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: الملا علي القاري، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط02، 1986م.
10. الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: طه محمد الريني، ط01، مكتبة الكليات الأزهرية.
11. الاعتصام: الإمام أبو إسحاق الشاطبي، تقديم: محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

12. الإعلام بوفيات الأعلام: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي عبد الحميد مراد، آخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط01، 1412هـ/1991م.
13. ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل: أحمد معبد عبد الكريم، مكتبة أضاء السلف، الرياض، ط01، 1425هـ/ 2004م
14. إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي عياض اليحصبي، تحقيق: يحي إسماعيل، دار الوفاء ، بيروت، 1998م.
15. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب: علي بن هبة الله أبي نصر ابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1411هـ/1991م.
16. الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، مكتبة دار التراث، القاهرة.
17. الأم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق:رفعت فوزي، دار الوفاء، المنصورة، ط03، 2005م.
18. الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان ، بيروت، لبنان، ط01، 1418هـ / 1988م.
19. البحر الزخار(مسند البزار): أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ عبد الرحمن زين الله، مكتبة العلوم و الحكم، المدينة المنورة، 2003م.
20. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: يوسف بن عبد الهادي، تحقيق: وصي الله عباس، دار الراية، ط01، 1409هـ / 1989م.
21. البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، 1985م.
22. البرنامج: محمد بن جابر الوادي آشي، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1980م.
23. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحي بن عميرة الضبي، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.

24. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لإسماعيل بن عمر بن كثير، شرح و تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة التراث، القاهرة، 1423هـ/ 2003م.
25. تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح): إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط03، 1404هـ/ 1984م.
26. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط02، 1414هـ/ 1993م.
27. التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، المكتب الإسلامي، ط01، 1411هـ/ 1991م.
28. تاريخ ابن معين، (رواية الدارمي) :تحقيق: أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث.
29. تاريخ ابن معين، (رواية الدوري)، تحقيق: أحمد نور سيف، ط01، 1399هـ/ 1979م.
30. تاريخ بغداد: أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
31. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
32. تبصير المنتبه في تحرير المشتبه، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
33. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط02، 1403هـ/ 1983م.
34. تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي: محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
35. تحرير علوم الحديث: عبد الله الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط02، 1425هـ/ 2004م.
36. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: عبد العظيم المنذري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط03، 1399هـ/ 1979م.

37. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: جلال الدين السيوطي، علق عليه: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1417هـ/1996م.
38. تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
39. تذكرة الحفاظ أطراف أحاديث كتاب " المجروحين": محمد بن طاهر القيسراني، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط01، 1415هـ/ 1994م.
40. تعجيل المنفعة بزوائد الأربعة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ/1996م.
41. التعديل والتجريح لمن خرج لهم صاحب الصحيح: سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: أحمد البزار، المغرب، 1991م.
42. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1987م.
43. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط01، 1423هـ/2002م.
44. تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1413هـ / 1993م.
45. تقدمة الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
46. التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، تحقيق: محمد التائب السعيدي.
47. التقييد والإيضاح لما أطلق و أغلق من مقدمة ابن الصلاح: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1418هـ/ 1997م.

48. التكملة لكتاب الصلة: أبو محمد بن عبد الله القضاعي، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، 1415هـ/ 1995م.
49. التمييز: للإمام مسلم، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، ط03، 1410هـ/ 1990م.
50. تلخيص المتشابه للرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الطلاس للدراسات، دمشق، 1985م.
51. تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، ط01، 1405هـ/ 1985م.
52. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط01، 1413هـ/ 1992م.
53. ، الأسماء واللغات: محي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
54. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سفيان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، 1399هـ/ 1979م.
55. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحي المعلمي، المكتب الإسلامي، ط02، 1406هـ/ 1986م.
56. ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث؛ (رسالة أبي داود، شروط الأئمة الستة؛ للمقدسي، شروط الأئمة الخمسة؛ للحازمي)، تحقيق:عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط01، 1417هـ/ 1997م.
57. الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم: صالح بن حمد الرفاعي, دار الخضيري, المدينة، ط3, 1999م.
58. الثقات: محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، مؤسسة الكتب الثقافية مع دائرة المعارف العثمانية، ط01.

59. جامع الأصول في أحاديث الرسول: مبارك بن محمد بن الأثير بن الجزري، تحقيق: حامد الفقي، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط04، 1404ه/ 1984م.
60. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، اعتناء: مصطفى السقا.
61. الجامع الصحيح(مع شرح النووي)، مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الفكر، 1411ه/ 1981م.
62. الجامع (السنن)، محمد بن سورة الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، ط02، 1403ه/ 1983م.
63. الجرح والتعديل، أبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دائرة المعارف الإسلامية، الهند، 1371ه/ 1952م.
64. حقيقة البدعة وأحكامها: سعيد بن ناصر الغامدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط03، 1419ه/ 1999م.
65. دائرة المعارف الإسلامية: تأليف: جماعة من المستشرقين، تعريب: أحمد الشنتاوي وآخرون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1933م.
66. دلائل النبوة: أحمد بن الحسين البيهقي، دار الفكر، ط02، 1403ه/ 1983م.
67. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط06.
68. رجال صحيح البخاري، أحمد بن محمد الكلاباذي، تحقيق:عبد الله الليثي، دار المعرفة ؛ بيروت، لبنان، ط01، 1407ه/ 1987م.
69. الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر. (د-ط).
70. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: أبو الحسنات اللكنوي, حققه وخرج نصوصه: عبد الفتاح أبو غدة ,ط2, مطابع دار القلم, بيروت,1388ه.
71. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، 1412ه/ 1992م.

72. رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل: عداب محمود الحمش، دار حسان للنشر التوزيع، 1407هـ/ 1987م.
73. الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في " المجروحين" و أعادهم في " الثقات": مبارك سيف الهاجري، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ط01، 1421هـ/ 2000م.
74. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1397هـ/1977م.
75. السنن: سليمان بن داود السجستاني، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
76. السنن, علي بن عمر الدارقطني , دار عالم الكتب , ط, 1406 ,1986.
77. السنن: محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة, ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي, دار الفكر .
78. لسنن: عبد الله بن بهرام الدارمي، دار الفكر، بيروت، لبنان.
79. سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: جماعة من الباحثين، إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط01، 1405هـ/1987م.
80. السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ,دار الفكر.
81. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: محمد ناصر الدين الألباني, مكتبة المعارف, الرياض, ط02، 1415هـ/ 1995م.
82. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف , الرياض, ط03, 1419هـ/ 1999م.
83. السنن (مع شرح السيوطي والسندي): أحمد بن شعيب النسائي، دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان.
84. سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري: تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ،دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة : الأولى، 1408 هـ/ 1988م.
85. سؤالات الحاكم للدارقطني: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط01، 1404هـ/ 1984م.

86. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1410ه / 1990م.
87. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
88. شروط الأئمة الستة: محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط01، 1417ه/ 1997م.
89. شرح علل الترمذي: عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح، ط01، 1398ه/ 1987م.
90. الصحيح: محمد بن إسحاق بن خزيمة, تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي , بيروت، ط2 ,1412ه/ 1992 م.
91. صحيح سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، دار غراس، الكويت، ط02، 1423ه/ 2002م.
92. صحيح الجامع الصغير و زيادته: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط03، بيروت، 1988م..
93. الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1404ه / 1984م.
94. الضعفاء والمتروكون: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، ط01، 1405ه / 1985م.
95. الضعفاء والمتروكون: علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، ط01، 1405ه / 1985م.
96. الضعفاء والمتروكون، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
97. الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد العزيز السيروان، دار القلم، بيروت، لبنان، ط01، 1405ه / 1985م.

98. **ضوابط الجرح والتعديل:** عبد العزيز بن محمد العيد اللطيف.
99. الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
100. طبقات الحنابلة: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى ، دار المعرفة، بيروت.
101. طبقات الشافعية الكبرى: **تاج الدين بن علي بن عبد** الكافي **السبكي، دار النشر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ**
102. علل الحديث: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دارالمعرفة، بيروت، 1405هـ/1985م
103. عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي، أبو بكر ابن العربي، دار الكتاب العربي.
104. العبر في خبر من غبر: شمس الدين أحمد الذهبي، تحقيق: محمد سعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1405هـ/ 1998م.
105. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: الدارقطني, محفوظ السلفي, **ط03, دار طيبة، الرياض، 2003م.**
106. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية , ابن الجوزي ,تحقيق:خليل الميس, بيروت,دار الكتب العلمية,1983م.
107. **علم أصول الجرح والتعديل: عثمان أو لاوي، دار ابن عفان، السعودية، ط01، 1418هـ/ 1997م.**
108. علم العلل ودوره في حفظ السنة: **وصي الله عباس،** دار الإمام أحمد، القاهرة، ط**01، 1426هـ/ 2005م.**
109. العنوان الصحيح للكتاب؛ تعريفه وأهميته: شريف حاتم العوني، دار علم الفوائد، مكة، 1419هـ.
110. **عنوان الدراية** فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة في بجاية: أحمد بن محمد الغبريني، تحقيق: رابح بونار، الجزئر، 1970.

111. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقق أجزاء منها: عبد العزيز بن باز ،وترقيم الأحاديث: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام:الرياض، ودار الفيحاء: دمشق، ط03، 1421هـ/ 2000م.

112. فتح الباقي على ألفية العراقي، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

113. فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1407هـ/ 1996م.

114. الفروسية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق:مشهور حسن بن سلمان، دار الأندلس، السعودية، ط02، 1417هـ/ 1996م.

115. وائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط02، 1392هـ.

116. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: ابن تيمية, تعليق: السيد الجميلي, شركة الشهاب.

117. قاعدة في الجرح والتعديل والمؤرخين: تاج الدين السبكي، اعتناء: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت ، لبنان، ط06.

118. القاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الهيئة المصرية للكتاب، (مصورة عن المطبعة الأميرية سنة: 1301هـ).

119. القول المسدد في الذب عن المسند: أحمد بن علي ابن حجر, الهند, دائرة المعارف, 1979م.

120. الكاشف في عرفة من له رواية في الكتب الستة: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عزت علي عطية، دار الكتب الحديثة.

121. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى عبد الله المعروف بحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، 1402هـ/ 1982م.

122. الكفاية في علم الرواية: أحمد الخطيب البغدادي, دار الكتب العلمية, 1988م.

123. الكامل في التاريخ: ابن الأثير، دار الكتاب العربي، 1985م.

124. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، تحقيق: يحي مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، 1409 هـ/ 1988م.
125. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: محمد بن أحمد بن الكيال، تحقيق: عبد القيوم بن عبد رب النبي، دار المأمون، مكة المكرمة، 1981م.
126. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1401هـ /1981م.
127. اللآلئ المصنوعة في الأخبار الموضوعة: جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
128. باب في تهذيب الأنساب: عز الدين ابن الأثير، دار صادر، بيروت.
129. لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور, دار صادر بيروت.
130. لسان الميزان في نقد الرجال: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1416هـ/ 1996م.
131. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:أبو حاتم ابن حبان، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط01، 1396هـ.
132. المجروحين من المحدثين: أبو حاتم ابن حبان، تحقيق: حمدي السلفي، دار: الصميعي، الرياض، ط1، 1415هـ.
133. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة القدسي، القاهرة.
134. المختلطين: أبو سعيد العلائي، المحقق : د. رفعت فوزي عبد المطلب و علي عبد الباسط، مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة الأولى . 1996م.
135. المراسيل: عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي,علق عليه,أحمد عصام الكاتب, دار الكتب العلمية ,بيروت,ط01, 1413 هـ/ 1983م.

136. المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس: شريف حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، المملكة العربية السعودية، ط01، 1418ه/ 1997م.

137. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري, دار الكتاب العربي, بيروت, لبنان.

138. المصباح المنير في غيب الشرح الكبير: أحمد بن محمد الفيومي، دار القلم، بيروت، لبنان.

139. المسند: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي: تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى ، 1404ه/ 1984م.

140. المسند: الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر.

141. المسند: يعقوب ابن إسحاق الاسفرائيني(أبو عوانة)، دار المعرفة، بيروت.

142. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم عن نسخة المستشرق"فلايشهمر"، مؤسسة الكتب الثقافية في طبعته الأولى سنة 1408ه/1987م .

143. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي, دار القلم, بيروت, لبنان.

144. المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، اعتناء: مختار أحمد الندوي, الدار السلفية , الهند. ط1، 1411ه /1981.

145. المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني , تحقيق:حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1972م.

146. والمعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط01، 1406ه/ 1986م.

147. معرفة الثقات: أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي الكوفي، مكتبة الدار - المدينة المنورة تحقيق : عبد العليم عبد العظيم البستوي ،الطبعة الأولى، 1405 ه/ 1985م.

148. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: معظم حسين.

149. المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط01، 1405ه/ 1985م.

150. معجم البلدان: ياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1410ه/ 1990م.

151. المعجم الكبير: اسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط02.

152. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399ه/ 1979م.

153. الموضوعات: عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: توفيق حمدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1415ه/ 1995م.

154. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان.

155. المغني في الضعفاء: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر.

156. المفردات في غريب القرآن: الحسين بن محمد الراغب الأصبهاني, تحقيق:محمد خليل عباني, دار المعرفة, بيروت, ط01 ,1418ه / 1998 م.

157. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: أبو عمرو ابن الصلاح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

158. المقتنى في سرد الكنى: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1408ه.

159. منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل: بوبكر كافي, رسالة دكتوراه في الحديث وعلومه, إشراف:أ.د محمد عبد النبي, جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2004م.

160. منهج أبي **جعفر** العقيلي في **جرح الرجال من خلال كتابه الضعفاء** الكبير: د:مختار نصيرة, رسالة الدكتوراه, **إشراف:أ.د نصر سلمان,كلية أصول الدين 2004م.**

161. **منهاج السنة النبوية: شيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق : د.** محمد **رشاد** سالم **، مؤسسة** قرطبة **، الطبعة** الأولى.

162. **المنهل الروي** في مختصر **علوم الحديث النبوي:** محمد **بن إبراهيم بن** جماعة**، تحقيق: د.** محيي **الدين عبد** الرحمن **رمضان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية، 1406هـ.**

163. موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: أبو المعاطي النوري و آخرون، دار عالم الكتاب، ط01، 1417هـ/ 1997م.**الموضح لأوهام الجمع والتفريق:** أحمد بن علي بن ثابت **الخطيب البغدادي، تحقيق:** عبد الرحمن **المعلمي، دار الفكر** الإسلامي، الهند، ط02، 1405هـ.

164. **موارد الظمآن** إلى زوائد **ابن حبان: نور الدين علي** بن أبي بكر الهيثمي, تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة , **المطبعة السلفية.**

165. **الموازنة بين المتقدمين** والمتأخرين: حمزة الميليباري، ط02، 1422هـ / 2001م.

166. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد **البجاوي، دار** المعرفة، بيروت.

167. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(مع نكت علي حسن): أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط04، 1419هـ/ 1998م.

168. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبي السعادات الجزري ابن الأثير, تحقيق: طاهر أحمد **الزاوي وآخرون, المكتبة الإسلامية.**

169. **النكت على كتاب ابن الصلاح:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن **هادي المدخلي، دار الراية، السعودية، ط04، 1417هـ.**

170. **هدي الساري مقدمة فتح الباري:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار السلام: الرياض، ودار الفيحاء: دمشق، ط03، 1421هـ/ 2000م.

171. الوجيز في علوم الحديث ونصوصه، محمد عجاج الخطيب، الجزائر، 1989م.
172. الوضع في الحديث، عمر حسن فلاتة، مكتبة الغزالي، دمشق، 1401هـ/ 1981م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

المقدمة: في التعريف بالبحث، و أهدافه، و الدراسات السابقة.....أ-ر

الفصل التمهيدي: التعريف بالحافظ ابن حبان و كتابه "المجروحين".....02

المبحث التمهيدي الأول: الحافظ ابن حبان و حياته العلمية.....02

المطلب الأول: أهم ملامح عصر الحافظ ابن حبان.....02

المطلب الثاني: اسمه و نسبه و مولده.....07

المطلب الثالث: رحلاته العلمية وشيوخه.....07

المطلب الرابع: و تلاميذه.....10

المطلب الخامس ثناء العلماء عليه.....11

المطلب السادس: محنته.....12

المطلب السابع:وفاته وآثاره.....16

المبحث التمهيدي الثاني: التعريف بكتاب " المجروحين".....20

المطلب الأول: اسم الكتاب و موضوعه.....20

المطلب الثاني: سبب تأليفه و شرطه فيه.....22

المطلب الثالث: ترتيبه و منهجه فيه.....23

المطلب الرابع: مكانة الكتاب بين كتب الجرح و التعديل.....35

المطلب الخامس: موارده في جرح الرواة.....37

المطلب السادس: مميزات منهج الحافظ ابن حبان.....41

الفصل الأول: أسباب جرح الرواة و مراتبهم عند الحافظ ابن حبان.....44

المبحث الأول: تعريف الجرح و أحكامه. 44

المطلب الأول: تعريف الجرح.....44

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: أحكام الجرح. 46
المبحث الثاني: أسباب الجرح عند الحافظ ابن حبان.....56
المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالعدالة.....56
المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بالضبط.....77
المبحث الثالث: مراتب جرح الرواة عند الحافظ ابن حبان.....103
المطلب الأول: مرتبة الترك.....103
المطلب الثاني: مرتبة الاعتبار.....104
الفصل الثاني : الرواة الذين تفرد ابن حبان بجرحهم 106
المبحث الأول : ذكر الرواة الذين جرحهم ابن حبان 106
المطلب الأول :الرواة الذين خولف فيهم 106
المطلب الثاني : الرواة الذين يوافق عليهم 114
المبحث الثاني : تفرد ابن حبان بالحكم على الرواة 132
المطلب الأول : الرواة الذين وثقوا 132
المطلب الثاني : الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد 140
المطلب الثالث :الرواة الذين هم في طبقة شيوخه 146
المبحث الثالث :ألفاظ الجرح عند ابن حبان ودلالاتها.....151
المطلب الأول : ألفاظ الجرح ومراتبها 151
المطلب الثاني : اصطلحات ابن حبان ودلالاتها 158
الفصل الثالث :أصول الحافظ ابن حبان في الحكم على الرواة 172
المبحث الأول : معايير جرح الرواة عند الحافظ ابن حبان 172
المطلب الأول: التفرد وأثره في جرح الرواة.....172

المطلب الثاني: المخالفة وأثرها في جرح الرواة. 177
المطلب الثالث: معايير أخرى لجرح الرواة.....185
المبحث الثاني : اختلاف أحكام ابن حبان 191
المطلب الأول: الرواة الصدوقين الذين يخطئون في حديثهم 191
المطلب الثاني: الرواة الذين فرق بينهم.....195
المطلب الثالث: الرواة الذين تغير فيهم اجتهاده.....200
المطلب الرابع:الرواة الذين وهم فيهم.....204
المبحث الثالث: أثر أحكام ابن حبان في الحكم على الأحاديث.....209
المطلب الأول : أثرها في التصحيح 209
المطلب الثاني : أثرها في التعليل 217
الخاتمة:.....227
ملخص البحث:.....231
الفهارس العلمية:.....235
فهرس الآيات:.....236
فهرس الأحاديث:..... 237
فهرس الأعلام المترجم لهم:.....240
فهرس المصادر والمراجع:.....242
فهرس الموضوعات:.....257

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية